

من ذكرهم الإمام ابن غلام الزهري بجرح أو تعديل عرض ونقد

إعداد

دكتور/ عزمي سالم شاهين حسين

الأستاذ المساعد بقسم الحديث وعلومه

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدسوق

من ذكرهم الإمام ابن غلام الزهري بجرح أو تعديل عرض ونقد.

عزمي سالم شاهين حسين.
قسم الحديث وعلومه، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدسوق، جامعة الأزهر، مصر.
البريد الإلكتروني: **Azmi.salem@azhar.edu.eg**

الملخص:

استعمال الجرح بمعنى الطعن في الراوي من باب المجاز لا الحقيقة، والجرح هو الطعن في عدالة الراوي، أو في ضبطه، أو فيهما معا، والتعديل هو تزكية الراوي بالتنصيص على عدالته، أو عدالته وضبطه، والعدل لا تشترط فيه ملازمة التقوى والمروءة، والجرح والتعديل كلاهما جائز، وعدد الرجال في هذا البحث ستة وأربعون رجلا، منهم ستة رجال ثقات، وأربعون رجلا مجروحا، وابن غلام الزهري أحد النقاد المعتمدين المعتدلين في نقد الرجال، وأحكامه على الرواة في غاية الدقة، ولا تقل أهمية عن أحكام غيره، وقد تفرد بأحكام على بعض الرجال.

الكلمات المفتاحية: ذكرهم، ابن غلام، الزهري، بجرح، تعديل، عرض، ونقد.

The men whom Imam Ibn Ghulam al-Zohrai mentioned with an amendment or modification. "Presentation and criticism"

Azmi Salem Shahin Hussein.

Department of Hadith and its Sciences, College of Islamic and Arab Studies for Boys in Desouk, Al-Azhar University, Egypt.

Email: Azmi.salem@azhar.edu.eg

Abstract:

The use of the word " Al Jarh " in the sense of stabbing the narrator as a metaphor, not the truth, and the word "Al Jarh" is to challenge the justice of the narrator, or to control it, or both, and The amendment "Al taadeel" is the recommendation of the narrator to provide for his justice, or his justice and control, and justice does not require the inherent ness of piety and woman, and "Al Jarh" and amendment "Al taadeel" are both permissible, and the number of men in this research is forty-six men, including six men of trust, and forty amended men, Ibn Ghulam al-Zohrai is one of the most moderate critics of men's criticism, and his judgments on the narrators are very precise, no less important than those of others, and may be unique to some men.

Keywords: Mentioned Them, Amendment, Modification, Ibn Ghulam Al-Zohrai, Presentation And Criticism.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

إِنَّ الْحَمْدَ للهِ نَحْمَدُهُ، ونَسْتَعِينُهُ، ونَسْتَغْفِرُهُ، ونَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللهُ، وَحْـــدَهُ لَا شَرِيْكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ سيدنا مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ صلى الله عليه وسلم، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾[1]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبًا﴾[2]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلاً سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾[3].

أما بعد، فإن السنة وحي من الله عز وجل إلى نبيه ﷺ قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾[4]، وأخرج أبو داود في السنن[5]، وأحمد في مسنده[6] كلاهما من طريق عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

(١) سورة آل عمران الآية رقم «١٠٢».

(٢) سورة النساء الآية رقم «١».

(٣) سورة الأحزاب الآية رقم «٧٠»، «٧١».

(٤) سورة النجم الآيتان رقم «٣»، «٤».

(٥) في كتاب السنة، في باب في لزوم السُّنَّة ص/٩٧١ حديث رقم «٤٦٠٤».

(٦) ٣٨١٦/٧ حديث رقم «١٧٤٤٧»، وهو حديث صحيح؛ رجال إسناده ثقات عند أبي داود وأحمد.

أَبِي عَوْفٍ، عَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِيكَرِبَ الْكِنْدِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (أَلا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ... الحديث)؛ قال الإمام الخطابي: قوله: (أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ)؛ يحتمل وجهين من التأويل: أحدهما: أن يكون معناه أنه أوتي من الوحي الباطن غير المتلو مثل ما أعطي من الظاهر المتلو، ويحتمل أن يكون معناه أنه أوتي الكتاب وحياً يتلى، وأوتي من البيان أي أذن له أن يبين ما في الكتاب، ويعم، ويخص، وأن يزيد عليه، فيشرع ما ليس له في الكتاب ذكر، فيكون ذلك في وجوب الحكم، ولزوم العمل به كالظاهر المتلو من القرآن(١).

وقال الإمام البغوي: أَرَادَ بِهِ أَنَّهُ أُوتِيَ مِنَ الْوَحْيِ غَيْرِ الْمَتْلُوِّ، وَالسُّنَنِ الَّتِي لَمْ يَنْطِقِ الْقُرْآنُ بِنَصِّهَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ مِنَ الْمَتْلُوِّ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾(٢) فَالْكِتَابُ؛ هُوَ الْقُرْآنُ، وَالْحِكْمَةُ؛ قِيلَ: هِيَ السُّنَّةُ، أَوْ أُوتِيَ مِثْلَهُ مِنْ بَيَانِهِ، فَإِنَّ بَيَانَ الْكِتَابِ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾(٣).

وقد نُقِلَت السنة إلينا بالأسانيد المتصلة إلى النبي ﷺ، وهذا النقل من خصائص هذه الأمة المباركة، زادها الله تعالى شرفا؛ قال الإمام أبو محمد ابن حزم الظاهري القرطبي: مَا نَقله الثِّقَة عَن الثِّقَة كَذَلِك حَتَّى يبلغ إِلَى النَّبِي ﷺ يخبر كل وَاحِد مِنْهُم باسم الَّذِي أخبرهُ وَنسبه وَكلهمْ مَعْرُوف الْحَال وَالْعين وَالْعَدَالَة وَالزَّمَان وَالْمَكَان، على أَن أَكثر مَا جَاءَ هَذَا الْمَجِيء، فَإِنَّهُ مَنْقُول نقل الكواف إِمَّا إِلَى رَسُول الله ﷺ من طرق جمَاعَة

(١) معالم السنن للخطابي ٢٩٨/٤.

(٢) سورة الْبَقَرَة من الآية رقم «١٢٩».

(٣) سورة النَّحْل من الآية رقم «٤٤»، وقول البغوي في شرح السنة ٢٠٢/١.

من الصَّحَابَة رَضِي الله عَنْهُم، وَإِمَّا إِلَى الصاحب، وَإِمَّا إِلَى التَّابِع، وَإِمَّا إِلَى إِمَام أَخذ عَن التَّابِع، يعرف ذَلِك من كَانَ من أهل الْمعرفَة بِهَذَا الشَّأْن، وَالْحَمْد لله رب الْعَالمين وَهَذَا نقل خص الله تَعَالَى بِهِ المسلمين دون سَائِر أهل الْملَل كلهَا، وأبقاه عِنْدهم غضاً جَدِيدا على قديم الدهور(١).

ولهذا، فقد اعتنى المسلمون بالإسناد عناية فائقة، منذ عصر الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، وحتى عصرنا هذا، أخرج الإمام مسلم في مقدمة صحيحه(٢) من طريق عَاصِمٍ الأَحْوَلِ(٣)، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ(٤)، قَالَ: لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ، قَالُوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ، فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ، فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدَعِ، فَلاَ يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ.

وبدأت هذه الفتنة في آواخر خلافة عثمان بن عفان ﷺ، ثم حمي وَطِيْسُهَا باستشهاده، واشتعال الحروب بين علي، ومعاوية ﭫ، فكانت تلك الفترة في تاريخ الإسلام مرتعا خصبا لظهور أهل البدع، والأهواء، فنظر المحدثون في الرجال، فأخذوا عن أهل السنة منهم، وتركوا أهل البدع والأهواء؛ لأن أهل السنة ثقات أثبات مأمونون، فلن يغيروا في الحديث أبدا بالزيادة فيه أو النقصان منه، بل سيؤدونه كما تَحَمَّلُوه عن شيوخهم، وأما أهل البدع، والأهواء، فهم محل مرية، ووهْن، فقد يدفعهم تزيين بدعتهم إلى تحريف الروايات، أو اختلاق حديث لم يحدث به رسول الله ﷺ،

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل٢/٦٨، ٦٩.

(٢) ١/١١.

(٣) هو عاصم بن سليمان الأحول أبو عبد الرحمن البصري ثقة لينه يحيى القطان، مات بعد سنة أربعين ومائة. ترجمته في: تهذيب الكمال ١٣/٤٨٥ رقم «٣٠٠٨»، تهذيب التهذيب ٥/٤٢ رقم «٧٣»، تقريب التهذيب ص/٢٨٥ رقم «٣٠٦٠».

(٤) هو محمد بن سيرين الأنصاري مولاهم أبو بكر بن أبي عمرة البصري إمام وقته من سادات التابعين ثقة حافظ، مات سنة عشر ومائة. ترجمته في: تهذيب الكمال ٢٥/٣٤٤ رقم «٥٢٨٠»، سير أعلام النبلاء ٤/٦٠٦ رقم «٢٤٦»، تهذيب التهذيب ٩/٢١٤ رقم «٣٣٨».

لتقوية بدعتهم، لأجل هذا وجب السؤال عن رجال الإسناد، وعُدَّ الإسنادُ من الدين؛ أخرج الإمامُ مسلمٌ في مقدمة صحيحه[١] من طريق عَبْدَانَ بْن عُثْمَانَ[٢]، عن عَبْدَ اللهِ بْنَ الْمُبَارَكِ[٣] قال: «الإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ، ولَوْلَا الإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ».

والإسناد هو سلسلة الرواة التي توصلنا إلى المتن، وهؤلاء الرواة منهم الثقات، ومنهم الضعفاء، فأما الثقات منهم ، فخبرهم معتمد مقبول، وأما الضعفاء، فخبرهم مردود مرذول، ولا سبيل إلى معرفة الثقات من الضعفاء إلا بالنقل عن أئمة الحديث، الحُذَّاق المُتَنَطِّسِيْن[٤]، والحفاظ المتقنين، والجهابذةِ المتأنقين[٥]، الذين بينوا أحوال الرواة جرحا وتعديلا، فمن استحق الجرح جرحوه وتركوه، ومن استحق التعديل عدلوه وقبلوه، طاعة لله رب العالمين، ثم لسيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، ونصيحة لعامة المسلمين، ومن هؤلاء الأئمة الذين كشفوا عن أحوال الرواة جرحا وتعديلا، الإمام الحافظ أَبُو مُحَمَّدٍ الحَسَنُ بنُ عَلِيِّ بنِ عَمْرٍو البَصْرِيُّ، المَعْرُوفُ بِابْنِ غُلَامِ الزُّهْرِيِّ، فهو أحد الأئمة في هذا المجال، وقد سأله

---

(١) ١/١٢.

(٢) هو عبد الله بن عثمان بن جَبَلَة بن أبي رَوَّاد العَتَكي أبو عبد الرحمن المروزي الملقب عبدان ثقة ثبت مات سنة إحدى وعشرين ومائتين. ترجمته في: تهذيب الكمال ١٥/٢٧٦ رقم «٣٤١٦» سير أعلام النبلاء ١٠/٢٧٠ رقم «٧١»، تقريب التهذيب ص/٣١٣ رقم «٣٤٦٥».

(٣) هو عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظليُّ، مولاهم، التركيُّ، ثمّ المَرْوَزِيُّ، إمام حافظ ثقة ثبت، مات سنة إحدى وثمانين ومئة. ترجمته في: تهذيب الكمال ١٦/٥ رقم «٣٥٢٠»، تاريخ الإسلام ٤/٨٨٢ رقم «١٨٩»، سير أعلام النبلاء ٨/٣٧٨ رقم «١١٢».

(٤) المُتَنَطِّسون جمع واحده متنطس، يقال: تَنَطَّس عن الأخبار بَحَثَ، وكلّ مُبالغ في شيء مُتَـنَطِّسٌ، وتنطّس في الكلام: تأنّق فيه، وتنطّس في كل شيء إذا أدقّ فيه النظر. المحكم والمحيط الأعظم ٨/٤٣٦، أساس البلاغة للزمخشري ٢/٢٨٠ مادة «نطس».

(٥) المتأنقون جمع متأنق، يقال: تَأَنَّقَ فِي عَمَلِهِ إذا أَحْكَمَهُ، أي: عَمله بالإِتْقانِ، والْحكمَة، وتَحَذَّقَ فيه. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي ١/٢٦ تاج العروس للزبيدي ٢٥/٢٦ مادة «أنق».

حمزة بن يوسف السهمي عن أحوال الرجال، فأجابه ابن غلام الزهري بأجوبة صائبة في غالب الأقوال، إذ كانت مبنية على الورع، والإتقان، والإنصاف والاعتدال، وقد رأيت أقوال هذا الإمام منثورة في سؤالات حمزة ذي الحفظ والتَّرْحَال، فجمعتها في هذه الأوراق لتكون يسيرة المنال، وبالله تعالى التوفيق في جميع الأمور، والأحوال، فلا حول لي ولا قوة إلا بالله القوي العزيز الكبير المتعال.

*** أسباب اختيار موضوع البحث: يرجع اختياري لهذا البحث إلى عدة أسباب من أهمها ما يلي:**

١- الإمام ابن غلام الزهري أحد النقاد الجهابذة المتكلمين في الرجال، بيد أنه لم يفرد كلامه في الرجال في كتاب مستقل، فجمعت أقواله في الرجال جرحا وتعديلا في هذا البحث لما في ذلك من الفوائد.

٢- النظر في أقوال هذا الإمام في الرجال، والمقارنة بين أقواله، وأقوال غيره من الأئمة في الرواة عند الاختلاف بينهم، للوصول إلى الحكم الصحيح الراجح فيهم.

٣- بيان منهج الإمام ابن غلام الزهري في نقد الرجال بدقة، بناء على الاستقراء التام لأقواله فيهم.

*** أهداف البحث: الأهداف التي قصدتها من كتابة هذا البحث ما يلي:**

١- بيان أن الجرح هو الطعن في عدالة الراوي، أو في ضبطه، أو فيهما معا.

٢- بيان أن التعديل هو تزكية الراوي بالتنصيص على عدالته، أو عدالته وضبطه.

٣- بيان مشروعية جرح الرواة وتعديلهم، وأن الجرح أبيح حفظا للسنة، وأنه ليس من الغيبة، بل هو من النصيحة الواجبة.

٤- بيان أن الإمام ابن غلام الزهري من الأئمة المعتمدين المعتدلين في نقد الرواة.

٥- بيان دقة أحكام الإمام ابن غلام الزهري على الرواة، وأن أحكامه لا تقل أهمية عن أحكام غيره من الأئمة.

٦- بيان تفرد ابن غلام الزهري بأحكام على بعض الرجال، وقد يتوقف قبول حديث أو رده على توثيق رجل أو جرحه.

*** أهمية البحث: ترجع أهمية هذا البحث إلى ما يلي:**

١- جمع أحكام الإمام ابن غلام الزهري على الرواة في هذا البحث يجعل الوقوف على أقواله سهلا ميسورا.

٢- إمعان النظر في أحوال الرواة المختلف فيهم بين ابن غلام الزهري، وبين غيره من النقاد، ثم المقارنة والترجيح بين أقواله، وأقوال غيره من الأئمة فيهم يفيد المشتغلين بالحديث الشريف.

٣- معرفة منهج ابن غلام الزهري في نقد الرجال، وأنه من الأئمة المعتدلين في النقد يفيد طلاب العلم والباحثين في أحكامهم على الرجال.

*** الدراسات السابقة: لم أقف على بحث كتب في هذا الموضوع.**

*** منهجي في البحث: يتلخص منهجي في هذا البحث فيما يلي:**

١- جمعت أقوال الإمام ابن غلام الزهري في الرواة جرحا وتعديلا من سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للإمام أبي الحسن الدارقطني.

٢- ثم قسمت أقوال ابن غلام الزهري في الرواة إلى قسمين: القسم الأول: يختص بمن ذكرهم هذا الإمام بتعديل، وقد جعلتهم في مبحث مستقل، وهو المبحث الثالث من هذا البحث، والقسم الثاني: يختص بمن ذكرهم هذا الإمام بجرح، وقد جعلتهم في مبحث مستقل كذلك؛ وهو المبحث الرابع من هذا البحث.

٣- بدأت الترجمة بذكر اسم الراوي المترجم له، ونسبه، ونسبته، وكنيته، ولقبه إن وجد.

٤- ثم ذكرت شيوخ الراوي المترجم له، وتلاميذه معتمدا في ذلك على كتب الرجال، والحديث.

٥- ثم نقلت كلام الإمام ابن غلام الزهري بحروفه في الراوي المترجم له من سؤالات حمزة بن يوسف السهمي.

٦- الراوي المترجم له إما أن يتفرد ابن غلام الزهري بتوثيقه أو جرحه أو لا؛ فإن تفرد الإمام ابن غلام الزهري بتوثيق رجل أو جرحه، ففي هذه الحالة أقتصر على حكاية قوله في الراوي وأعتمد كلامه إذ ثبت أنه أحد أئمة الجرح والتعديل، وقوله في الرواة معتمد مقبول بلا تردد.

* أما إذا لم يتفرد ابن غلام الزهري بتوثيق الراوي المترجم له أو جرحه، ووجدت لغيره من أئمة الجرح والتعديل أقوالا في الراوي، فأذكرها، وأبدأ ذكر أقوال الأئمة بعد سرد كلام الإمام ابن غلام الزهري مُصَدِّرًا أقوالَ أئمةِ الجرح والتعديل بقولي: قلت، فرقا بين كلامه، وكلامهم.

٧- إن كان الراوي المترجم له مختلفا فيه بين أئمة الجرح والتعديل، فأذكر في أواخر ترجمته هذا العنوان: تحقيق القول في الراوي؛ ثم أقارن تحت هذا العنوان بين أقوال الأئمة في الراوي جرحا وتعديلا، ثم أرجح ما أراه صوابا في المترجم له بالدليل.

٨- ثم أختم الترجمة بذكر تاريخ ميلاد الراوي المترجم له، ووفاته إن وجد.

٩- عند تخريج الحديث رتبت مصادر التخريج على المتابعات، مراعيا في كل متابعة تقديم الكتب الستة على غيرها.

*** خطة البحث:**

يتكون هذا البحث بعد المقدمة من تمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة.

فأما التمهيد؛ فهو في تعريف الجَرْح والتعديل، وبيان مشروعيتهما، وأسباب الطعن في الراوي.

والمبحث الأول: في ترجمة الإمام ابن غلام الزهري.

والمبحث الثاني: في منهج الإمام ابن غلام الزهري في الجرح والتعديل.

والمبحث الثالث: فيمن ذكرهم الإمام ابن غلام الزهري بتعديل.

والمبحث الرابع: فيمن ذكرهم الإمام ابن غلام الزهري بجرح.

وأما الخاتمة؛ ففيها النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث، والتوصيات، ثم يلي ذلك الفهارس، وبالله تعالى التوفيق.

التمهيد: في تعريف الجَرْح والتعديل وبيان مشروعيتهما وأسباب الطعن في الراوي

*** أولا: تعريف الجَرْح:**

* تعريفه في اللغة: هو مصدر جَرَحَهَ يَجْرَحُه جَرْحا، كمنع، ونفع، ويرد الجَرْحُ في اللغة بمعنيين؛ أَحَدُهُمَا: الْكَسْبُ، وَالثَّانِي: شَقُّ الْجِلْدِ، فَالْأَوَّلُ قَوْلُهُمْ: جرح، واجْتَرَحَ؛ إِذَا عَمِلَ، وكَسَبَ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُمْ بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُمْ بِالنَّهَارِ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ﴾[2].

وَأَمَّا الْآخَرُ؛ فَقَوْلُهُمْ: جَرَحَهُ بِحَدِيدَةٍ جَرْحًا، وجرحه بِالسِّلَاحِ، وجَرَّحَه؛ أَكثر ذَلك فِيهِ، وَالِاسْمُ الْجُرْحُ بِالضَّمِّ، وَالْجمع أَجْرَاحٌ، وجُرُوحٌ، وجِرَاحٌ، وَهُوَ جَرِيحٌ، وَمَجْرُوحٌ.

ومن المجاز: جَرَحَهُ بِلِسَانِهِ جرحا؛ إِذا عَابَهُ، وَتَنَقَّصَهُ، أو سَبَّه، وشَتمه[3].

*** تعريف الجرح في اصطلاح المحدثين:**

قال ابن الأثير: الجرح وصف متى التحق بالراوي، والشاهد سقط الاعتبار بقوله، وبطل العمل به[4].

قلت: وهذا التعريف، وإن كان مانعا إلا أنه ناقص، غير جامع؛ لأنه لا يشتمل على جميع أفراد المعرف؛ وهو الجرح إذ اشتمل على تعريفه بالثمرة، والغاية، وهذا لا يستقيم على لغة الحدود والتعريفات، لأنه يحيل على جهالة؛ ويثير سؤالا هو: ما الوصف الذي إذا التحق بالراوي،

---

(١) سورة الأنعام آية رقم «٦٠».

(٢) سورة الجاثية آية رقم «٢١».

(٣) مقاييس اللغة لابن فارس ٤٥١/١، المصباح المنير ٩٥/١، تاج العروس ٣٣٦/٦ كلهم في مـــادة «جرح».

(٤) جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ ١٢٦/١.

والشاهد أسقط الاعتبار بقولهما، وأبطل العمل به؟!، والجواب أن ذاك الوصف هو: الطعن في العدالة، أو الضبط، أو فيهما معا، ومن شروط التعريف توضيح المعرَّف، وبيانه بما يغني عن السؤال عنه بعد تعريفه.

وقد وردت تعريفات أخرى للجرح لا تخلو من مناقشات ومؤاخذات أعرضت عنها خشية الإطالة.

* والذي أراه في تعريف الجرح في الاصطلاح: أنه الطعن في عدالة الراوي، أو في ضبطه، أو فيهما معا.

*** ثانيا: تعريف التعديل:**

تعريفه في اللغة: هو مصدر عدَّل يُعَدِّلُ تَعْدِيْلا، ويرد التعديل في اللغة بمعنيين؛ أحدهما: التسوية، والتقويم، أو إقامة الشيء؛ ومنه عَدَّلْتُ الشَّيْء تعديلا، فاعتدل أَي: سوّيتهُ، فَاستَوَى، وعَدَّلَ الْمِيزانَ، والمِكْيَالَ: سَوَّاهُ، فاعْتَدَلَ، وعَدَّلْتُ الشَّيْءِ تعديلا، فَتَعَدَّلَ، أي: قَوَّمْتُهُ تَقْوِيمًا، فَتَقَوَّمَ، وعَدَّلتُه أَي أقمتُه، فاعَتَدَلَ أَي: استقام، وعَدَّل الحكم أقامه.

والمعنى الآخر: التزكية؛ ومنه عدَّل الرَّجُلَ: زَكَّاهُ، وعَدَّلْتُ الشَّاهِدَ، أو الراوي نَسَبْتُهُ إِلَى الْعَدَالَةِ، وَوَصَفْتُهُ بِهَا، وَتَعْدِيلُ الشُّهُودِ؛ أَن تَقُولَ: إِنهم عُدُولٌ[١].

*** تعريف التعديل في اصطلاح المحدثين:**

قال ابن الأثير التعديل: وصف متى التحق بهما[٢] اعتُبِرَ قولهما وأُخِذَ به[٣].

---

(١) تهذيب اللغة ٢٠٨/٢، المحكم والمحيط الأعظم ١٣/٢، مختار الصحاح للرازي ص/١٧٦، لسان العرب ٤٣١/١١، المصباح المنير ٣٩٦/٢، تاج العروس ٤٤٣/٢٩ كلهم في مادة «عدل»، المصباح المنير ٥٢٠/٢ في مادة «قوم».

(٢) يعني: بالراوي والشاهد.

(٣) جامع الأصول ١٢٦/١.

قلت: وهذا التعريف، وإن كان مانعا إلا أنه ناقص، غير جامع؛ لأنه لا يشتمل على جميع أفراد المعرف؛ وهو التعديل إذ اشتمل على تعريفه بالثمرة، والغاية، وهذا لا يستقيم على لغة الحدود والتعريفات، لأنه يحيل على جهالة؛ ويثير سؤالا هو: ما الوصف الذي إذا التحق بالراوي، والشاهد اعتُبِرَ قولهما وأُخِذَ به؟!، والجواب أن ذلك الوصف هو: التنصيص على العدالة، أو العدالة، والضبط معا، ومن شروط التعريف توضيح المعرَّف، وبيانه بما يغني عن السؤال عنه بعد تعريفه، كما سلف بيانه في تعريف الجرح.

وقد وردت تعريفات أخرى للتعديل لا تخلو من مناقشات ومؤاخذات أعرضت عنها فرارا من التطويل.

* والذي أراه في تعريف التعديل في الاصطلاح: أنه تزكية الراوي بالتنصيص على عدالته، أو عدالته، وضبطه معا.

* مشروعية الجرح والتعديل: لقد وردت أدلة كثيرة تدل على جواز الجرح والتعديل؛ ومن أشهرها ما يلي:

* أولا: الدليل من القرآن على جواز الجرح والتعديل: قال الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾(١).

* وَجْهُ الِاسْتِدْلَالِ بهذه الآية: هو أن الله عز وجل أمر بالتَّبَيُّنِ، والتثبت في قبول خبر الفاسق، لأنه قد يكون كذبا، وقد يكون صدقا، فإن ثبت كذب الفاسق في نبأه رُدَّ، وإن ثبت صدقه قُبِلَ، وأما العدل، فيقبل خبره بلا تردد؛ قال النسفي: وفي الآية دلالة على قبول خبر الواحد العدل؛ لأنا لو توقفنا في خبره لسوينا بينه وبين الفاسق؛ ولخلا التخصيص به عن

(١) سورة الحجرات آية رقم «٦».

الفائدة[١]، قلت: ولا سبيل إلى معرفة العدل من الفاسق إلا بالكشف عن أحوال الرواة، وذلك بجرحهم، أو تعديلهم، فثبتت بهذه الآية مشروعية الجرح والتعديل.

قال الإمام شمس الدّين ابْن قيم الجوزية الْحَنْبَلِيّ: إِنَّهُ سُبْحَانَهُ لَمْ يَأْمُرْ بِرَدِّ خَبَرِ الْفَاسِقِ، وَتَكْذِيبِهِ، وَرَدِّ شَهَادَتِهِ جُمْلَةً، وَإِنَّمَا أَمَرَ بِالتَّبَيُّنِ، فَإِنْ قَامَتْ قَرَائِنُ، وَأَدِلَّةٌ مِنْ خَارِجٍ تَدُلُّ عَلَى صِدْقِهِ عُمِلَ بِدَلِيلِ الصِّدْقِ، وَلَوْ أَخْبَرَ بِهِ مَنْ أَخْبَرَ، فَهَكَذَا يَنْبَغِي الِاعْتِمَادُ فِي رِوَايَةِ الْفَاسِقِ، وَشَهَادَتِهِ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْفَاسِقِينَ يَصْدُقُونَ فِي أَخْبَارِهِمْ وَرِوَايَاتِهِمْ وَشَهَادَاتِهِمْ، بَلْ كَثِيرٌ مِنْهُمْ يَتَحَرَّى الصِّدْقَ غَايَةَ التَّحَرِّي، وَفِسْقُهُ مِنْ جِهَاتٍ أُخَرَ، فَمِثْلُ هَذَا لَا يُرَدُّ خَبَرُهُ، وَلَا شَهَادَتُهُ، وَلَوْ رُدَّتْ شَهَادَةُ مِثْلِ هَذَا، وَرِوَايَتُهُ لَتَعَطَّلَتْ أَكْثَرُ الْحُقُوقِ، وَبَطَلَ كَثِيرٌ مِنَ الْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ، وَلَاسِيَّمَا مَنْ فِسْقُهُ مِنْ جِهَةِ الِاعْتِقَادِ وَالرَّأْيِ، وَهُوَ مُتَحَرٍّ لِلصِّدْقِ، فَهَذَا لَا يُرَدُّ خَبَرُهُ وَلَا شَهَادَتُهُ[٢].

* ثانيا: الأدلة من السنة على جواز الجرح والتعديل: أخرج الشيخان في الصحيحين[٣] ــ واللفظ للبخاري ــ، كلاهما، من طريق عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَجُلًا اسْتَأْذَنَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا رَآهُ قَالَ: (بِئْسَ أَخُو العَشِيرَةِ، وَبِئْسَ ابْنُ العَشِيرَةِ) فَلَمَّا جَلَسَ تَطَلَّقَ النَّبِيُّ ﷺ فِي وَجْهِهِ، وَانْبَسَطَ إِلَيْهِ، فَلَمَّا انْطَلَقَ الرَّجُلُ قَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، حِينَ رَأَيْتَ الرَّجُلَ قُلْتَ لَهُ كَذَا وَكَذَا، ثُمَّ تَطَلَّقْتَ فِي وَجْهِهِ وَانْبَسَطْتَ إِلَيْهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (يَا عَائِشَةُ، مَتَى عَهِدْتِنِي فَحَّاشًا، إِنَّ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ القِيَامَةِ مَنْ تَرَكَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ شَرِّهِ).

(١) تفسير النسفي مدارك التنزيل وحقائق التأويل ٣/٣٥٠.

(٢) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين لابن قيم الجوزية ١/٣٦٨.

(٣) البخاري في كتاب الأدب في بَاب لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ فَاحِشاً وَلاَ مُتَفَحِّشاً ٨/١٣ حديث رقم «٦٠٣٢»، ومسلم في كتاب البر والصلة والآداب ٨/٢١ حديث رقم «٢٥٩١».

وأخرج مسلم في صحيحه[١] من طريق أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، أَنَّ أَبَا عَمْرِو بْنَ حَفْصٍ طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ، وَهُوَ غَائِبٌ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكِيلُهُ بِشَعِيرٍ، فَسَخِطَتْهُ، فَقَالَ: وَاللهِ مَا لَكِ عَلَيْنَا مِنْ شَيْءٍ، فَجَاءَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: (لَيْسَ لَكِ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ)، فَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَّ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكٍ، ثُمَّ قَالَ: (تِلْكِ امْرَأَةٌ يَغْشَاهَا أَصْحَابِي، اعْتَدِّي عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى تَضَعِينَ ثِيَابَكِ، فَإِذَا حَلَلْتِ فَآذِنِينِي)، قَالَتْ: فَلَمَّا حَلَلْتُ ذَكَرْتُ لَهُ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ، وَأَبَا جَهْمٍ خَطَبَانِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (أَمَّا أَبُو جَهْمٍ، فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ، وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُعْلُوكٌ لَا مَالَ لَهُ، انْكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ) فَكَرِهْتُهُ، ثُمَّ قَالَ: (انْكِحِي أُسَامَةَ)، فَنَكَحْتُهُ، فَجَعَلَ اللهُ فِيهِ خَيْرًا، وَاغْتَبَطْتُ بِهِ[٢].

وأخرج الشيخان في الصحيحين[٣] كلاهما من طريق الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ، قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، إِذَا رَأَى رُؤْيَا قَصَّهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ... الحديث، وفيه أن النبي ﷺ قَالَ: (نِعْمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ، لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ).

* وَجْهُ الِاسْتِدْلَالِ بهذه الأحاديث على جواز الجرح والتعديل: في هذه الأخبار دلالة على جواز جرح الرواة وتعديلهم، ففي حديث عائشة دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ بيان عيوب الرواة ليس بِغِيبَةٍ، بل هو جائز، ولو كان ذلك

---

(١) في كتاب الطلاق ٤/١٩٥، ١٩٦ حديث رقم «١٤٨٠».

(٢) وأخرجه مسلم أيضا في الطلاق ٤/١٩٧ــ ١٩٩ حديث رقم «١٤٨٠» من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، والشعبي، وعروة بن الزبير، وعبد الله البهي، وأبي بكر بن صُخَيْر العدوي، ثلاثتهم عن فاطمة بنت قيس، وفي حديث أبي بكر بن صخير: فَخَطَبَهَا مُعَاوِيَةُ ، وَأَبُو جَهْمٍ، وَأُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (أَمَّا مُعَاوِيَةُ؛ فَرَجُلٌ تَرِبٌ ، لا مَالَ لَهُ ، وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ؛ فَرَجُلٌ ضَرَّابٌ لِلنِّسَاءِ ، وَلَكِنْ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ) فَقَالَتْ بِيَدِهَا هَكَذَا : أُسَامَةُ ، أُسَامَةُ.

(٣) البخاري في كتاب التهجد في بَاب فَضْلِ قِيَامِ اللَّيْلِ ٢/٤٩ حديث رقم «١١٢١»، «١١٢٢»، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة ٧/١٥٨ حديث رقم «٢٤٧٩»، وأخرجه مسلم أيضا في فضائل الصحابة ٧/١٥٩ حديث رقم «٢٤٧٩» من طريق نافع عن ابن عمر بمعناه.

غِيبَةً لَمَا بينه النَّبِيُّ ﷺ، وفي حديث فاطمة بنت قيس دلَالَة على جواز الْجرْح للضعفاء وأنه من باب النَّصِيحَة لتترك روايتهم لأَن النبي ﷺ لما بين أن أبا جهم لَا يضع عَصَاهُ عَن عَاتِقه، وأن مُعَاوِيَة صعلوك لَا مَال لَهُ، عندما سئل عنهما كَانَ جرح الرواة أَوْلَى بِالْجَوَاز، لأن السكوت عنهم يُؤَدِّي إِلَى تَحْرِيم الْحَلَال وَتَحْلِيل الْحَرَام وفي هذا من الفساد ما فيه، وأما حديث عبد الله بن عمر ففيه دليل ظاهر على جواز التعديل؛ لأن النبي ﷺ أثنى على ابن عمر رضي الله عنهما، فيجوز الثناء على الرواة وتعديلهم ليعرف المقبول من المردود، وبالله تعالى التوفيق.

* ثالثا: دليل الإجماع على جواز الجرح: قال الإمام السخاوي: أجمع المسلمون على جوازه، بل عد من الواجبات للحاجة إليه[١].

* قلت: قد دل الدليل العقلي على وجوب الجرح والتعديل: وهو أن العمل بالأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ في إيجاب الواجبات، وتحريم المحرمات واجب، ويتوقف معرفة ما ثبت، وما لم يثبت عن النبي ﷺ من الحديث على جرح الرواة، وتعديلهم، وما لا يتم الواجب إلا به، فهو واجب، فالجرح والتعديل كلاهما واجب.

*** أسباب الطعن في الراوي:**

قال الحافظ ابن حجر: الطَّعْنُ في الراوي يكون بِعَشَرَةِ أشياء بعضُها أشدُّ في القَدْحِ مِن بعضٍ: خمسةٌ منها تتعلَّقُ بالعدالَةِ، وخمسةٌ تتعلَّقُ بالضَّبْطِ، ولم يَحْصل الاعتناءُ بتمييزِ أَحدِ القِسمينِ مِن الآخَرِ؛ لمصلحةٍ اقتضتْ ذلك، وهي ترتيبُها على الأشدِّ، فالأشدِّ في موجبِ الردِّ على سَبيلِ التّدلِّي؛ لأنَّ الطَّعْنَ إِمَّا أَنْ يكونَ:

---

١ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ٤/٤٣٧.

١- لِكَذِبِ الرَّاوِي في الحديثِ النبوي، بأن يروي عنه صلى الله عليه وسلم ما لم يَقُلْه، متعمِّدا لذلك.

٢- أو تُهمتِهِ بذلكَ: بأَنْ لا يُرْوَى ذلك الحديث إلا من جهته، ويكونَ مُخالِفاً للقواعِدِ المعلومةِ، وكذا مَن عُرِفَ بالكذبِ في كلامه، وإنْ لم يَظهر منهُ وقوعُ ذلك في الحَديثِ النبويّ، وهذا دُونَ الأولِ.

٣- أَو فُحْشِ غَلَطِهِ، أي: كَثْرَته.

٤- أَو غفلتهِ عن الإِتقان.

٥- أو فسقِهِ: أي: بالفعل أو القول، مما لم يَبْلُغ الكفر، وبينه وبين الأوَّلِ عموم، وإنَّما أُفْرِدَ الأوّلُ لكونِ القدْحِ بهِ أشدَّ في هذا الفن، وأما الفسق بالمعتقد فسيأتي بيانه.

٦- أو وَهَمِهِ: بأَنْ يَرْوِي على سبيلِ التوهمِ.

٧- أَو مخالفتِهِ، أي للثقات.

٨- أو جهالتِهِ: بأن لا يُعْرَفَ فيه تعديلٌ ولا تَجْرِيحٌ مُعَيَّنٌ.

٩- أَو بدعتِهِ: وهي اعتقادُ ما أُحْدِثَ على خِلاف المعروف عن النبي ﷺ، لا بمعاندةٍ، بل بنوعِ شُبْهَةٍ.

١٠- أَو سوءِ حفظِهِ: وهي عبارةٌ عمن يكون غلطُهُ أقلَّ من إصابته(١).

قلت: أما الخمسة التي تتعلق بالطعن في العدالة فهي: الكَذِب، والتُهمة به، والفسق، والجهالة، والبدعة، وأما الخمسة التي تتعلق بالطعن في الضبط فهي: فُحْش الغَلَط، والغفلة عن الإتقان، والوَهَم، ومخالفة الثقات، وسوء الحفظ، والله أعلم.

***

(١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص/٦٩، ٧٠.

المبحث الأول: في ترجمة الإمام ابن غلام الزهري(١).

*** اسمه ونسبه وكنيته:**

هو الحسن بن علي بن الحسن بن عمرو أبو محمد البصري القطان، المعروف بابن غلام الزهري.

*** شيوخه، وتلاميذه:**

* سمع أبا القاسم البَغَوي، وابن صَاعد، ومحمد بن الحسين بن مُكرم، والقاسم بن عَبَّاد، وعلي بن عبد الله بن الفَضْل، وخالد بن النَّضُر، وأحمد بن يعقوب المَتُّوثي، وأحمد بن نصر الحافظ، وطبقتهم.

* وروى عنه: حمزة بن يوسف السَّهْمي الحافظ، وسأله عن أحوال الرُّواة، والحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني كما في حلية الأولياء(٢)، وأبو الحسن محمد بن علي بن محمد بن صخر الأَزْدي، ومحمد بن طلحة الخُزَاعي، وطائفة.

*** طرف من ثناء العلماء عليه:**

قال حمزة بن يوسف السهمي: سمعت أبا مُحَمَّد الْحَسَن بْن عَلِيّ بْن الْحَسَن الحافظ المعروف بابن غلام الزهري بالبصرة... فذكر حكاية(٣).

---

(١) ترجمته في: نزهة الناظر في ذكر من حدث عن أبي القاسم البغوي من الحفاظ والأكابر للرشيد العطار ص/٥١ رقم «١٨»، طبقات علماء الحديث ٢١٧/٣ رقم «٩٢٩»، سير أعلام النبلاء ٤٣٦/١٦ رقم «٣٢٢»، تذكرة الحفاظ للذهبي ١٥١/٣ رقم «٩٥٢»، تاريخ الإسلام ٤١١/٨ رقم «١٩١»، الوافي بالوفيات ١٠٣/١٢ رقم «٣٣٩٨»، التبيان لبديعة البيان لابن ناصر الدين الدمشقي ١٠٧٤/٢ رقم «٩٠٣»، طبقات الحفاظ للسيوطي ص/٤٠٥ رقم «٩١٧»، شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد٤٢١/٤.

* تنبيه: جاءت ترجمة الإمام ابن غلام الزهري موجزة في المصادر المذكورة، والسر في ذلك ما قاله الحافظ شمس الدين الذهبي في تاريخ الإسلام ٨/ ٤١١ رقم «١٩١» قال: لم أظفر له بذكر في التَّوارِيخ التي عندي.

(٢) في ترجمة إبراهيم بن أدهم ٥١/٨ رقم «٣٩٤».

(٣) تاريخ جرجان للسهمي ص/١١٠، فوصف الإمام ابن غلام الزهري بالحافظ، ثناء عليه.

وقال أبو نعيم الأصبهاني: حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَمْرٍو الْحَافِظُ الْبَصْرِيُّ... فذكر حديثا(١).

وقال القاضي أبو الحسن محمد بن علي بن محمد بن صخر، الأزدي البصري الضرير: حدثنا أبو محمد الحسن بن علي بن عمرو القطان الحافظ بالبصرة... فذكر حديثا(٢).

وقال الحافظ رشيد الدين العطار: كان أحد الحفاظ المذكورين، وممن يعتمد على قوله في الجرح والتعديل، حدث عن جماعة كثيرة منهم أبو القاسم البغوي...، وله أمالي مفيدةٌ، وسأله حمزة السهمي عن أحوال جماعة من الرواة، ودون جوابه عنهم، ورأيت من أماليه ما أملاه في شعبان سنة سبعين وثلاثمائة(٣).

وقال الإمام ابن عبد الهادي: الحافظ، النَّاقد، أبو محمد، الحسنُ بن علي بن عمرو، البَصْري(٤).

وأورده الحافظ أبو عبد الله الذهبي في المعين في طبقات المحدثين في طبقة من حدود السبعين وثلاثمائة، وإلى قريب الأربعمائة(٥)، فقال: والحافظ أَبُو مُحَمَّد الْحسن بن عَليّ بن عَمْرو الزُّهْرِيّ.

وقال الذهبي أيضا: الإِمَامُ، الحَافِظُ، النَّاقِدُ، أَبُو مُحَمَّدٍ الحَسَنُ بنُ عَلِيِّ بنِ عَمْرٍو البَصْرِيُّ(٦).

وقال ابن ناصر الدين الدمشقي: هو حافظ مجود ناقد(٧).

(١) حلية الأولياء في ترجمة إبراهيم بن أدهم ٥١/٨ رقم «٣٩٤».

(٢) جزء من حديث مالك بن أنس لأبي الحسن ابن صخر الأزدي، محفوظ بالظاهرية ضمن مجموع رقم «٣٨٢٩» عام، مجاميع العمرية رقم «٩٣» الورقة/١٩٦/أ.

(٣) نزهة الناظر ص/٥١ رقم «١٨».

(٤) طبقات علماء الحديث ٢١٧/٣ رقم «٩٢٩».

(٥) ص/١١٨ رقم «١٣١٤».

(٦) سير أعلام النبلاء ٤٣٦/١٦ رقم «٣٢٢».

(٧) التبيان لبديعة البيان لابن ناصر الدين ١٠٧٤/٢ رقم «٩٠٣».

وكذا لقبه بالحافظ كل من الإمام صلاح الدين الصفدي[(١)]، والحافظ برهان الدين الحلبي[(٢)]،والحافظ شهاب الدين ابن حجر[(٣)]، وابن عَرَّاق[(٤)]، وغيرهم.

وفاته: قال الصفدي: توفّي سنة خمس وَسبعين وثلاثمائة[(٥)].

قلت: وهو وَهَمٌ، فقد قال الإمام ابن عبد الهادي: كان حيًّا في حدود سنة ثمانين وثلاثمائة[(٦)].

والصواب أنه مات في حدود سنة ثمانين وثلاثمائة، والله أعلم.

***

(١) الوافي بالوفيات ١٢/١٠٣ رقم «٣».

(٢) الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث للحافظ برهان الدين الحلبي ص/٤٢، ٢١٨ رقم «٣٢»، «٦١٨».

(٣) لسان الميزان ١/٦٥٩ رقم «٨٢٢».

(٤) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لابن عَرَّاق ١/٢٦.

(٥) الوافي بالوفيات ١٢/١٠٣ رقم «٣٣٩٨».

(٦) طبقات علماء الحديث ٣/٢١٧.

المبحث الثاني: في منهج الإمام ابن غلام الزهري في الجرح والتعديل

* أولا: دراسة مصطلحاته في الجرح والتعديل:

تعددت مصطلحات الإمام ابن غلام الزهري التي استخدمها في جرح الرواة وتعديلهم، وهذه المصطلحات كلها مستعملة عند النقاد؛ وهي:

١- «ثقة»، والثقة عند المحدثين هو العدلُ، التامُّ الضبطِ، والعدل قيل: هو المسلم البالغ العاقل السالم من أسباب الفسق، وخوارم المروءة[١].

قلت: ولا يصح اشتراط سلامة العدل من أسباب الفسق، وخوارم المروءة؛ لأنه يفضي إلى ثبوت العصمة للعدل؛ وهذا مستحيل الوقوع، فما كل عدل معصوم، إنما العصمة للأنبياء والمرسلين، وأما غيرهم من بني آدم فما هم بمعصومين، بل يصيبون ويخطئون، قال الإمام أبو حاتم ابن حبان البستي: والعدالة في الإنسان هو أن يكون أكثر أحواله طاعة الله؛ لأنا متى ما لم نجعل العدل إلا من لم يوجد منه معصية بحال أدانا ذلك إلى أن ليس في الدنيا عدل، إذ الناس لا تخلو أحوالهم من ورود خلل الشيطان فيها، بل العدل من كان ظاهر أحوله طاعة الله، والذي يخالف العدل من كان أكثر أحواله معصية الله[٢].

قلت: وبهذا أقول، فالعدل لا تشترط فيه العصمة، وإنما العدل المسلم البالغ العاقل الذي غلبت طاعته على معصيته، أو غلب جانب الخير فيه على جانب الشر، والله أعلم.

* والتامُّ الضبطِ: هو من أحرز الدرجة العليا من الضبط؛ وذلك بأن يكون متيقظا غير مغفل، حافظا إن حدث من حفظه، ضابطا لكتابه إن حدث من كتابه، وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالما بما يحيل المعاني[٣].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص/١٠٤.

(٢) التقاسيم والأنواع ١/١٠٨.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص/ ١٠٤، ١٠٥.

ومن نزل عن درجة تمام الضبط فلا يقال فيه ثقة؛ قال البقاعي: ومنْ نزلَ عن التمامِ إلى أوّلِ درجاتِ النقصانِ، قيلَ فيهِ: صدوقٌ، أو لا بأس بهِ ونحوُ ذلكَ، ولا يقالُ فيه ثقةٌ، إلا مع الإردافِ بما يزيلُ اللبسَ[١].

ولا يعني وصف الراوي بتمام الضبط أنه لم يخطيء قط كلا، فما سلم من الخطأ أحد من الرواة، قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي: ليس من شرط الثقة ألا يغلط أبدا[٢]، وقال أيضا: وليس من شرط الثقة ألا يخطيء، ولا يغلط، ولا يسهو[٣].

إنما يعني وصف الراوي بتمام الضبط أنه كثير الصواب، نادر الغلط، هذا هو المعتمد في حد الثقة، وقد استعمل ابن غلام الزهري هذا المصطلح في نفس المعنى الموضوع له عند النقاد، إذ ثبت أنه أحد أئمة الحديث، واستعماله لألفاظ الجرح والتعديل يجري على اصطلاحهم، إلا أن يرد عنه ما يخالف ذلك الاصطلاح[٤].

وهذا اللفظ ذكره السخاوي في المرتبة الرابعة من مراتب التعديل، وهذه المرتبة يحتج بحديث أهلها عند المحدثين[٥].

٢- «ثقة، فاضل، زاهد»؛ وهذا اللفظ أرفع من الذي قبله عند المحدثين، ويستفاد منه الترجيح بين أقوال الرواة عند التعارض بينهم، فمن قيل فيه هذا، فهو فوق الثقة، وقوله مقدم على قول الثقة عند الاختلاف بينهما، وقد استعمل ابن غلام الزهري هذا اللفظ فيما وُضِعَ له عند المحدثين[٦].

---

(١) النكت الوفية بما في شرح الألفية للبقاعي ١/ ٥٨٩.
(٢) سير أعلام النبلاء ٣٤٦/٦.
(٣) المصدر السابق ٢٣٣/١٣.
(٤) وذلك في المبحث الثالث في ثلاث تراجم؛ وهي بالأرقام «١»، «٥»، «٦».
(٥) فتح المغيث للسخاوي ٢٧٩/٢، ٢٨٥.
(٦) وذلك في نفس المبحث في ترجمة واحدة وهي برقم «٢».

وهذا اللفظ من المرتبة الثالثة من مراتب التعديل؛ إذ اشتمل على وصف الراوي بما يزيد على الثقة، وهذه المرتبة يحتج بحديث أهلها أيضا[1].

٣- «ثقة، أمين»؛ وهذا اللفظ كالذي قبله عند المحدثين، فهو أرفع عندهم من قولهم في الراوي: ثقة، وقد استعمل ابن غلام الزهري هذا اللفظ فيما وُضِعَ له عند المحدثين[2].

وهذا اللفظ من المرتبة الثالثة من مراتب التعديل؛ وسبق بيان حكمها.

٤- «ما سمعت فيه إلا خيرا»، وهذا من ألفاظ التعديل عند المحدثين؛ لكنه تعديل مطلق، لا يتقيد بمرتبة معينة من مراتب التعديل الست عند المحدثين، وقد استعمل ابن غلام الزهري هذا اللفظ في ترجمة واحدة[3]، وقد رجحت ثَمَّ أن هذا اللفظ عنده محمول على التوثيق.

٥- «ليس بالمرضي»؛ هذا المصطلح عند النقاد تَلْيِيْنٌ هَيِّنٌ للراوي؛ وهو كقولهم: ليس بالقوي، ونحوه، فهو عندهم في سادس مراتب الجرح، وقد استعمله الإمام ابن غلام الزهري كثيرا في نقده للرجال، فقد أطلقه في حكمه على ثلاثة وعشرين رجلا، وقد وافق استعماله لهذا المصطلح استعمالَ الأئمة له في أغلب التراجم، لكنه خالف النقاد أحيانا في استعمال هذا المصطلح، فقد أطلقه على من هو هالك عنده[4]، وأطلقه أيضا على من اتهم بالكذب[5]، وأطلقه أيضا على من هو كذاب[6].

(١) فتح المغيث للسخاوي ٢/٢٧٨، ٢٨٥.

(٢) وذلك في نفس المبحث في ترجمة واحدة وهي برقم «٤».

(٣) وذلك في نفس المبحث في الترجمة رقم «٣».

(٤) كما في المبحث الرابع في الترجمة رقم «٣٢».

(٥) كما في نفس المبحث في الترجمة رقم «٢٢».

(٦) كما في نفس المبحث في الترجمة رقم «٢٠»، «٣٦».

وقد استعمل ابن غلام الزهري هذا اللفظ وحده في الجرح كما سلف، واستعمله أيضا مقترنا بغيره من ألفاظ الجرح في موضعين؛ فقال في الأول في أحد الرواة[١]: لَيْسَ بِالْمَرْضِيِّ، كان داعية للرَّفْضِ[٢]، وقال في الموضع الآخر في راوٍ آخر[٣]: لَيْسَ بِالْمَرْضِيِّ، مُتَّهَمٌ بوضع الْحَدِيْثِ.

وقوله في الموضع الأول، تليين للراوي مع الطعن في عدالته، لكنه جرح لا يهدره، ولا يسقط حديثه، فيصلح معه حديثه للاعتبار.

وأما قوله في الموضع الآخر، فصدر الكلام فيه تليين هين للرجل، وأما عجزه، ففيه طعن في عدالة الراوي، يوجب سقوطه، وطرح حديثه، إذ اتهمه ابن غلام الزهري بالوضع، ومثل هذا اللفظ يحمل فيه صدر الكلام على عجزه، ويكون المقصود به اتهام الراوي بوضع الحديث.

وهذا اللفظ ذكره السخاوي في المرتبة السادسة من مراتب الجرح، وهذه المرتبة لا يحتج بحديث أهلها، بل يكتب للاعتبار [٤].

٦- «لَيْسَ بِذَاكَ»، وهذا تليين هين للراوي، وقد أطلق ابن غلام الزهري هذا اللفظ على راو حدث عن رجل لم يلقه[٥].

وهذا اللفظ ذكره السخاوي في المرتبة السادسة من مراتب الجرح [٦]، وسبق بيان حكمها.

---

(١) وذلك في نفس المبحث في الترجمة رقم «٢٢».

(٢) الرفض: محبة علي ﷺ مع تقديمه على الشيخين أبي بكر، وعمر ﭭ، من غير سب، ولا تنقيص لهما، والذين يعتقدون هذا هم الرافضة غلاة الشيعة، وسبب تسميتهم رافضة لرفضهم زيد بن علي، وتفرقهم عنه بعد أن كانوا في جيشه، حين خروجه على هشام بن عبد الملك، سنة إحدى وعشرين ومائة، وذلك بعد أن أظهروا البراءة من الشيخين، فنهاهم عن ذلك، فتفرقوا عنه، فقال لهم: رفضتموني، وبهذا القول قال قَوَّام السنَّة، وابن تيمية، وغيرهما، وقال الأشعري: وإنما سموا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر، وعمر. مقالات الإسلاميين ص/٨٧، الحجة في بيان المحجة ٤٧٨/٢، مجموعة الفتاوي لابن تيمية ٢٢/١٣، ٢٣.

(٣) وذلك في المبحث الرابع في الترجمة رقم «٣٨».

(٤) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ٢٩٥/٢.

(٥) وذلك في نفس المبحث في الترجمة رقم «٣٤».

(٦) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ٢٩٣/٢، ٢٩٥.

٧- «كان يرى القدر داعية إليه»[١]، وهذا عند النقاد طعن في عدالة الراوي، لكنه جرح لا يسقطه، ولا يهدر حديثه، بل يصلح معه حديثه للاعتبار، فإذا كان ضابطا صار حديثه مقبولا، وقد يحتج به في مواطن، وقد استعمل ابن غلام الزهري هذا اللفظ فيما وضع له عند المحدثين[٢].

٨- «اخْتَلَطَ في آخره عُمره»؛ والاختلاط في اصطلاح المحدثين: فساد العقل، وعدم انتظام الأقوال، والأفعال؛ إما بخرف، أو ضرر، أو مرض، أو عرض من موت ابن، وسرقة مال، كالمسعودي، أو ذهاب كتب كابن لهيعة، أو احتراقها كابن الملقن[٣]، وقد استعمل ابن غلام الزهري هذا اللفظ في نفس المعنى الموضوع له عند المحدثين[٤].

٩- «فيه نظر»؛ يفيد ظاهر هذا اللفظ التوقف، أو التردد في الحكم على الراوي، ويدل على ذلك، ما رواه الترمذي عن أبي عبد الله البخاري قال: وحكيم ابن جبير لنا فيه نظر، قال الترمذي: ولم يعزم فيه على شيء[٥].

---

(١) أي كان يقول برأي القدرية؛ وهم فرقتان الأولى: قالت: إن الله تعالى لم يقدّر أفعال العباد سلفا، ولم يعلمها، ولم يكتبها في اللوح المحفوظ، وأن الأمر أُنُف أي مستأنف؛ لم يسبق به قدر، وأن العباد مستقلون بخلق أفعالهم؛ وقد انقرض هؤلاء الظالمون القائلون بهذا الإفك، والثانية: وهم جمهور القدرية؛ وهم يقرون بالعلم المتقدم، والكتاب السابق، لكنهم انقسموا إلى قدريتين؛ إحداهما: قالت: إن أفعال العباد كلها خيرها، وشرها مقدورة لهم، وواقعة منهم على جهة الاستقلال، والأخرى: قالت: إن الله قدّرَ الْخَيْر، ولَمْ يُقَدّرِ الشَّرّ، وأثبتوا أن الله يخلق الخير، والعباد يخلقون الشر، وكل هذه المذاهب باطلة فاسدة. الفرق بين الفرق للبغدادي ص/١١٤، ١١٥، الفصل في الملل والنحل لابن حزم ٨١/٣ ــ ١٣٦، الملل والنحل ٤٥/١، مختصر معارج القبول ص/٧٥، ٧٦.

(٢) وذلك في المبحث الرابع في الترجمة رقم «٩».

(٣) فتح المغيث للسخاوي ٤٥٨/٤، ٤٥٩.

(٤) وذلك في المبحث الرابع في الترجمة رقم «٣٣».

(٥) علل الترمذي الكبير ص/٣٩٠ رقم «٧١».

فقد فهم الترمذي من لفظ البخاري، أنه متوقف أو متردد في الحكم على حكيم بن جبير، حيث إنه لم يجزم بجرحه أو تعديله، وقد قيل: إن البخاري لا يقول هذا إلا فيمن يتهمه غالبا، وبناء على هذا أدرجوا هذا اللفظ في المرتبة الثالثة من مراتب الجرح[١]، وهو قول مردود ضعيف، والصواب أن البخاري لم يفصح عن اصطلاح خاص له في قوله هذا، وهو في استعماله لهذا اللفظ كغيره من الأئمة، وما حكاه الترمذي عن البخاري يرجح ما ذكرته، لأن التوقف أو التردد في الحكم على الراوي لا يقع من البخاري، أو غيره من النقاد في حق المتهمين من الرواة، أو الهلكى.

لكن السخاوي ذكر هذا اللفظ في المرتبة السادسة من مراتب الجرح[٢]، فهو معدود من ألفاظ الجرح عندهم، وبناء على هذا فهو تليين هين للراوي، يترتب عليه عدم قبول حديثه حتى ينجلي حاله، وتنزاح عنه الرِّيْبَةُ، بمتابع له أو شاهد، ولم يؤثر عن ابن غلام الزهري أنه أطلق هذا اللفظ إلا على راو واحد[٣].

١٠- «ضعيف»؛ والراوي الضعيف عند المحدثين؛ هو من اختلَّ ضبطه؛ بفُحشُ غلطه، أو غفلته، أو وَهَمِه، أو مُخالفته للثقات، أو سوء حفظِه، وقد استعمل ابن غلام الزهري هذا اللفظ فيما وضع له عند النقاد[٤]، وأطلقه أيضا على من كذبه غيره من النقاد[٥].

وهذا اللفظ ذكره السخاوي في المرتبة الخامسة من مراتب الجرح، وهذه المرتبة لا يحتج بحديث أهلها، بل يكتب للاعتبار[٦].

---

(١) فتح المغيث للسخاوي ٢/٢٩٠.

(٢) المصدر السابق ٢/٢٩٥، وقد وسبق بيان حكمها.

(٣) وذلك في المبحث الرابع في الترجمة رقم «١١».

(٤) وذلك في نفس المبحث في الترجمة رقم «٢٧».

(٥) وذلك في نفس المبحث في الترجمة رقم «٢٩»، «٣٠».

(٦) فتح المغيث للسخاوي ٢/٢٩٢، ٢٩٥.

١١- «ليس بشيء»؛ وهذا عند النقاد جرح شديد للراوي يسقطه، ويهدر حديثه، ويؤدي إلى عدم الاعتبار به، وقد استعمل ابن غلام الزهري هذا اللفظ وحده[١]، واستعمله أيضا مقترنا بغيره من ألفاظ الجرح كقوله في أحد الرواة: لَيْسَ بِشَيْءٍ، مَشْهُورٌ بوضع الْحَدِيْث[٢]، وقوله في راوٍ آخر: كان مُرَكِّبًا لِلْحَدِيْثِ، لَيْسَ بِشَيْءٍ[٣]، واستعمال ابن غلام الزهري لهذا المصطلح في الجرح لا يخرج عن استعمال النقاد له، ويدل على ذلك أن هذا اللفظ اقترن عنده برمي الراوي بالوضع في الترجمتين الأخيرتين.

وهذا اللفظ ذكره السخاوي في المرتبة الرابعة من مراتب الجرح، وهذه المرتبة لا يحتج بحديث أهلها، ولا يستشهد به، ولا يعتبر به[٤].

١٢- «ضعيف جدا»، هذا اللفظ يطلقه النقاد على الراوي الذي لا يكتب حديثه، ولا يعتبر به، ولا يستشهد به، وقد أطلقه ابن غلام الزهري على من رماه بالوضع، فقد قال في أحد الرواة: كان يَضَعُ حَدِيْثًا، وقد رواه إِنْسَان، ولم يتابعه أحد، فكان يَجِيء بطريق آخر[٥]، قلت: يعني بذلك أنه يضع الإسناد، وقال في نفس الراوي: كان قاصًّا ضَعِيْفًا جِدًّا، فيحمل قوله الأخير في الراوي على قوله الأول، ويكون المراد بقوله: ضعيف جدا؛ أنه وضاع عنده.

وهذا اللفظ ذكره السخاوي في المرتبة الرابعة من مراتب الجرح[٦]، وسبق بيان حكمها.

---

(١) وذلك في نفس المبحث في الترجمة رقم «٢١».

(٢) وذلك في نفس المبحث في الترجمة رقم «٤».

(٣) وذلك في نفس المبحث في الترجمة رقم «٣٥».

(٤) فتح المغيث للسخاوي ٢/٢٩٢، ٢٩٥.

(٥) وذلك في نفس المبحث في الترجمة رقم «٢٥».

(٦) فتح المغيث للسخاوي ٢/٢٩١.

١٣- «متهم بوضع الحديث»، هذا اللفظ يوجب الطعن في العدالة، وقد أطلقه المحدثون على من اتهموه بالكذب في الحديث النبوي، ولم يقم عندهم دليل على أنه كذب على النبي ﷺ، والمتهم بالكذب: هو من تفرد برواية حديث مخالف للقواعدِ المعلومةِ[١]، وكذا مَن عُرِفَ بالكذبِ في كلامه، وإنْ لم يَظهر منهُ وقوعُ ذلك في الحَديثِ النبويّ، وهذا دُونَ الأولِ[٢]، وقد أطلق ابن غلام الزهري هذا اللفظ على من هو وضاع عنده حيث إنه قال في أحد الرواة: كان يَضَعُ المتون[٣]، وقال في نفس الراوي: لَيْسَ بِالْمَرْضِيِّ، مُتَّهَمٌ بوضع الْحَدِيْثِ، فيحمل قوله الأخير على قوله الأول، ويكون الرجل عنده وضاعا.

وهذا اللفظ ذكره السخاوي في المرتبة الثالثة من مراتب الجرح، وهذه المرتبة لا يحتج بحديث أهلها، ولا يستشهد به، ولا يعتبر به[٤].

١٤- «كذاب»، «يضع المتون»، «مشهور بوضع الحديث»، «كان يركب الأخبار»، «كان يَضَعُ حَدِيْثًا، وقد رواه إِنْسَان ...»، «كان مركبا للحديث»؛ هذه الألفاظ من نواقض العدالة عند المحدثين، وقد أطلقوها على من ثبت كذبه في الحديث النبوي، واستعمل ابن غلام الزهري هذه الألفاظ في نفس المعنى المراد عند المحدثين[٥].

(١) قال الدكتور محمود الطحان: القواعد المعلومة: هي القواعد العامة التي استنبطها العلماء من مجموع نصوص عامة صحيحة، مثل قاعدة الأصل براءة الذمة. تيسير مصطلح الحديث ص/١١٧.

(٢) نزهة النظر ص/٦٩.

(٣) وذلك في نفس المبحث في الترجمة رقم «٢٨».

(٤) فتح المغيث للسخاوي ٢/٢٩٠، ٢٩٥.

(٥) وذلك في نفس المبحث في عدة تراجم؛ وهي بالأرقام «١»، «٤»، «١٠»، «١٦»، «٢٣»، «٢٥»، «٢٨»، «٣٥»، «٣٩».

وهذا الألفاظ في المرتبة الثانية من مراتب الجرح، وهذه المرتبة لا يحتج بحديث أهلها، ولا يستشهد به، ولا يعتبر به[١].

* ثانيا: اهتمام ابن غلام الزهري بتواريخ مواليد الرواة، ووفياتهم، وبلدانهم، وأوطانهم في نقده للرجال:

لم يهمل الإمام ابن غلام الزهري تواريخ مواليد الرواة، ووفياتهم، وبلدانهم، عند نقده للرجال، بل وضع ذلك نصب عينيه كغيره من النقاد الجهابذة، وقد بدا هذا جليا في طعنه في رجلين؛ أحدهما: مُحَمَّد بن سُلَيْمان الْمَالكيُّ؛ فقد قال حمزة السهمي: سَمِعْتُ الْحَسَنَ بن علي بن عمرو يَقُولُ: مُحَمَّد بن سُلَيْمان أبو علي الْمَالكيُّ، الذي حَدَّثَ بالْبَصْرَة، لَيْسَ هو بذَاكَ، قُلْتُ له: لأي سبب؟ قَالَ: بلغني أنه كان قد حَدَّثَ في أيام السَّاجِيِّ[٢]، عن ابن أَبِي عُمَرَ الْعَدَنِيِّ[٣]، فبَلَغ ذلك السَّاجِيّ؟ فَقَالَ: من أين له ابن أَبِي عُمَر، وَإِنَّمَا حججت قبله، وكان قد مات ابن أبي عُمَر، قَالَ: ثم أمسك، ولم يُحَدِّث بعد ذلك عنه بِشَيْءٍ، وكان قد أفسده ابنه[٤].

* فقد طعن الإمام ابن غلام الزهري في هذا الرجل بناء على قول الساجي في هذا الراوي، وهذا الطعن مبني على التاريخ، فهذه الحكاية تدل على أن الرجل حدث عمن لم يدركه، وهذا كاف في جرحه، ورد خبره.

وأما الرجل الآخر: فهو هِلال بن مُحَمَّد الرَّأْيْ؛ فقد قال حمزة السهمي: سَأَلْتُ أبا مُحَمَّد بن غُلام الزُّهْرِيِّ عن هِلال بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الرَّأْيْ الْبَصْرِيِّ؟ فَقَالَ: جاءنِي يَوْمًا بجزءٍ عن مُحَمَّد بن الْحُسَيْن بن حُمَيْد

---

(١) فتح المغيث للسخاوي ٢/٢٨٩، ٢٩٥.

(٢) هو الإمام الحافظ زكريّا بن يحيى بن عبد الرحمن أبو يحيى السّاجيّ البصْريّ المتوفى سنة سبع وثلاثمائة. ترجمته في: تاريخ الإسلام ٧/١١٧ رقم «٣٢٥»، سير أعلام النبلاء ١٤/١٩٧ رقم «١١٣».

(٣) هو مُحَمَّد بن يحيى بن أبي عُمَر العدني، صاحب المسند، المتوفى سنة ثلاث وأربعين ومائتين. ترجمته في: تهذيب الكمال ٢٦/٦٣٩ رقم «٥٦٩١»، تاريخ الإسلام ٥/١٢٥٢ رقم «٥١٠»، سير أعلام النبلاء١٢/٩٦ رقم «٢٨».

(٤) وذلك في المبحث الرابع الترجمة رقم «٣٤».

بن الْرَّبِيْع الْخَرَّاز، فَقَالَ: هَذَا سَمَاعِي، قُلْتُ: في أي سنة كتبت عنه؟ قَالَ: كتبت عنه بالْبَصْرَةَ قبل الثلاثمائة، قَالَ أبو مُحَمَّد: قُلْتُ له: إياك أن تنطق عنه بِشَيْءٍ، لأنه لم يدخل الْبَصْرَةَ أصلا[١].

* فقد أنكر ابن غلام الزهري سماع هلال بن محمد، من محمد بن الحسين، لهذا سأل هلالا عن تاريخ سماعه منه، فلما ذكر هلال أنه سمع منه بالبصرة قطع ابن غلام الزهري بكذبه، لأن محمد بن الحسين لم يدخل البصرة أصلا، فهذا النقد مبني على معرفة تواريخ مواليد الرواة، ووفياتهم، وبلدانهم، فهؤلاء النقاد كانوا يعرفون ذلك جيدا، وكانوا يعرفون أيضا رحلات أولئك الرواة إلى غير بلدانهم، وميزوا بين من لقي شيخا له في الإسناد، ومن لم يلقه، وكذا ميزوا بين من حدث ببلد معين، ومن لم يحدث به، وميزوا أيضا بين من رحل إلى غير بلده، ومن لم يرحل أصلا، ومعرفة تواريخ مواليد الرواة، ووفياتهم، وأوطانهم وبلدانهم، نوعان مستقلان من أنواع علوم الحديث ذكرهما ابن الصلاح في المقدمة في النوع الستين، والخامس والستين[٢].

وهذان النوعان المذكوران في غاية الأهمية، إذ ثبت بهما كذب هلال بن محمد في دعواه السماع من محمد بن الحسين.

* ثالثا: منهج ابن غلام الزهري في الجرح والتعديل من حيث التشدد والتساهل والاعتدال:

بناء على إمعان النظر في الرجال الذين ذكرهم الإمام ابن غلام الزهري بجرح أو تعديل، فقد ثبت عندي أنه من الأئمة المتثبتين في التعديل، المعتدلين في الجرح، ويدل على ذلك أنه لم يوثق رجلا لا يستحق التوثيق، ولم يتفرد بتوثيق من جرحه النقاد، وكذلك لم يتفرد بجرح من وثقه النقاد، وهذا هو الضابط في وصف الناقد بالتثبت في التعديل، والاعتدال في الجرح، والله أعلم.

---

(١) وذلك في نفس المبحث الترجمة رقم «٣٨».

(٢) ص/٣٨٠، ٤٠٤.

المبحث الثالث: فيمن ذكرهم الإمام ابن غلام الزهري بتعديل

١- بَكْرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدٍ البصريُّ الطَّاحِيُّ[١] الْعَابِدُ، الملقب بِسَعْدُوْيَه[٢].

روى عن: مُحَمَّد بْن يَحْيَى الأَزْدِيّ، كما في التقاسيم والأنواع[٣]، وعبد الواحد بن غِيَاث، كما في المعجم الكبير للطبراني[٤]، ونَصْر بْن عَلِيِّ بْنِ نَصْرٍ الْجَهْضَمِيّ، وغيرهم.

وروى عنه: أبو جعفر العقيلي كما في الضعفاء له[٥]، وابن حبان كما في التقاسيم والأنواع[٦]، وأبو القاسم الطبراني، وغيرهم.

قال حمزة بن يوسف السهمي[٧]: وسَأَلْتُهُ ـ يعني ابن غلام الزهري ـ عن بَكْر بن أَحْمَد بن سَعْدُوَيْه؟ فَقَالَ: ثِقَةٌ، فَاضِلٌ، زَاهِدٌ[٨].

---

(١) بفتح الطاء المهملة، وبعد الألف حاء المهملة أيضا، هذه النسبة إلى طاحية؛ محلة بالبصرة، نزلها طاحية بن سُوْد بن الْحَجْر بن عمرَان، قبيلة من الأَزد. الأنساب للسمعاني ٣/٩، اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير ٢٦٧/٢.

(٢) ترجمته في الأنساب للسمعاني ٤/٩ رقم «٢٥٤٦».

(٣) ٢٢٤/١ حديث رقم «١٨٣»، ٥٢٨/١ حديث رقم «٧٩٩»، ٥١٣/٣ حديث رقم «٢٨٥٦».

(٤) ٨٢/٢٥ حديث رقم «٢٠٩».

(٥) ١١٠/٢ الترجمة رقم «٢٨٩».

(٦) ٢٢٤/١ حديث رقم «١٨٣».

(٧) بِفَتْح السِّين المهملة، وَسُكُون الْهَاء، وَفِي آخرهَا ميم؛ هَذِه النِّسْبَة إِلَى سهم بن عَمْرو بن هُصَيْص بن كَعْب بن لُؤَي. الأنساب للسمعاني ٣١٢/٧ رقم «٢٢٢٠»، اللباب في تهذيب الأنساب ١٥٨/٢.

(٨) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٤٣ رقم «٢٣٦».

٢- بَكْر بن مُحَمَّد بن عبد الْوَهَّاب، الْقَزَّاز[١] أَبو عمرو، ويقال: أبو مُحَمَّد الْبَصْرِيّ[٢].

روى عن: عَبْد اللهِ بْن مُعَاوِيَةَ الْجُمَحِيّ[٣] ــ كما في التقاسيم والأنواع لابن حبان[٤]ــ، وأَحْمَد بْن عَبْدَةَ[٥] بن موسى الضَّبِّيّ[٦] أبي عبد الله البصري، ومُحَمَّد بْن عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ، وآخرين.

وروى عنه: أبو حاتم ابن حبان كما في التقاسيم والأنواع[٧]، وأبو القاسم الطبراني كما في المعجم الكبير[٨]، وأبو أحمد ابن عدي كما في الكامل[٩]، وأبو بكر الإسماعيلي في معجم شيوخه[١٠]، وآخرون.

قال حمزة السهمي: سَأَلْتُ أبا مُحَمَّد الْحَسَن بن علي الْبَصْرِيَّ عن بَكْر بن عبد الْوَهَّاب الْقَزَّاز؟ فَقَالَ: ما سَمِعْتُ فيه إلا خَيْرًا[١١].

---

(١) بفتح القاف، وتشديد الزاي الأولى، وفي آخرها زاي أخرى، هذه النسبة إلى بيع القز وعمله. الأنساب للسمعاني ١٠/٤٠٧ رقم «٣٢٣١»، اللباب في تهذيب الأنساب ٣/٣٣. قلت: قال الأَزهريُّ: القزُّ؛ هو الذي يُسَوَّى منه الإِبْرَيسَمُ، وقال ابن سيده: القزُّ من الثِّيَاب، أعجمي مُعرب، وَجمعه: قزوز، وقال في موضع آخر: والإِبْرَيْسَمُ: الحَرِيرُ. تهذيب اللغة ٨/٢١٤، مادة «ق ز ز»، المحكم والمحيط الأعظم ٦/١٠٧ مادة «ق ز ز»، ٨/٦٥٦، ومادة «ب ر س م».

(٢) لم أقف له على ترجمة فيما بين يدي من مصادر.

(٣) بضَم الْجِيم، وَفتح الْمِيم، وَفِي آخرهَا الْحَاء الْمُهْملَة؛ هَذِه النِّسْبَة إِلَى بني جمح؛ وهم بطن من قُرَيْش؛ وَهُوَ جمح بن عَمْرو بن هُصَيْص بْن كَعْب بن لُؤَي. الأنساب للسمعاني ٣/٣٢٦ رقم «٩٣٦»، اللباب في تهذيب الأنساب ١/٢٩١.

(٤) ٢/٢٣٥ حديث رقم «١٢٢٩»، ٣/١٣٠ رقم «٢١٣٧»، ٣/٤٣٦ حديث رقم «٢٧٠٨».

(٥) بِفَتْح العين المهملة، وَسُكُون الْمُوَحدَة، وَفتح الدَّال الْمُهْملَة، تَلِيهَا هَاء. الإكمال لابن ماكولا ٦/٢٨، توضيح المشتبه لابن ناصر الدين الدمشقي ٦/١٠٤.

(٦) بِفَتْح الضَّاد المعجمة، وَتَشْدِيد الْبَاء الْمُوَحدَة؛ هَذِه النِّسْبَة إِلَى ضبة بن أُدٍّ بن طابخة بن إلْيَاس بن مُضَر قبيلة بالبصرة. الأنساب للسمعاني ٨/٣٨٠ «٢٥٣١»، اللباب في تهذيب الأنساب ٢/٢٦١، بهجة المحافل وأجمل الوسائل بالتعريف برواة الشمائل لبرهان الدين اللقاني ١/٩١.

(٧) ٢/٢٣٥ حديث رقم «١٢٢٩»، ٣/١٣٠ رقم «٢١٣٧»، ٣/٤٣٦ حديث رقم «٢٧٠٨».

(٨) ١/٢٩٠ حديث رقم «٨٥١».

(٩) في ترجمة أيوب بن واقد ٢/٢١٣ رقم «١٨٥».

(١٠) ٢/٥٨٤ رقم «٢١٥».

(١١) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٤٣ رقم «٢٣٥».

قلت: وقال أبو حاتم ابن حبان في التقاسيم والأنواع[1]: أَخبَرنا بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْقَزَّازُ أَبُو عَمْرٍو الْعَدْلُ، بِالْبَصْرَةِ، وقال أيضا فيه[2]: أَخبَرنا بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْقَزَّازُ أَبُو عَمْرٍو الْمُعَدَّلُ[3] بِالْبَصْرَةِ.

وقال الطبراني في المعجم الصغير[4]: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَزَّازُ أَبُو عَمْرو الْبَصْرِيُّ الْمُعَدَّلُ.

وقال حمزة السهمي: سَأَلْتُ الدَّارَقُطْنِيَّ عن أَبِي مُحَمَّد بَكْر بن مُحَمَّد بن عبد الْوَهَّاب الْقَزَّاز الْبَصْرِيِّ؟ فَقَالَ: صَالِحٌ، ما عَلِمْتُ منه إلا خَيْرًا إِنْ شَاءَ الله، ولكن ربما أخطأ فِي الْحَدِيْثِ، وقال السهمي أيضا: وسَأَلْتُهُ ــ يعني الدارقطني ــ عن بَكْر بن مُحَمَّد بن عبد الْوَهَّاب أَبِي عَمْرو الْقَزَّاز بِالْبَصْرَةِ؟ فَقَالَ: ثِقَةٌ[5].

* تحقيق القول في الراوي: قول الإمام ابن غلام الزهري: ما سَمِعْتُ فيه إلا خَيْرًا، هو تعديل مطلق للرجل، وكذا قول ابن حبان، والطبراني، ولأبي الحسن الدارقطني فيه قولان؛ أحدهما: يدل على ندرة خطئه في الحديث، وهذا وصف خاص بالثقات من الرواة، فما سلم من الخطأ أحد، والعبرة في توثيق الراوي أو تضعيفه بندرة خطئه أو كثرته، فمن ندر خطؤه، فهو ثقة، ومن كثر خطؤه، فهو ضعيف، وأما القول الآخر للدارقطني: فقد أطلق فيه توثيقه للرجل، وهو القول المعتمد فيه، إذ اتضح مراده فيه من قوله الأول، وتحمل بقية الأقوال على قول الدراقطني الأخير؛ إذ قيدها جميعا، وخلاصة حال الرجل أنه ثقة.

---

(١) ٤/٤١٤ حديث رقم «٣٦٩٢».

(٢) ٧/٦٤٢ حديث رقم «٧١٥٨».

(٣) قال السمعاني: المعدل: بضم الميم، وفتح العين، والدال المشددة المهملتين، وفي آخرها اللام، هذا اسم لمن عُدِّلَ وزُكِّيَ وقُبِلَتْ شهادته عند القضاة. الأنساب للسمعاني ١٢/٣٤٢.

(٤) ص/١٣٣ حديث رقم «٣٠٧».

(٥) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٤٣ رقم «٢٣٤»، «٢٣٨».

٣- الْحَسَن بن جَعْفَر بن أَحْمَد الدَّيْرَعَاقُولِّي[1]، أَبو علي نزيل البصرة[2].

روى عن: أَبي بَكْر مُحَمَّد بْن شُعَيْب شيخٍ مجهولٍ كما في اللآلـي المصنوعة للسيوطي[3].

وروى عنه: أَبو عَبْد الله مُحَمَّد بْن أَحْمَد بْن الْحَسَن[4].

قال حمزة السهمي: وسَأَلْتُ أبا مُحَمَّد الْحَسَن بن علي بـن عَمْـرو الْبَصْرِيَّ عن أَبِي علي الْحَسَن بن جَعْفَر بن أَحْمَد الدَّيْرَعَاقُولِّي؟ فَقَالَ: ثِقَةٌ، أمين، حَدَّثَ بالْبَصْرَة سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة[5].

قلت: قال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان[6]: الحسن بـن أحمـد الدَّيْرَعَاقُولِّي، عن أبي بكر محمد بن شعيب بخبر باطل، مجهولان.

قلت: أما الحسن بن أحمد الدَّيْرَعَاقُولِّي فما هو بمجهول، بل ثقة، وقد نُسِبَ إلى جده، فلهذا لم يعرفه ابن حجر، وهو الحسن بن جعفر بن أحمـد الدَّيْرَعَاقُولِّي، وأما شيخه أبو بكر محمد بن شعيب، فمجهـول كمـا قـال الحافظ ابن حجر، والخبر الباطل الذي أشار إليه ذكـره السـيوطي فـي اللآليء المصنوعة[7] فقال: قَالَ ابْن النجار فِي تَارِيخه: الْحَسَن بْن أَحْمَـد أَبُو عَلِيّ الديرعاقولي حدَّث عَنْ أَبِي بَكْر مُحَمَّد بْن شُعَيْب شيخ مَجْهُـول، عَنْ أَبِي عَبْد الرَّحْمَن عُبَيْد اللَّه بْن مُحَمَّد بْن حَفْص العيشي[8] الْمَعْـرُوف بِابْن عَائِشَة الْبَصْرِيّ بِحَدِيث غَرِيب، ثُمّ قَالَ: قَرَأت فِي كتاب أَبِي مَنْصُور

---

(١) بِفَتْح الدَّال الْمُهْملَة، وَسُكُون الْيَاء آخر الْحُرُوف، وَبعدهَا الرَّاء، وَبعدهَا الْعـين الْمُهْملَـة، وَبعـد الْألف قَاف، ثمَّ وَاو وَفِي آخرهَا اللَّام، هَذِه النِّسْبَة إِلَى دير العاقول، وَهِي قَرْيَة من أَعمال بَغْدَاد. الأنساب للسمعاني ٤٤١/٥ رقم «١٦٦٢»، اللباب في تهذيب الأنساب ٥٢٣/١.

(٢) ترجمته في لسان الميزان ٢٩/٣ رقم «٢٢٤٠».

(٣) ٣٧٥/٢.

(٤) كما في المصدر السابق نفس الموضع.

(٥) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٥٤ رقم «٢٨٣».

(٦) ٢٩/٣ رقم «٢٢٤٠».

(٧) في كتاب البعث ٣٧٥/٢.

(٨) تحرف في المطبوع إلى: العبسي، والعيشي: بفتح العين المهملة، وسكون الياء المثناة من تحت، وفي آخرها الشين المعجمة، هذه النسبة إلى عائشة بنت طلحة بن عبيد الله التيمي ﷺ. الأنساب للسمعاني ٤٢٦/٩، اللباب في تهذيب الأنساب ٣٦٨/٢.

مُحَمَّد بْن نَاصِر بْن مُحَمَّد بْن أَحْمَد بْن هَارُون الصَّائِغ اليَزْدِي[1] بخَطِّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو مَنْصُور شَهْفَيْرُوْز بْن عَبْد اللَّه الشِّيرَازِيّ حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيد عَلِيّ بْن عَبْد الْملك حَدَّثَنَا القَاضِي أَبُو طَاهِر عَبْد الْوَاحِد بْن أَحْمَد بْن مُحَمَّد الفَرَضِيّ حَدَّثَنَا أَبُو عَبْد الله مُحَمَّد بْن أَحْمَد بْن الْحَسَن حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيّ الْحَسَن بْن أَحْمَد الديرعاقولي حَدَّثَنَا أَبُو بَكْر مُحَمَّد بْن شُعَيْب حَدَّثَنَا عُبَيْد الله بْن عَائِشَة حَدَّثَنَا حَمَّاد بْن سَلَمَة عَن ثَابِت عَنْ أَنَس مَرْفُوعًا: (إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ وَأُخْرِجَ النَّاسُ مِنْ قُبُورِهِمْ فَوَقَفُوا فِي مَحْشَرِهِمْ يُنْبِتُ اللَّهُ لأَقْوَامٍ مِنْ وَلَدِ آدَمَ أَجْنِحَةً خَضْرَاءَ فَيَتَطَايَرُونَ فَيَسْقُطُونَ عَلَى حِيطَانِ الْجَنَّةِ فَيَقُولُ لَهُمْ خَزَنَةُ الْجَنَّةِ مَنْ أَنْتُمْ فَيَقُولُونَ لَهُمْ أَشَهِدْتُمُ الْحِسَابَ فَيَقُولُونَ لَا نَعْرِفُ حِسَابًا فَيَقُولُونَ بِمَ نِلْتُمْ هَذِهِ الْمَنْزِلَةَ فَيَقُولُونَ إِنَّا كُنَّا أَقْوَامًا نَعْبُدُ اللَّهَ فِي دَارِ الدُّنْيَا سرا فأدخلنا الْيَوْم الْجَنَّةَ سِرًّا).

وهذا حديث موضوع، لا ريب في وضعه، والحسن الدَّيْرَعَاقُوْلِّي لا ذنب له فيه، إنما الحمل فيه على شيخه محمد بن شعيب ذاك المجهول[2].

* تحقيق القول في الراوي: هذا الرجل لقيه ابن غلام الزهري، ووثقه، وقوله فيه هو المعتمد بلا تردد، وأما تجهيل ابن حجر له، فمردود؛ إذ جهله لعدم معرفته به، وخلاصة حال الرجل أنه ثقة.

---

(١) تحرف في المطبوع إلى: الفودي، واليزدي: بِفَتْح الْيَاء المثناة من تحت، وَسُكُون الزَّاي، وَبعدهَا دَال مُهْملَة؛ هَذِه النِّسْبَة إِلَى مَدِينَة يزدْ؛ وَهِي من أَعمال اصطخر فَارس بَين أصفهان، وكرمان. الأنساب للسمعاني ٤٩٣/١٣ رقم «٥٣١٧»، اللباب في تهذيب الأنساب ٤١١/٣.

(٢) وللحديث طريق آخر، فقد أخرجه ابن حبان في المجروحين في ترجمة حميد بن علي بن هارون القيسي ٤٨٧/١، ٤٨٨ رقم «٢٦٩»، والسلمي في الأربعين في التصوف في باب فيمن عبد الله سرا فكافأه على ذلك ص/١٠ حديث رقم «٢٣»، ومن طريقه الديلمي في مسند الفردوس ــ كما في الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس لابن حجر ٧٧٤/١، ٧٧٥ حديث رقم «٣٦٤»ــ وابن الجوزي في الموضوعات في كتاب صفة الجنة ٢٥١/٣، كلاهما ــ ابن حبان، والسلمي ــ من طريق حميد بن علي القيسي المعروف بزوج غنَج، عن هُدْبَة بن خالد، عن حماد بن سلمة به، بنحوه، وقال ابن الجوزي: هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ، والمتهم بوضعه حميد القيسي.

٤- سُلَيْمَانُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنَ الْمنْهَال، أَبُو أَيُّوبَ الْبَصْرَي العطــار، ابْن أخي حجاج بْن الْمِنْهَال[(١)].

روى عن: عُبَيْد الله بْن مُعَاذِ بْنِ مُعَاذٍ العنبري، والْفُضَيْل بْن الْحُسَيْنِ الْجَحْدَرِيّ[(٢)]، وهُدْبَة بْن خَالِدٍ القيسي كما في التقاسيم والأنواع[(٣)]، وآخرين.

وروى عنه: أبو حاتم ابن حبان البستي كما في التقاسيم والأنواع[(٤)]، وأبو بكر الإسماعيلي في معجم شيوخه[(٥)]، وأبو القاسم الطبراني في المعجم الكبير[(٦)]، وأبو أحمد ابن عدي في الكامل[(٧)]، وآخرون.

قال حمزة السهمي: سَأَلْتُ أبا مُحَمَّد بن غُلَام الزُّهْرِيِّ عن سُلَيْمان بن الْحَسَن أَبِي أَيُّوب الْعَطَّار الْبَصْرِيِّ؟ فَقَالَ: هو ثِقَةٌ، وهو من ولد الْحَجَّاج بن الْمِنْهَال[(٨)].

قلت: قال الزُّبَيْرُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْأَسْدَابَاذيُّ[(٩)]: أَخْبَرَنِي أَبُو أَيُّوبَ سُلَيْمَانُ بْنُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيُّ، وَكَانَ نِعْمَ الشَّيْخُ[(١٠)].

---

(١) لم أقف له على ترجمة فيما بين يدي من مصادر.

(٢) بفتح الجيم، وسكون الحاء، وفتح الدال المهملتين، وفي آخرها الراء، هذه النسبة إلى جَحْدَر، واسمه ربيعَة بن ضُبَيْعَة بن قيس بن ثَعْلَبَة ابْن عُكَابَة بن صَعْب. الأنساب للسمعاني ٢٠٦/٣ «٨٣٠»، اللباب في تهذيب الأنساب ٢٦٠/١.

(٣) ٢٧٢/١ حديث رقم «٢٨٣»، ٤٠١/٢ حديث رقم «١٥٧٢»، ٥١٥/٢ حديث رقم «١٧٩١»،١٠١/٤ حديث رقم «٣١٢٠».

(٤) ٤٠١/٢ حديث رقم «١٥٧٢».

(٥) ٦٤٧/٢ حديث رقم «٢٧٨».

(٦) ٨٢/١ حديث رقم «١١٦».

(٧) في المقدمة في الباب التاسع والعشرين؛ ذِكْر مَن ينشأ آخر الزمان من الكذابين ١٦٠/١.

(٨) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٦٦ رقم «٣٢٧».

(٩) بفَتْح الْألف، وَالسِّين، وَالدَّال الْمُهْمَلَتَيْنِ، وَالْبَاء الْمَفْتُوحَة الموحدة بَين الْأَلفَيْنِ، وَفِي آخرهَا ذال مُعْجمَة؛ هَذِه النِّسْبَة إِلَى أسداباذ؛ وَهِي بليدَة على منزل من هَمَذَان إِذا خرجت إِلَى الْعرَاق. الأنساب للسمعاني ٢١٠/١ «١٣٥»، اللباب في تهذيب الأنساب ٥٢/١.

(١٠) شعب الإيمان ٢٩٥/١٣ حديث رقم «١٠٣٥٨».

وقال ابن حبان في كتاب الثقات في ترجمة محمد بن المنهال[١]: حدثنا عنه سليمان بن الحسن المعدل بالبصرة.

وقال أبو بكر الإسماعيلي في معجم شيوخه[٢]: حَدَّثَنَا أَبُو أَيُّوبَ سُلَيْمَانُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الْمِنْهَالِ الْعَطَّارُ الْمُعَدَّلُ بِالْبَصْرَةِ.

وقال حمزة السهمي: سَأَلْتُ الدَّارَقُطْنِيَّ عن أبي أَيُّوب سُلَيْمان بن الْحَسَن الْعَطَّار الْبَصْرِيِّ؟ فَقَالَ: لاَ بَأْسَ بِهِ[٣].

* تحقيق القول في الراوي: سليمان هذا قد وثقه ابن غلام الزهري، وقال فيه الدارقطني لا بأس به، وقول ابن غلام الزهري فيه هو المعتمد، لأنه بلديه، وهو أعلم به من الدارقطني، ويؤيد قول ابن غلام الزهري قول الإمام الزُّبَيْر بْن عَبْدِ الْوَاحِدِ، وأما قول ابن حبان، والإسماعيلي، فهو تعديل مطلق، فيحمل على المقيد، وخلاصة حال الرجل أنه ثقة.

٥- سليمان بن عيسى بن محمد، الجوهريّ، أبو أيّوب، البصريّ، نزيل بغداد[٤].

روى عن: محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، وعبيد الله بن معاذ العنبري، وأحمد بن عبدة الضبي، وأبي يزيد عمرو بن يزيد الجَرْمِيّ[٥]، وعبد الرحمن بن يونس الرقي[٦]، ومحمد بن عبد الله

(١) ٩/١٠٠.

(٢) ٦٤٧/٢ حديث رقم «٢٧٨».

(٣) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٦٧ رقم «٣٢٩».

(٤) ترجمته في: تاريخ بغداد ٨٦/١٠ رقم «٤٥٩٧»، تاريخ الإسلام ١١٨/٧ رقم «٣٢٦».

(٥) بِفَتْح الْجِيم، وَسُكُون الرَّاء، وَفِي آخرهَا الْمِيم؛ هَذِه النِّسْبَة إِلَى جَرْم بن رَبَّان بن عمران بن الحاف بن قضاعة. الأنساب للسمعاني ٢٥١/٣ «٨٧٩»، اللباب في تهذيب الأنساب ٢٧٣/١.

(٦) بفتح الراء، وتشديد القاف؛ هذه النسبة إلى الرَّقَّة، وهي مدينة على طرف الفرات، والرقة الأولى خربت، والتي تسمى اليوم الرقة كانت تسمى أولا الرافقة. الأنساب للسمعاني ١٥٦/٦ «١٨٠٧»، معجم البلدان ٥٨/٣، اللباب في تهذيب الأنساب ٣٤/٢، أطلس العالم الكبير ص/٣٣٣.

المُخَرِّمِيّ(١).

وروى عنه: علي بن محمد بن لؤلؤ الوراق، ومحمد بن المظفر، وعمر بن أحمد بن يوسف الوكيل، وأحمد بن يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن البُهْلُول(٢)، ومحمد بن عبيد الله بن الشِّخِّير(٣).

قال حمزة السهمي عن ابن غلام الزهري: وسُلَيْمان الْجَوْهَرِيُّ، ثِقَةٌ(٤).

قلت: وقال الخطيب: قدم بغداد، وحدث بها...، وما علمت من حاله إلا خيرا.

ذكره الذهبي في تاريخ الإسلام في وفيات سنة سبع وثلاثمائة(٥).

* تحقيق القول في الراوي: المعتمد في الجوهري قول ابن غلام الزهري، فالرجل بلديه، وقد لقيه، وهو أدرى بحاله من غيره، وخلاصة حاله أنه ثقة.

(١) بضم الميم، وفتح الخاء المعجمة، وكسر الراء المشددة، وفي آخرها ميم؛ هذه النسبة إلى المُخَرِّم؛ وهي محلة ببغداد، وإنما قيل لها المُخَرِّم لأن بعض ولد يزيد بن المُخَرِّم نزلها، فسميت به. الأنساب للسمعاني ١٢/١٣١ «٣٦٨٨»، اللباب في تهذيب الأنساب ٣/١٧٨.

(٢) بضم الموحدة، وسكون الهاء، وضم اللام الأولى، كالعُصْفُور. المغني في ضبط أسماء الرجال للهندي ص/٦٢، تاج العروس ٢٦/٢٠ مادة «بهل».

(٣) بكسر الشين المعجمة، والخاء المعجمة المشددة، تليها مثناة تحت ساكنة، ثم راء،كَسِكِّيْت. المغني في ضبط أسماء الرجال للهندي ص/١٦٧، تاج العروس ١٢/١٤٨ مادة «شخر».

(٤) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٦٧ رقم «٣٢٨».

(٥) ٧/١١٨ رقم «٣٢٦».

٦- محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي الجَحِيْم[١]، الشيباني، أبو كثير البصري، نزيل بغداد[٢].

روى عن: جميل بن الحسن، ويونس بن عبد الأعلى، والربيع بن سليمان، ووفاء بن سهيل المصريين، ومحمد بن إسماعيل بن سالم المكي الصائغ.

وروى عنه: محمد بن جعفر المعروف بزَوْجِ الحُرَّة، ومحمد بن المُظَفَّر، وأبو عمر ابن حَيُّوْيَه[٣]، وأبو حفص ابن شاهين.

قال حمزة بن يوسف السهمي الحافظ: سَأَلْتُ أبا مُحَمَّد بن غُلام الْزُّهْرِيِّ عن مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيْم بن أَبِي الْجَحِيْم؟ فَقَالَ: هو ثِقَةٌ[٤].

ذكره ابن الجوزي في المنتظم فيمن مات سنة تسع عشرة وثلاثمائة[٥]، لكنه لم يسق دليلا على هذا.

وذكره الحافظ أبو عبد الله الذهبي في تاريخ الإسلام في الطبقة الثانية والثلاثين فيمَن لم يعرف تاريخ وفاته من رجال هذه الطبقة[٦].

***

(١) بِفَتْح الجيم، وَكسر الْحَاء الْمُهْملَة، تَلِيهَا مثناة تَحت سَاكِنة، ثمَّ ميم. الإكمال لابن ماكولا ٥١/٢، توضيح المشتبه ٢٣٤/٢. وقيده بعض المعاصرين بضم الجيم مصغرا، وهو خطأ لمخالفته ما ورد في كتب المؤتلف والمختلف.

(٢) ترجمته في: تاريخ بغداد ٣٠٣/٢ رقم «٣٤١»، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ٣٠٣/١٣ رقم «٢٣٠٠».

(٣) بِفَتْح الحاء المهملة، وَضم الْمُثَنَّاة تَحت الْمُشَدّدَة، وَسُكُون الْوَاو، وَفتح الْمُثَنَّاة تَحت تَلِيهَا هَاء. الإكمال لابن ماكولا ٣٦٠/٢، تكملة الإكمال لابن نقطة ١٧/٢، توضيح المشتبه ٣٩٣/٣. وقد سبق بيان ضبط ما يشبه هذا اللقب مفصلا في الترجمة رقم «١».

(٤) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/٨٦ رقم «١٣»، تاريخ بغداد ٣٠٣/٢ رقم «٣٤١»، وقد وقع في مطبوع سؤالات حمزة السهمي «الْحُجَيْم»، كذا بتقديم الحاء على الجيم مصغرا، وهو غلط بين، وجاء على الصواب كما أثبته في تاريخ بغداد.

(٥) ٣٠٣/١٣ رقم «٢٣٠٠».

(٦) ٣٩٣/٧ رقم «٥٥١»، وهذه الطبقة تشتمل على من مات في سنة إحدى عشرة وثلاثمائة إلى سنة عشرين وثلاثمائة.

المبحث الرابع: فيمن ذكرهم الإمام ابن غلام الزهري بجرح

١- أَبَّا[١] بن جعفر بن أَبَّا، أبو سعيد النَّجِيْرَمِيّ[٢].

روى عن: أحمد بن سعيد بن عمر المُطَّوِّعِيّ[٣] الثقفي النَّجِيْرَمِيّ، والحسن بن محمد الجدِّيّ، وموسى بن بُهْلُوْل، وغيرهم.

وروى عنه: عمر بن إبراهيم بن مَرْدُوْيَه الكَرَجِيّ[٤]، وأحمد بن محمد بن إدريس النُّوْرِيّ[٥].

---

(١) اختلف في ضبط أَبَّا على أربعة أقوال: أحدها، وهو الصحيح: أنه بفتح الهمزة، والباء الموحدة المشددة معا، تليها ألف مقصورة، وبه جزم الأمير الحافظ أبو نصر ابن ماكولا فقال: هو أبا بالتشديد أجمع على ذلك البصريون وثبتني فيه السعيد أبى، ووجدت ذلك مستفيضا بالبصرة وفي النجيرميين أبا كثير يخاطبون أكثر من يلقونه بأبا ا.هـ قلت: ورسمه صاحب القاموس أَبَّى كَحَتَّى.

والثاني: أَبَا بفتح الهمزة، والباء الموحدة المخففة، تليها ألف مقصورة، وبه قال أبو بكر الخطيب، وغلطه ابن ماكولا في ذلك فقال: وذكره الخطيب في باب أَبَا بالتخفيف قال: أَبَا بن جعفر النجيرمي ووهم في ذلك.

والثالث: أَبَان؛ بفتح الهمزة، والموحدة معا، وبعد الألف نون، وبه قال ابن حبان، وهو تصحيف، قال ابن حجر: كذا سماه ابن حبان، وصحفه، وإنما هو أَبَّاء بهمزة لا بنون.

والرابع: أَبَّاء؛ بفتح الهمزة، والموحدة المشددة معا، وبعد الألف همزة، قاله ابن حجر، كما تقدم في الذي قبله، ووهم في ذلك.

المجروحين لابن حبان نسخة مكتبة أيا صوفيا الورقة ٦٢/ب، الإكمال لابن ماكولا ٨/١، القاموس المحيط للفيروزآبادي ص/١٢٥٧، لسان الميزان ٢٢١/١.

(٢) ترجمته في: الإكمال لابن ماكولا ٨/١، ميزان الاعتدال ٥٨/١ رقم «٢٠»، لسان الميزان ٢٣١/١ رقم «٣٢». والنَّجِيْرَمِيّ: بفتح النون، وكسر الجيم، وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها، وفتح الراء، وفي آخرها الميم، هذه النسبة إلى نجيرم، ويقال نجارم، وهي محلة بالبصرة. الأنساب للسمعاني ٤٢/١٣.

(٣) بضم الميم، وَفتح الطَّاء الْمُشَدّدَة، وَكسر الْوَاو المشددة، وَفِي آخرهَا عين مُهْملَة؛ هذه النسبة إلى المطوعة، وهم جماعة فرّغوا أنفسهم للغزو والجهاد، ورابطوا في الثغور، وتطوعوا بالغزو فقصدوا الغزو في بلاد الكفر لا إذا وجب عليهم وحضر إلى بلدهم. الأنساب للسمعاني ٣١٧/١٢ رقم «٣٨٣٧»، اللباب في تهذيب الأنساب ٢٢٦/٣.

(٤) بفتح الكاف والراء والجيم في آخرها، هذه النسبة إلى الكرج، وهي بلدة من بلاد الجبل بين أصبهان وهمذان. الأنساب للسمعاني ٦٦/١١ رقم «٣٤٢٠».

(٥) بضم النون المشددة والراء المهملة بعد الواو، هذه النسبة إلى النور، وهي بليدة بين بخارى وسمرقند. الأنساب للسمعاني ١٩٧/١٣ رقم «٥٠٧٢»، اللباب في تهذيب الأنساب ٣٣٠/٣.

قال حمزة السَّهْمِيُّ: سَمِعْتُ أبا مُحَمَّد الْحَسَن بن علي بن عَمْرو القَطَّان يَقُولُ: أَبَّا بن جَعْفَر أبو سَعِيْد النَّجَارمي، يَضَعُ الْحَدِيْث، كَذَّابٌ على رَسُولِ اللهِ ﷺ، ومما تبين أمره أنه حَدَّثَ بنسخة كتبناها عنه نحو المائة حَدِيْث عن شَيْخٍ له مجهولٌ، زعم أن اسمه أَحْمَد بن سَعِيْد بن عُمَر الْثَّقَفِيَّ الْمطوعيَّ، عن سُفْيَان بن عُيَيْنَة، عن إِبْرَاهِيْم بن مَيْسَرَة، عن أَنَس بن مَالِكٍ، فيها متون تعرف بغير هَذَا الإسناد، عَنِ الْنَّبِيِّ ﷺ، وفيها مَنَاكِيْرُ لا تُعْرَفُ، ومما أعرفُ منها: أن رَسُول اللهِ ﷺ قَالَ: (فَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى الطَّعَامِ)(١).

* قلت: وقال ابن حِبَّان: شيخ كان بالبصرة ....، رأيته قد وضع على أبي حنيفة أكثر من ثلاثمائة حديث ما لم يحدث به أبو حنيفة قط، لا نحب أن يشتغل بروايته، فقلت له: يا شيخ اتق الله، ولا تكذب على رسول الله ﷺ، فما زادني على أن قال لي: لست مني في حل، فقمت وتركته، وإنما ذكرته لأن أحداث أصحابنا يشتغلون بشيء من روايته(٢).

وقال ابن ماكولا: فيه ضعف(٣).

وقال ابن طاهر: كان يضع(٤).

وقال ابن الجوزي: يضع الحَدِيث(٥).

---

(١) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٤١ رقم «٢٢٨»، والحديث أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأنبياء في بَاب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَةَ فِرْعَوْنَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾ ١٥٨/٤ حديث رقم «٣٤١١» من حديث أبي موسى الأشعري، وفي كتاب فضائل الصحابة في بَاب فَضْلِ عَائِشَةَ ﭬ ٢٩/٥ حديث رقم «٣٧٧٠» من حديث أنس.

(٢) المجروحين ٣٤٥/١ رقم «١٢٧».

(٣) الإكمال ٨/١.

(٤) معرفة التذكرة لابن طاهر ص/٢٦٩ حديث رقم «١١١٢».

(٥) الضعفاء لابن الجوزي ١٤/١ رقم «٤».

* تحقيق القول في الراوي: هذا الرجل كذبه ابن غــلام الزهــري، وغيره، وضعفه ابن ماكولا، وقول ابن غلام الزهري فيه هو المعتمــد إذ وافقه عليه جمهور الأئمة، وخلاصة حال الرجل أنه كذاب.

٢- إبراهيم بن محمد بن إبراهيم، ويقال إبراهيم بن محمد بن علي بن الحسين بن عبد الله بن رُسْتَم(١) بن دينار بن عبيد الله، أبو إسحاق البغدادي البزاز، ويعرف بابن بُقَيْرَة(٢)، ويقال: ابن نقيرة (٣).

روى عن: علي ابن المديني، والمفضل بن غَسَّان الغلابي، ومحمــد بن سليمان لُوَيْن، وإسحاق بن أبي إسرائيل، والحسن بن حمــاد سَــجَّادة، ويحيى بن أَكْثَم، وإبراهيم بن عبد الله الهروي، ومحمد بن حرب النَّشَائي، وعلي بن الحسين الدِّرْهَمِيّ، وأبي هشام الرِّفَاعِيّ، ومحمد بن أبي مَذْعُور، ومحمد بن عبد الله المُخَرِّمِيّ، ويعقوب الدَّوْرَقِيّ، وحجاج بن الشاعر.

وروى عنه: أبو بكر بن شاذان، وأبو الحسن الدارقطني، وأبو القاسم ابن الثَّلَّاج، وغيرهم.

قال حمزة السهمي: سَمِعْتُ الْحَسَن بن علي الْبَصْرِيّ يَقُول: إِبْرَاهِيْم بن مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيْم أبو إِسْحَاق الْبَزَّاز البَغْدَاديُّ، يَــرْوِي عــن يَعْقُــوب الدَّوْرَقِيِّ، لَيْسَ بِالْمَرْضِيِّ(٤).

قلت: وقال الدارقطني: كان ضعيفا.

(١) رُسْتَم، بِضَمّ الرَّاء، وسُكُون السِّين المهملة، وفَتْح المُثَنَّاة من فَوْق، وَقد تُضَــمُّ. تــاج العــروس ٢٥٤/٣٢ مادة «رستم».

(٢) قيده الإمام الذهبي بموحدة في تاريخ الإسلام ٣٥٢/٧ رقم «٤٠٩»، وقيده الدكتور بشار عــواد في تعليقه على تاريخ بغداد ٩٢/٧ رقم «٣١٥٧»، بالنون، وذكر ثم أنه في نسخة بالباء الموحدة مصحف.

(٣) ترجمته في: تاريخ بغداد ٩٢/٧ رقم «٣١٥٧»، ميــزان الاعتــدال ٩٠/١، ٩٧ رقــم «١٦٧»، تاريخ الإسلام ٣٥٢/٧ رقم «٤٠٩»، لسان الميزان ٣٤١/١، ٣٦٠ رقم «٢٥٨».

(٤) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٣٧ رقم «٢٠٨»، ونحوه في تاريخ بغداد ٩٣/٧ رقــم «٣١٥٧».

* تحقيق القول في الراوي: قول ابن غلام الزهري قريب من قول الدارقطني، وخلاصة حال الرجل أنه ضعيف.

مات سنة تسع عشرة وثلاثمائة، وقيل: سنة ثلاث وعشرين، والصحيح الأول.

٣- أحمد بن أيوب بن محمد أبو العباس الأَرْجَاني[١].

روى عن: خليفة بن خياط كما في تاريخ بغداد[٢] .

وروى عنه: علي بن محمد بن موسى التمار [٣].

قال حمزة السهمي: سَمِعْتُ أبا مُحَمَّد الْحَسَن بن علي بن عَمْرو يَقُولُ: أَحْمَد بن أَيُّوب أبو العَبَّاس الأَرْجَانِي، ليس بِمَرْضِيٍّ[٤].

قلت: قد نسب الحافظ أبو عبد الله الذهبي هذا القول لحمزة بن يوسف السهمي، وما هو من قوله إنما هو ناقل له عن ابن غلام الزهري[٥].

٤- أحمد بن جعفر بن عبد الله بن يوسف بن عبيد، وهو أحمد بن جعفر بن الفضل بن عبد الله بن يونس بن عبيد[٦].

روى عن: أبيه جعفر بن عبد الله بن يوسف.

وروى عنه: أبو نعيم الأصبهاني.

---

(١) ترجمته في: ميزان الاعتدال ١/١١٤ رقم «٢٧٦»، لسان الميزان ١/٤٠٨ رقم «٤٠١». والأرجاني: بفتح الألف، وسكون الراء، وفتح الجيم، وفي آخرها النون، هذه النسبة الى أرجان وهي من كور الأهواز من بلاد خوزستان، ويقال لها أرغان بالغين، وهي أرجان. الأنساب للسمعاني ١/١٥٣ رقم «٩٠».

(٢) ٩/٤٦٠.

(٣) كما في المصدر السابق نفس الموضع.

(٤) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٢٦ رقم «١٦٧».

(٥) ميزان الاعتدال ١/١١٤ رقم «٢٧٦».

(٦) ترجمته في: الضعفاء لابن الجوزي ١/٦٧ رقم «١٦٢»، ميزان الاعتدال ١/١١٧، ١١٨ رقم «٢٩٢»، لسان الميزان ١/٤١٦، ٤١٩ رقم «٤٢٠».

قال حمزة السهمي: وسَمِعْتُهُ ـ يعني ابن غلام الزهري ـ يَقُولُ: أَحْمَد بن جَعْفَر بن عبد الله بن يُونُس بن عُبَيْد، لَيْسَ بِشَيْءٍ، مَشْهُورٌ بوضع الْحَدِيْث، زعم لنا أن أباه جَعْفَر بن عبد الله بن يُونُس بن عُبَيْد بن الْحَسَن بن دِيْنَار مَوْلَى عبد القَيْس حَدَّثَهم، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عبد الله بن يُونُس، عن جَدِّي يُونُس بن عُبَيْد، عن الْحَسَنِ، عن أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُول اللهِ ﷺ: (أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ وَزِيرِي، وخَلِيْفَتِي عَلَى أُمَّتِي بَعْدِي، وَعُمَرُ) [١].

قلت: وقال ابن الجوزي: ذكر ابن طاهر عن أشياخه أنه مشهور بوضع الحديث[٢].

* تحقيق القول في الراوي: هذا الرجل جرحه ابن غلام الزهري بجرحين من مرتبتين مختلفتين من مراتب الجرح في سياق واحد، بيد أن جرحه الأخير أشد من الأول، فيحمل صدر كلامه على عجزه؛ لكونه مُفَسَّرًا، ويكون الرجل عنده وضاعا للحديث، وقد وافقه على هذا غيره كما سلف، وخلاصة حال الرجل أنه يضع الحديث.

(١) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٢٨ رقم «١٧٩»، وروي هذا الحديث أيضا بمعناه من طريق آخر عن أنس، قال السيوطي: أَخْرَجَهُ ابْن النجار من طَرِيق حُسَيْن بْن حميد الْعَكِي، عَن زحمويه بْن أَيُّوب الْبَغْدَادِيّ، عَن يزِيد بْن هَارُون، عَن حميد الطَّوِيل، عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعا: (أَبُو بَكْرٍ وَزِيرِي يَقُومُ مَقَامِي، وَعُمَرُ يَنْطِقُ بِلِسَانِي...)، قال السيوطي: وحسين تكلم فيهِ. اللآلىء المصنوعة ١/٣٥٢.

قلت: حسين هذا قال فيه الذهبي: تكلم فيهِ، وقال مسلمة بن قاسم: مجهول. ترجمته في: ميزان الاعتدال ١/٤٨٧ رقم «١٩٠٥»، لسان الميزان ٣/١٦٠ رقم «٢٥٠٣». فلا يقبل هذا منه، وروي أيضا بمعناه من حديث جابر، وابن عباس، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده؛ وكلها موضوعة، فلا يشتغل بتخريجها هنا.

(٢) الضعفاء لابن الجوزي ١/٦٧ رقم «١٦٢».

٥- أحمد بن القَاسِمِ بن كثير بن صدقة بن الرَّيَّان اللُّكِّي[(١)]، أبو الحسن المصري نزيل البصرة[(٢)].

روى عَن: عبد الله بن مُحَمَّد بن سعيد بن أبي مَرْيَم، وَأبي الزِّنْبَاع روح بن الْفرج، وَمُحَمّد بن عَمْرو بن خَالِد، وَأحمد بن مُحَمَّد بن رشدين، وأَحْمد بن مُحَمَّد البرتي، والْحَارث بن أبي أُسَامَة، وَإِسْحَاق الْحَرْبِيّ، وَتَمام، والكرخي، وَمُحَمّد بن سقيان بن الْحَارِث، ومطين، وَمُحَمّد بن عُثْمَان بن أبي شيبَة، وَالنَّسَائِيّ، والدبري، والمفضل بن مُحَمَّد الجندي، وَغَيرهم.

وروى عَنهُ: أَبُو نعيم الْأَصْبَهَانِيّ الْحَافِظ، وَعلي بن يحيى بن جَعْفَر الإِمَام الْأَصْبَهَانِيّ، وابن عبدكويه، وأبو بكر بن أبي علي، وَغَيرهم.

قال حمزة السهمي: سَمِعْتُ أبا مُحَمَّد الْحَسَن بن علي بن عَمْرو يَقُولُ: أَحْمَد بن الْقَاسِمِ بن الرَّيَّان، لَيْسَ بِالْمَرْضِيِّ[(٣)].

وقال السهمي أيضا: سَمِعْتُ أبا مُحَمَّد الْحَسَن بن علي الْبَصْرِيَّ يَقُولُ: أَحْمَد بن مُحَمَّد بن الْقَاسِمِ بن الرَّيَّان، لَيْسَ بِالْمَرْضِيِّ، حَدَّثَنَا، قَالَ: حَدَّثَنَا عبد الله بن مُحَمَّد البَلَوِيُّ، وبَلَى: حيٌّ من النَّمِرِ بن قاسط، قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيْم بن عبد الله بن الْعَلاء، عن أَبِيْهِ، عن زَيْد بن علي بن الْحُسَيْن بن علي بن أَبِي طَالِب، عن أَبِيْهِ، عن جَدِّهِ، عن علي بن أَبِي طَالِب، قَالَ: دخل رَسُول الله ﷺ على رَجُلٍ من ولد عبد الْمُطَّلِب وهو في السوق، وقد وجه لغير القبلة؟ فَقَالَ: (وجهوه للقبلة فإنكم إِذَا فعلتم ذلك

(١) بضم اللام وتشديد الكاف، هذه النسبة إلى اللك، وهي بلدة من بلاد برقة ولاية بين الإسكندرية وأطرابلس المغرب. الأنساب للسمعاني ٢٢١/١١ رقم «٣٥٤٨».

(٢) ترجمته في: الإكمال لابن ماكولا ١١٢/٤، تهذيب مستمر الأوهام لابن ماكولا ص/٢٢٩، تاريخ الإسلام ١١٠/٨ رقم «٢٠٤»، سير أعلام النبلاء ١١٣/١٦ رقم «٨١»، ميزان الاعتدال ١٥٠/١ رقم «٤٨٤»، لسان الميزان ٥٧٨/١ رقم «٧٠٩».

(٣) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٢٦ رقم «١٦٩».

أقبلت عليكم الملائكة، وأقبل الله عليه بوجهه)[١]، فلم يـزل كـذلك حتـى قُبِضَ[٢].

قلت: وقَالَ أَبُو الْحسن الدَّارَقُطْنِيّ: ضعيف[٣].

وقال ابن ما كولا: فيه ضعف[٤].

* تحقيق القول في الراوي: قول ابن غلام الزهري في الرجل قريب من قول الدارقطني، وابن ماكولا، وخلاصة حال الرجل أنه ضعيف.

مات سنة سبع وخمسين وثلاثمائة.

٦- أحمد بن محمد بن إبراهيم التَّمَّار الخَارِص[٥].

روى عن: عبد الله بن مُعَاوِيَة الْجُمَحِيِّ.

وروى عنه: الحافظ ابن غلام الزهري.

قال حمزة السهمي: سَمِعْتُ الْحَسَن بن علي بن عَمْرو يَقُولُ: أَحْمَـد بن مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيْم، التَّمَّار، الْخَارِصِ، لَيْسَ بِمَرْضِيٍّ، حَدَّثَنَا عن عبد الله بن مُعَاوِيَة الْجُمَحِيِّ[٦].

(١) لم أقف عليه فيما بين يدي من مصادر.

(٢) سؤالات السهمي للدارقطني ص/١٣١ رقم «١٩١».

(٣) المؤتلف والمختلف للدارقطني ١٠٧٣/٢ رقم «٢٠٤».

(٤) الإكمال لابن ماكولا ١١٢/٤.

(٥) ترجمته في: ميزان الاعتدال ١١٢/١، ١٦٨ رقم «٢٦٤»، لسان الميـزان ٣٩٩/١، ٦٦٠ رقـم «٣٧٩». والخارص: هو من يَخْرُص ما على النخلة من ثمر، أي يحزره، ويقدره، قال صاحب العين: الخَرْص: الحَزْرُ في العدد والكيل، والخارص: يَخْرُص ما على النخلة، ثم يقسم الخـراج على ذلك. العين ١٨٣/٤ مادة رقم «خرص».

(٦) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٢٨ رقم «١٧٨».

٧- أحمد بن محمد بن عيسى، أبو الحسن الرازي المُذَكِّر، نزيل البصرة[١].

روى عن: عمير بن مرداس النهاوندي كما في معجم الشيوخ لابن جميع الصيداوي[٢]، ومُحَمَّد بن أَحْمَد بن سَلَمَة، ويُوسُف بن الْحُسَيْن الرازي، وغيرهم.

وروى عنه: عُثْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعُثْمَانِيُّ، وأَحْمَدُ بْنُ الْمُعَلَّى الْوَرَّاقُ كما في حلية الأولياء[٣]، وابن جميع الصيداوي في معجم شيوخه[٤]، والحافظ ابن غلام الزهري، وغيرهم.

قال حمزة السهمي: سَمِعْتُ أبا مُحَمَّد ابن غُلاَمِ الزُّهْرِيِّ يَقُولُ: أَحْمَد بن مُحَمَّد بن عِيْسَى الْمُذَكِّر، لَيْسَ بِالْمَرْضِيِّ، زعم أن مُحَمَّد بن أَحْمَد بن سَلَمَة، ويُوسُف بن الْحُسَيْن حَدَّثَاه عن ذِي النُّون الْمِصْرِيِّ، عن الْفَضْل بن غَانِم، عن مَالِك بن أَنَس، عن جَعْفَر بن مُحَمَّد، عن أَبِيْهِ بِخَبَرٍ مُنْكَرٍ[٥].

---

(١) ترجمته في: معجم الشيوخ لابن جميع الصيداوي ص/١٧٠ رقم «١١٧»، ميزان الاعتدال ١/١٦٤ رقم «٥٤٤»، لسان الميزان ١/٦٤٠ رقم «٧٩٢».

(٢) ص/١٧٠ رقم «١١٧».

(٣) في ترجمة ذي النون ٩/٣٥١، ٣٦٦.

(٤) ص/١٧٠ رقم «١١٧».

(٥) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٢٨ رقم «١٧٧»، وهذا الخبر المنكر؛ هو ما رواه الماليني في الأربعين في شيوخ الصوفية ص/١٦٣ من طريق أَبِي الْحَسَنِ أَحْمَد بْن عيسَى الْأَنْصَارِيّ، عن مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَلَمَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ ذَا النُّونِ، يَقُولُ: سَمِعْتُ الْفَضْلَ بْنَ غَانِمٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبِي مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبِي عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: (سَمِعْتُ جِبْرِيلَ، عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ، مَنْ قَالَ مِنْ أُمَّتِكَ كُلَّ يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَقُّ الْمُبِينُ، كَانَ لَهُ أَمَانٌ مِنَ الْفَقْرِ وَأُنْسٌ مِنْ وَحْشَةِ الْقَبْرِ، وَاسْتَجْلَبَ بِهِ الْغِنَى، وَاسْتَقْرَعَ بِهِ بَابَ الْجَنَّةِ)، وأَبُو الْحَسَنِ أَحْمَد بْن عيسَى الْأَنْصَارِيّ، هو أحمد بن محمد بن عيسى نُسِبَ إلى جده، وقد روي هذا الحديث من طرق أخرى لا تثبت عن مالك؛ قال ابن حجر: قال الدارقطني: هذا الحديث لا يصح، وكل من رواه عن مالك ضعيف، وقال الخطيب: وقد روى عن مالك من وجوه عدة لا يثبت شيء منها. رفع الإصر عن قضاة مصر في ترجمة الفضل بن غانم ص/٣٠٥ رقم «١٦١».

٨- أحمد بن محمد بن موسى بن يحيى الأصبهاني[١].

روى عن: عبد الله بن مُحَمَّد بن عِيْسَى الْمُقْرِىء.

وروى عنه: الحافظ ابن غلام الزهري.

قال حمزة السهمي: سَمِعْتُ أبا مُحَمَّد الْحَسَن بن علي بن عَمْرو يَقُولُ: أَحْمَد بن مُحَمَّد بن مُوسَى بن يَحْيَى الأَصْبَهَانِيُّ، لَيْسَ بِمَرْضِيٍّ[٢].

وقال السهمي أيضا: سَمِعْتُ أبا مُحَمَّد بن غُلاَم الزُّهْرِيِّ يَقُولُ: أَحْمَد بن مُحَمَّد بن مُوسَى بن يَحْيَى الأَصْبَهَانِيُّ، لَيْسَ بِالْمَرْضِيِّ حَدَّثَنَا، قَالَ: حَدَّثَنَا عبد الله بن مُحَمَّد بن عِيْسَى الْمُقْرِيء[٣].

٩- أحمد بن محمد بن هارون بن عثمان بن مروزق أبو عمرو المُذَكِّر[٤].

قال حمزة السهمي: سَمِعْتُ أبا مُحَمَّد الْحَسَن بن علي الْبَصْرِيَّ يَقُولُ: أَحْمَد بن مُحَمَّد بن هَارُون بن عُثْمَان بن مروزق أبو عَمْرو الْمُذَكِّر، كان يرى القَدَر، داعيةً له[٥].

١٠- إسحاق بن إبراهيم بن علي بن صباح[٦].

روى عن: سَوَادَة بن علي.

وروى عنه: ابن غلام الزهري.

قال حمزة السهمي: سَمِعْتُ أبا مُحَمَّد الْحَسَن بن علي الْبَصْرِيَّ يَقُولُ: إِسْحَاق بن إِبْرَاهِيْم بن علي بن صَبَّاح، حَدَّثَنَا عن سَوَادَة بن علي، وكان كَذَّابًا[٧].

---

(١) ترجمته في: ميزان الاعتدال ١/ ١٧٠ رقم «٥٨٢»، لسان الميزان ١/ ٦٦٧ رقم «٨٤٧».

(٢) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٢٦ رقم «١٦٨».

(٣) المصدر السابق ص/١٣١ رقم «١٩٠».

(٤) ترجمته في: ميزان الاعتدال ١/ ١٦٧ رقم «٥٧٠»، المغني في الضعفاء ١/ ٩٣ رقم «٤٥١»، لسان الميزان ١/ ٦٥٩ رقم «٨٢٢».

(٥) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٢٧ رقم «١٧٢».

(٦) لم أقف له على ترجمة فيما بين يدي من مصادر.

(٧) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٣٩ رقم «٢٢٣».

١١- بكر بن أحمد بن سُخَيْت[١] البصري، القزاز[٢].

روى عن: نصر بن علي الجهضمي، وإبراهيم بن محمد التيمي القاضي، وغيرهما.

وروى عنه: ابن غلام الزهري، وأحمد بن محمد الأسفاطي، وعبد الصمد بن المرزبان السيرافي، والْفضل بن إِبْرَاهِيم السدُوسِي.

قال السهمي: وسَمِعْتُهُ ــ يعني ابن غلام الزهري ــ يَقُولُ: بَكْر بن أَحْمَد بن سُخَيْت الْقَزَّاز، فيه نظر، حَدَّثَنَا، قَالَ: حَدَّثَنَا نَصْر بن علي، قَالَ: حَدَّثَنَا الأَصْمَعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَة، عن ثَابِتٍ، عن أَنَس، قَالَ: كان رَسُولُ الله ﷺ إِذَا دَعَا، رَفَعَ يَدَيْهِ، حَتَّى يُرَى بَيَاضُ إِبْطَيْهِ[٣].

١٢- بكر بن علي بن محمد الصيدلاني[٤].

روى عن: أبي هَفَّان[٥] عبد الله بن أحمد بن حرب الشَّاعر.

وروى عنه: ابن غلام الزهري الحافظ.

---

(١) بِضَم السين المهملة، وَفتح الْخَاء الْمُعْجَمَة، تَلِيهَا مثناة تَحت سَاكِنة، ثـمَّ مثنـاة فَـوق. توضـيح المشتبه ٥/٦٦.

(٢) ترجمته في: الإكمال لابن ماكولا ٤/٢٦٧، المؤتنف تكملة المختلف للخطيب البغـدادي ١/٥٤٦ رقم «٧١٨»، ميزان الاعتدال ١/٣١٩ رقم «١٢١٣»، لسان الميزان ٢/٣٣٦ رقم «١٥٥٩».

(٣) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٤٤ رقم «٢٤٧»، والحـديث أخرجـه الخطيـب فـي المؤتنف تكملة المختلف، في باب سخيت وسحيت، في ترجمة بكر بن أحمد بن سخيت البصري ١/٥٤٦ رقم «٧١٨» من طريق الْفضل بن إِبْرَاهِيم بن جعفر أبي العباس السدُوسي، عن بكـر بن أحمد بن سخيت به بلفظه.

وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الاستسقاء٣/٢٤ حديث رقم «٨٩٥» من طريـق يَحْيَـى بْـن أَبِي بُكَيْرٍ، عَنْ شُعْبَةَ به بنحوه، وهذا الدعاء إنما كان في الاستسقاء، وذلك لما أخرجه البخـاري في صحيحه في كتاب الاستسقاء في بَاب رَفْعِ الإِمَامِ يَده فِـي الِاسْتِسْـقَاءِ ٢/٣٢ حـديث رقـم «١٠٣١»، ومسلم في صحيحه في كتاب الاستسقاء٣/٢٤ حـديث رقـم «٨٩٦» ـــ واللفـظ للبخاري ــ كلاهما من طريق قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ دُعَائِهِ إِلَّا فِي الِاسْتِسْقَاءِ، وَإِنَّهُ يَرْفَعُ حَتَّى يُرَى بَيَاضُ إِبْطَيْهِ».

(٤) لم أقف له على ترجمة فيما بين يدي من مصادر.

(٥) كعَفَّان، قال صاحب القاموس: وهَفَّانُ، ويُكْسَرُ: من أسمائِهِم. القاموس المحـيط ص/٨٦٢ مـادة رقم «هفف».

قال السهمي: سَمِعْتُ أبا مُحَمَّد ــ يعني ابن غلام الزهري ــ يَقُولُ: بَكْر بن علي بن مُحَمَّد الْصَيَّدَلَانِيُّ، زعم أنه من ولد مَنْصُور بن الْمُعْتَمِر، لَيْسَ بِالْمَرْضِيِّ، حَدَّثَنَا، قَالَ: حَدَّثَنَا أبو هَفَّان الشَّاعر قَالَ: حَدَّثَنَا الأَصمّعي، عن مُحَمَّد بن سِيْرِيْنَ، عن أَبِي هُرَيْرَة قَالَ: قَالَ رَسُول الله ﷺ: (امْرِيءُ القَيْسِ قَائِدُ الشُّعَرَاءِ إِلَى النَّارِ) [١].

قلت: لم ينفرد به بكر بن علي عن أبي هَفَّان، فقد رُوِيَ عنه من طريق آخر، وقد خالف الراوي عن أبي هَفَّان بكر بن علي في إسناده، لكن هذا الطريق لا يثبت[٢]، فلا نتجاسر على رد قول الإمام ابن غلام

---

(١) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٤٥ رقم «٢٤٨».

(٢) فقد رواه جنيد بن حكيم بن جنيد الدقاق عن أبي هَفَّان لكنه خالف بكرا في إسناده؛ فأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد في ترجمة أبي هَفَّان الشاعر ٥/١١ رقم «٤٨٩٨» من طريق جنيد بن حكيم بن جنيد الدقاق، عن أبي هَفَّان الشاعر، عن الأصمعي، عن ابن عون، عن محمد، عن أبي هريرة، مرفوعا بمعناه، لكن جنيدا لم أقف له على ترجمة فيما بين يدي من مصادر، فهو في عداد المجاهيل، فلا عبرة بروايته.

وروي أيضا من طريق آخر عن الأصمعي، بزيادة ابن عون بين الأصمعي، وبين ابن سيرين كما رواه جنيد بن حكيم، لكن هذا الطريق لا يثبت، فقد أخرجه ابن عدي في الكامل في ترجمة أحمد بن محمد بن حرب ٤٦١/١ رقم «٤٦» عنه عن أَبي داود المروزي، عن الأصمعي، عن ابن عون، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، مرفوعا بنحوه، ثم قال: وهذا الحديث بهذا الإسناد باطل ... وأحمد بن مُحمد بن حرب هذا هو مشهور بالكذب، ووضع الحديث.

وروي أيضا من طريق أبي سلمة، عن أبي هريرة، لكنه لا يثبت؛ فقد أخرجه أحمد في المسند ١٥٠٥/٣، ١٥٠٦ حديث رقم «٧٢٤٨» من طريق أَبي الْجَهْمِ الْوَاسِطِيّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مرفوعا بنحوه، وإسناده ضعيف، فيه أبو الجهم الإيادي، قال فيه أحمد بن حنبل: مجهول، وقال أبو زرعة الرازي: واهي الحديث. الجرح والتعديل ٣٥٤/٩ رقم «١٥٩٧».

وأخرجه ابن حبان في المجروحين في ترجمة أحمد بن محمد بن مصعب أبي بشر المصعبي الفقيه ٢٩٩/١ رقم «٩١» عنه قال أبو بشر: حدثنا أبي وعمي، قالا: حدثنا أبي، قال: حدثنا يحيي بن عثمان بن أبي رواد، عن أبيه، قال: حدثني الزهري وأبي معي، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعا بنحوه، وإسناده تالف فيه أبو بشر المصعبي؛ وهو يضع الحديث. ترجمته في: ميزان الاعتدال ١٦٥/١ رقم «٥٤٨».

وأخرجه ابن عدي أيضا في الكامل في ترجمة صبيح بن عبد الله أبي الجهم الإيادي ٢٧٦/٦ رقم «٩٣٦» من طريق عَبد الرَّزَّاق بن عُمر، عن الزُّهْري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة،

الزهري، بل قوله معتمد مقبول؛ إذ ثبت أنه أحد النقاد المعتمدين، والجهابذة المُبَرِّزِيْن، ولأن المترجم له قد خلا عن التعديل، فصار في حيز المجهول، وإعمال قول المجرح فيه أولى من إهماله[1]، فالقول فيه ما قاله الحافظ ابن غلام الزهري.

١٣- بكر بن الفضل أبو محمد الهلالي[2].

روى عن: عن مُحَمَّد بن عبد الْمَلِكِ بن أَبِي الْشَّوَارِبِ، ويَحْيَى بن حَبِيْب بن عَرَبِي.

وروى عنه: ابن غلام الزهري الحافظ.

قال حمزة السهمي: سَمِعْتُ أبا مُحَمَّد الْحَسَن بن علي الْبَصْرِيَّ يَقُولُ: بَكْر بن الْفَضْل الْهِلاَلِيُّ أبو مُحَمَّد، لَيْسَ بِالْمَرْضِيِّ، حَدَّثَنَا عن مُحَمَّد بن عبد الْمَلِكِ بن أَبِي الْشَّوَارِبِ، ويَحْيَى بن حَبِيْب بن عَرَبِي[3].

١٤- جعفر بن محمد بن بشر البصري الذهبي[4].

روى عن: مُحَمَّد بن الْوَلِيْد الْبُسْرِي.

وروى عنه: ابن غلام الزهري الحافظ.

قال حمزة السهمي: سَمِعْتُ أبا مُحَمَّد الْبَصْرِيّ يَقُولُ: جَعْفَر بن مُحَمَّد بن بِشْر الذَّهَبِيُّ، بَصْرِيٌّ، لَيْسَ بِالْمَرْضِيِّ، حَدَّثَنَا، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّد بن الْوَلِيْد الْبُسْرِي، حَدَّثَنَا مُحَمَّد بن جَعْفَر، حَدَّثَنَا شُعْبَة، قَالَ: حَدَّثَنِي أبو

مرفوعا بنحوه، وإسناده تالف، فيه عبد الرزاق بن عمر؛ وهو متروك الحديث، ورماه ابن معين بالكذب. ترجمته في: الجرح والتعديل ٣٩/٦ رقم «٢٠٥»، تهذيب الكمال ٤٨/١٨ رقم «٣٤١٣».

وقد روي هذا الحديث عن غير أبي هريرة من طرق لا تثبت، فالحاصل أن هذا الحديث باطل.

(١) وقد جزم ابن حجر بتلك القاعدة في نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص/١٤٤.

(٢) ترجمته في: ميزان الاعتدال ٣٢٣/١ رقم «١٢٣٢»، لسان الميزان ٣٥١/٢ رقم «١٥٩٥».

(٣) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٤٤ رقم «٢٤٦».

(٤) ترجمته في: ميزان الاعتدال ٣٧٠/١ رقم «١٤٢١»، لسان الميزان ٤٤٥/٢ رقم «١٨٢٣»، وفيهما: جعفر بن بشر البصري الذهبي.

عِصْمَة، عن سُلَيْمان الأَعْمَش، عن عُبَيْد، عن عبد الله بن أَبِي أَوْفِـــي: (أن رَسُولَ الله ﷺ كان يدعو إِذَا رفع رأسه من الركوع)(١).

قلت: هذا الحديث لا ذنب فيه لجعفر بن محمد الذهبي، لأنه لم ينفرد به، بل تابعه متابعة تامة الحسين بن إسماعيل المحاملي (٢)؛ وهـــو إمـــام ثقة(٣)، وإنما العهدة في هذا الحديث على أبي عصمة؛ فهو متروك الحديث، ورمي بالوضع(٤)، ومع هذا، فلا نتجاسر على رد قول الإمام ابـــن غـــلام الزهري، بل قوله معتمد مقبول؛ إذ ثبت أنه أحد النقاد المعتمـــدين، ولأن المترجم له قد خلا عن التعديل، فصار في حيز المجهول، وإعمال قـــول

---

(١) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٥١ رقم «٢٧١»، وموضع الإنكار في هـــذا الحـــديث قوله: «كان يدعو إِذَا رفع رأسه من الركوع»، وقد اختلف في هذا الرواةُ عن عبيد بن الحســـن؛ فرواه شعبة، وسفيان الثوري، كلاهما عن عبيد بن الحسن، عن عَبْدَ اللهِ بْـــنَ أَبِـــي أَوْفَـــى دون قوله: «إذا رفع رأسه من الركوع»، أما حديث شعبة؛ فأخرجه مسلم في صـــحيحه فـــي كتـــاب الصلاة ٤٧/٢ حديث رقم «٤٧٦» عن مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، وَابْنُ بَشَّارٍ ، كلاهما عن مُحَمَّدُ بْـــنُ جَعْفَرٍ ، عن شُعْبَةُ ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ الْحَسَنِ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ أَبِي أَوْفَـــى ، قَـــالَ: كَـــانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، يَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءِ (اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، مِلْءُ السَّمَاوَاتِ، وَمِلْءُ الأَرْضِ، وَمِلْءُ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ)، وأما حديث سفيان؛ فذكره أبو داود في السنن في كتاب الصلاة باب ما يقول إذا رفع رأسَه من الركوع ص/٢٣٧، ٢٣٨ فقال: قال سفيانُ الثَّوري، وشعبةُ بن الحَجّاج، عن عُبيدِ أبي الحسن: هذا الحديثُ ليس فيه (بعدَ الركوع)، قال سفيان: لَقِينا الشـــيخَ عبيـــدا أبـــا الحسن بعدُ فلم يقل فيه: (بعدَ الركوع)، وخالفهما الأعمش؛ فرواه عَنْ عُبَيْدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، إِذَا رَفَعَ ظَهْرَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، قَالَ: (سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِـــدَهُ، اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، مِلْءُ السَّمَاوَاتِ، وَمِلْءُ الأَرْضِ وَمِلْءُ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْـــدُ)، أخرجـــه مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة ٤٦/٢، ٤٧ حديث رقم «٤٧٦».

والقول في هذا الحديث عن عُبَيْدِ بْنِ الْحَسَنِ قول شعبة، وسفيان؛ قال عباس الدوري عن ابن معـــين: ليس أحد يخالف سفيان الثوري، إلا كان القول قول سفيان، قال الدوري: قلت: وشعبة أيضا إن خالفه؟ قال: نعم تاريخ يحيى بن معين برواية الدوري ٢٦٨/١ رقم «١٧٧١».

(٢) أخرجه المحاملي في الأمالي ص/٦٩ حديث رقم «١٦» عن مُحَمَّد بن الْوَلِيْد الْبُسْرِي به.

(٣) ترجمته في: تاريخ بغداد ٥٣٦/٨ رقم «٤٠١٨»، تاريخ الإسلام ٥٨٩/٧ رقـــم «٤٩٢»، ســـير أعلام النبلاء١٥/٢٥٨ رقم «١١٠».

(٤) ترجمته في: الجرح والتعديل ٤٨٤/٨ رقم «٢٢١٠»، ميزان الاعتدال ٤٠/٥ رقم «٨٦٣٢».

المجرح فيه أولى من إهماله، فالقول فيه ما قاله ابن غلام الزهـري كمـا تقدم[١].

١٥- الحسن بن علي بن زيد أبو علي البصري[٢].

روى عن: عمرو بن علي الفلاس.

وروى عنه: ابن غلام الزهري الحافظ.

قال حمزة السهمي: سَمِعْتُ أبا مُحَمَّد الْحَسَن بن علي الْبَصْرِيّ يَقُولُ: الْحَسَن بن علي بن زَيْد أبو علي، لَيْسَ بِالْمَرْضِيِّ، حَدَّثَنَا، عن عَمْرو بـن علي، حَدَّثَنَا عبد الرَّحْمَن بن مَهْدِي، حَدَّثَنَا عبد الله بن عُمَر، عن أخيه عُبَيْد اللهِ بن عُمَر، عن مِقْسَم، عن عَائِشَة: أن رَجُلاً أَتَـى النَّبِـيَّ ﷺ مسـدل عمامته بين كتفيه، فسَأَلْتُ النبي ﷺ قَالَ: (ذاك جِبْرِيْل، عليه الْسَّلَام)[٣].

قلت: ذكر مقسم في إسناده وهم، والصواب أنه من رواية القاسم عن عائشة، والوهم فيه من الحسن بن علي البصري[٤].

(١) في الترجمة رقم «١٢» من هذا المبحث.

(٢) لم أقف له على ترجمة فيما بين يدي من مصادر.

(٣) سؤالات حمزة السهمي لدارقطني ص/١٥٩ رقم «٣١٦».

(٤) فقد أخرجه أبو بكر الشافعي في الجزء الخامس من الغيلانيات ص/١٩٩ حـديث رقـم «٥٢٢» عن الحسين بن عبد الله أبي علي الخرقي، عن عمرو بن علي الفلاس، عن عبد الـرَّحْمَن بـن مَهْدِي، عن عبد الله بن عُمَر، عن أخيه عُبَيْد اللهِ بن عُمَر، عن القاسم، عـن عَائِشَـة بنحـوه، وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ٦٠٧٠/١١ حديث رقم «٢٥٧٩٣» عن عبد الـرحمن بـن مهدي به بنحوه، وأخرجه أيضا أبو بكر الشافعي في الخامس من الغيلانيات ص/١٩٩ حـديث رقم «٥٢٢» من طريق روح بن عبادة، عن عبد الله بن عُمَر العمري به، وهاتـان متابعتـان قاصرتان للخرقي، تدل على صحة ما ذكرته، وهذا الحديث لا يثبت، لضعف عبد الله بن عمـر العمري. ترجمته في: الجرح والتعديل ١٠٩/٥ رقـم «٤٩٩»، تـاريخ بغـداد١٩٤/١١ رقـم «٥٠٨٨» تهذيب الكمال ٣٢٧/١٥ رقم «٣٤٤٠» ميزان الاعتدال ٤١٥/٢ رقم «٤٢٤٩».

١٦- الحسن بن علي بن صالح بن زكريا بن يحيى بن صالح بن عاصم بن زُفَر بن العلاء بن أسلم، أبو سعيد العدوي البصري، الملقب بالذئب، نزيل بغداد[١].

روى عن: عمرو بن مرزوق، وعروة بن سعيد، ومُسَدَّد بن مُسَرْهَد، وهُدْبة بن خالد، وطالوت بن عباد، وكامل بن طلحة، وحَوْثَرة بن أشرس، وعبد الله بن معاوية الجمحي، وشَيْبَان بن فَرُّوْخ، وجُبَارة بن مُغَلِّس، وخِرَاش بن عبد الله، وعبد الواحِد بن غِياث البَصرِي، وأبي أَيُّوب سُلَيمان بن داوُد الشَّاذَكُونِي وغيرهم.

وروى عنه: أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعي، وأحمد بن جعفر بن سلْم، وأبو القاسم عبد الله بن الحسن بن سليمان المقريء المعروف بابن النَّخَّاس، وأحمد بن إبراهيم بن شاذان، وأبو الحسن الدارقطني، وأبو حفص الكِتَّاني، وآخرون.

قال حمزة السهمي: سَمِعْتُ أبا مُحَمَّد الْبَصْرِيَّ يَقُولُ: الْحَسَن بن علي بن زَكَرِيَّا، أبو سَعِيْد، الْعَدَوِيُّ، أصله بَصْرِيٌّ، سكن ببَغْدَاد، كَذَّاب على رَسُولِ الله ﷺ، يَقُولُ على رَسُولِ اللهِ ﷺ ما لم يقل، زعم لنا أن خِرَاشًا حَدَّثَه، عن أَنَس بن مَالِك أَحَادِيْث فوق العشرة، وزعم لنا أن عُرْوَة بن سَعِيْد حَدَّثَه، عن ابن عَوْن نسخة، ومما حَدَّثَ به، لا جزاه الله خَيْرًا، من حَدِيْث شُعْبَة، عن شَيْخ قد سماه لنا، عن شُعْبَة، عن توبة الْعَنْبَرِيِّ، عن أَنَسٍ، رفعه إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: (عَلَيْكُمْ بِالْوُجُوهِ الْمِلاحِ، والْحِدَقِ السُّودِ، فَإِنَّ

(١) ترجمته في: المجروحين لابن حبان ١/٤٤٦ رقم «٢٢٣»، الكامل لابن عدي ٣/٥٤٨ رقم «٤٧٣»، تاريخ بغداد ٨/٣٧٨ رقم «٣٨٦٣»، الضعفاء لابن الجوزي ١/٢٠٦ رقم «٨٤٢»، ميزان الاعتدال ١/٤٦٣ رقم «١٨١٨»، لسان الميزان ٣/٨٠ رقم «٢٣٣٢».

اللَّهَ يَسْتَحِيي أَنْ يُعَذِّبَ وجْهًا مَلِيحًا بِالنَّارِ)[١]، وبأشياء كَثِيْرة تُبَيِّنُ كذبه على رَسُول الله ﷺ[٢].

قلت: وقال ابن حبان: يروي عن شيوخ لم يرهم، ويضع على من رآهم الحديث[٣].

---

(١) هذا حديث موضوع، لا ريب في وضعه، وهو مما عملت يدا العدوي؛ وقد أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد في ترجمة الحسن بن علي العدوي ٨/٣٨٠، ٣٨١ من طريق عبد الله بن الحسن بن سليمان، عن الحسن بن علي بن زفر، عن الصباح بن عبد الله، عن شعبة به مختصرا، ومن طريق محمد بن طاهر القرشي، عن الحسن بن صالح البصري، عن إبراهيم بن سليمان الزيات، عن شعبة به بلفظه، ومن طريق أحمد بن عبد الله الذَّارِع، عن أبي سعيد الحسن بن علي، عن إبراهيم بن سليمان الزيات، عن شعبة به بلفظه، وأخرجه ابن الجوزي في الموضوعات في كتاب المبتدأ، في باب الوجوه الملاح والحدق السود ١/١٦٠، ١٦١ من طريق محمد بن طاهر القرشي، عن الحسن بن صالح البصري، عن إبراهيم بن سليمان الزيات، عن شعبة به، ومن طريق محمد بن أحمد بن عثمان الطِّرَازِيّ، عن أبي سعيد الحسن بن علي العدوي، عن إبراهيم بن محمد الهُجَيْمِيّ، عن شعبة به، ومن طريق عبد الله بن الحسن بن سليمان، عن الحسن بن علي بن زفر، عن الصباح بن عبد الله، عن شعبة به، وقال ابن الجوزي: هذا حديث موضوع، والمتهم به أبو سعيد الحسن بن علي بن زكريا بن صالح بن عاصم بن زفر العدوي، وإنما يدلسه الرواة لئلا يعرف، وهذه جناية قبيحة منهم على الإسلام، ففي الإسناد الأول: الحسن بن صالح، وفي الثاني: أبو سعيد الحسن بن علي، وفي الثالث: الحسن بن علي بن زفر، ولقد كان جريئا على الله عز وجل، ثم كيف يستقيم له هذا الوضع، وهو يعلم أن أكثر الترك المستحسنة وجوههم يموتون كفارا ويدخلون النار.

وأخرجه الشِّيرَازِيّ فِي الألقاب ـ كما في اللآليء المصنوعة ١/١٠٤ ـ من طريق لَاحق بْن الْحُسَيْن، عن مُحَمَّد بْن عَبْد الله بْن أَبِي درة، عن مُحَمَّد بْن طَلْحَة بْن مُحَمَّد بْن مُسْلِم الطَّائِفِي، عن إِبْرَاهِيم بْن سُلَيْمَان لؤلؤ، عن شُعْبَة بِهِ، وإسناده تالف، فيه لاحق بن الحسين، قال الإدريسي: كان كَذَّابا أفاكا. ترجمته في: ميزان الاعتدال ٥/١٠١ رقم «٨٩١٢».

وأخرجه الديلمي في مسند الفردوس ـ كما في اللآليء المصنوعة ١/١٠٤ ـ من طريق جَعْفَر بْن أَحْمَد الدقاق، عَن عَبْد الْملك بْن مُحَمَّد الرقاشِي، عَن عَمْرو بْن مَرْزُوق، عَن شُعْبَة، عَن قَتَادَة، عَن أَنَس، وإسناده تالف قال ابن عَرَّاق: في سنده جعفر بن أحمد الدقاق، وهو آفته فيما أظن. تنزيه الشريعة ١/١٧٤.

(٢) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٦٠، ١٦١ رقم «٣١٧»، تاريخ بغداد ٨/٣٧٩، ٣٨٠ رقم «٣٨٦٣».

(٣) المجروحين لابن حبان ١/٤٤٦ رقم «٢٢٣».

وقال ابنُ عَدِي: حدث عن خراش، عن أَنَس، عن النبي ﷺ بأربعة عشر حديثًا، والصباح بن عَبد الله أَبي بشر، وإبراهيم بن سليمان السلمي، جميعًا، عن شُعبَة، ولؤلؤ بن عَبد الله، والحجاج بـن النعمـان وغيـرهم، وهؤلاء لا يعرفون، وحدث عنهم عن الثقات بالبواطيل، ويضع على أهل بيت رسول الله ﷺ، ويحدث عَمَّن لم يرهم[١].

وأورد له ابن عدي في الكامل في ترجمته[٢] جملة من موضوعاته، ثم قال: وللعدوي على أهل البيت أحاديث قد وضعها غيـر مـا ذكـرت، وعامة ما حدث به العدوي إلا القليل، موضوعات، وكنا نتهمه بل نتيقنـه أنه هو الذي وضعها على أهل البيت وغيرهم.

وقال أبو أحمد الحاكم: رأيت مشايخنا وكهولنا قد كتبوا عنه، لكن فيه نَظَر، يقال: حبسه إِسماعِيل بن إِسحاق القاضي إنكارًا عليه فيما كان يُحَدِّثُ به عن مشايخه[٣].

وقال الدارقطني: قد رأيت هذا الشيخ، ولكنه يضع الحـديث، وثنـا بنسخة عن خراش، عن أنس، وزعم أن خراش خـادم أنـس، وخـراش مجهول[٤]، وقال حمزة السهمي: وسَأَلْتُ الدَّارَقُطْنِيّ عن الْحَسَن بن علي بن صَالِح أَبِي سَعِيْد الْبَصْرِيِّ ببَغْدَاد؟ فَقَالَ: ذا مَتْرُوكٌ، قُلْتُ له: كان يُسَـمَّى الذِئْب؟ قَالَ: نَعَم، وسَأَلْتُ الدَّارَقُطْنِيَّ عن الْحَسَن بن علي الْعَدَوِيِّ؟ فَقَـالَ: كتب وسَمِعَ ولكنه وضع أسانيد ومتونًا[٥].

وقال السلمي: سألته ــ يعني الدَّارَقُطْنِيّ ــ عن العـدوي؟، فقـال: كتب، وسمع، لكنه جازف، ووضع أسانيد ومتونا، وحمل أسـانيد علـى

(١) الكامل لابن عدي ٥٤٨/٣ رقم «٤٧٣».
(٢) المصدر السابق ٥٥١/٣ــ ٥٥٧ رقم «٤٧٣».
(٣) الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم ٤٣٧/٣ رقم «٢٨٢٣».
(٤) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان ص/٧٢ رقم «٥١».
(٥) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٥٥ رقم «٢٨٤»، رقم «٢٨٥».

متون، ومتونا على أسانيد[1]، وقال محمد بن أبي الفوارس: عن الدارقطني: حسن بن علي العدوي أبو سعيد، متروك»[2].

وقال الحاكم أبو عبد الله: حدث عن معدان عن أبي الربيع الزهراني وغيره من الثقات بأحاديث موضوعة[3].

وقال أبو يعلى الخليلي: الحسن بن علي بن زكريا العدوي الضعيف قدم بغداد، وأقام بها وروى عن شيوخ ثقات مناكير، وعمر يقال: نيف على المائة ... روى عن دينار، وخراش الكذَّابَيْن عن أنس، ... وروى عن صاحب ابن عون، وإبراهيم بن أبي سويد، وشيوخ مجهولين مناكير، وكل طامة حتى روى حديثا مسندا عن النبي ﷺ: «أن الملائكة خلقت من نور وجه علي»، وروى عن إبراهيم بن البراء؛ شيخ مجهول، عن شعبة، عن ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ: «عليكم بالوجوه الملاح ...» نعوذ بالله منه، والعجب أن أبا الحسن الدارقطني الحافظ روى عنه في الأفراد أحاديث[4].

وقال أبو القاسم ابن عساكر: كذاب[5].

وقال الذهبي: كان يضع الحديث[6].

وقال أيضا: كذاب[7].

* تحقيق القول في الراوي: هذا الرجل كَذَّبَه جمهورُ الأئمة، وقال أبو أحمد الحاكم: فيه نَظَر، وقال الدارقطني في رواية: يضع الحديث، وقال في رواية أخرى: متروك، والمختار من قوليه الأول؛ إذ وافقه عليه

---

(١) سؤالات السلمي للدارقطني ص/٩٦ رقم «٢٣».

(٢) تاريخ بغداد ٣٨٢/٨، ٣٨٣ رقم «٣٨٦٣».

(٣) المدخل إلى الصحيح للحاكم ص/١٢٨، ١٢٩ رقم «٣٧».

(٤) الإرشاد ص/١٥٨.

(٥) تاريخ دمشق في باب ذكر ما ورد في ذم أهل الشام وبيان بطلانه عند ذوي الأفهام ٣٦٣/١.

(٦) المغني في الضعفاء ٢٥٣/١ رقم «١٤٤٨».

(٧) ديوان الضعفاء ص/٨٣ رقم «٩٣٠».

جمهور النقاد، والراجح في أبي سعيد العدوي أنه كذاب؛ لأنه رأي الجمهور.

* ولد العدوي سنة عشر ومائتين، ومات سنة ثمان عشر وثلاثمائة، وقيل: سنة تسع عشرة.

١٧- صالح بن سليمان الوراق[١].

روى عن: عن مُحَمَّد بن عُثْمَان بن أَبِي شَيْبَة.

وروى عنه: ابن غلام الزهري الحافظ.

قال حمزة السهمي: سَمِعْتُ أبا مُحَمَّد الْحَسَن بن علي الْبَصْرِيَّ يَقُولُ: صَالِح بن سُلَيْمان الوَرَّاق، لَيْسَ بِالْمَرْضِيِّ، حَدَّثَنَا عن مُحَمَّد بن عُثْمَان بن أَبِي شَيْبَة[٢].

* تنبيه: قال ابن حجر في لسان الميزان في ترجمة صالح بن سليمان[٣]: وله أيضًا عن غياث بن عبد الحميد، عن مطر حديث غريب أخرجه المستغفري في ترجمة أبي الوقاص في الصحابة[٤].

وقد وهم ابن حجر فيما قاله؛ لأن صَالِح بْن سُلَيْمَانَ أَبا سُلَيْمَانَ الْقَرَاطِيْسِيّ الذي روى هذا الحديث عن غياث غير صالح بن سليمان الوراق المترجم له هنا قطعا، فالأول ذكره ابن حبان في كتاب الثقات في طبقة تبع الأتباع[٥]، وقال: يَروي عن غياث بن عبد الحميد، عن مطر

(١) ترجمته في: ميزان الاعتدال ٢٧٢/٢ رقم «٣٦١٩»، لسان الميزان ٢٨٧/٤ رقم «٣٨٦٥».

(٢) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٦٨ رقم «٣٣٣».

(٣) لسان الميزان ٢٨٧/٤ رقم «٣٨٦٥».

(٤) الحديث أخرجه يعقوب بن سفيان في مشيخته ص/٧٠ رقم «٧٤» ومن طريقه ابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال ص/٤٢٧ رقم «٥٦٦» عن صَالِح بْن سُلَيْمَانَ أَبِي سُلَيْمَانَ الْقَرَاطِيْسِيّ عن غِيَاثُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ مَطَرٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي الوَقَّاص، أَنَّهُ قَالَ: «سِهَامُ الْمُؤَذِّنِينَ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَسِهَامِ الْمُجَاهِدِينَ، وَهُوَ فيما بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ كَالْمُتَشَحِّطِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فِي دَمِهِ ... الحديث». والمتشحط في دمه؛ أي المضطرب في دمه بعد مقتله. العين ٩١/٣، الصحاح للجوهري ١١٣٥/٣ كلاهما في مادة «شحط».

(٥) ٣١٧/٨.

الوراق، روى عنه يعقوب بن سفيان ا.هـ ، قلت: فالقراطيسي من مشيخة يعقوب بن سفيان ، وابن غلام الزهري لم يدرك يعقوب بن سفيان، فكيف يدرك شيخه؟! هذا محال، وأما الراوي الآخر المترجم له هنا، فهو من مشيخة ابن غلام الزهري، فالصواب التفريق بينهما.

١٨- عبد الرحمن بن علي بن رمضان، أبو القاسم المصري، نزيل البصرة[(١)].

روى عن: أحمد بن جمهور العسقلاني كما في الإرشاد للخليلي[(٢)]، وحفص بن عمر بن الصباح.

وروى عنه: ابن جميع الصيداوي في معجم شيوخه[(٣)]، وعبد الله بن محمد القاضي كما في الإرشاد للخليلي [(٤)]، وابن غلام الزهري الحافظ.

قال حمزة السهمي: سَمِعْتُ أبا مُحَمَّد بن غُلام الزُّهْرِيِّ يَقُولُ: عبد الرَّحْمَن بن علي بن رمضان الْمِصْرِيُّ، أبو الْقَاسِمِ، قدم الْبَصْرَة، ومات بها، لَيْسَ بِالْمَرْضِيِّ، حَدَّثَنَا عن حَفْص بن عُمَر بن الصَّبَّاح[(٥)].

١٩- عبد الكريم بن محمد بن طاهر بن أبي طاهر الصنعاني[(٦)].

روى عن: مُحَمَّد بن عبد الله الْمُقْرِيء.

وروى عنه: ابن غلام الزهري الحافظ.

قال حمزة السهمي: سَمِعْتُ الْحَسَن بن علي الْبَصْرِيَّ يَقُولُ: عبد الْكَرِيْم بن مُحَمَّد بن طاهر بن أَبِي طَاهِر الصَّنْعَانِيُّ، قدم إلينا، لَيْسَ بِالْمَرْضِيِّ، حَدَّثَنَا عن مُحَمَّد بن عبد الله الْمُقْرِيء[(٧)].

---

(١) لم أقف له على ترجمة فيما بين يدي من مصادر.
(٢) ص/٤٦.
(٣) ص/٣١٠ رقم «٢٧٨».
(٤) ص/٤٦.
(٥) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٧٩ رقم «٣٧٩».
(٦) ترجمته في: ميزان الاعتدال ٥٦٣/٢ رقم «٤٩١٦»، لسان الميزان ٢٤٣/٥ رقم «٤٨٧٦».
(٧) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٧٩ رقم «٣٧٨».

٢٠- عبد الله بن أحمد بن عامر بن سليمان بن صالح، أبو القاسم الطائي[١].

روى عن: أبيه، عن علي بن موسى الرضا، عن آبائه.

وروى عنه: ابن غلام الزهري الحافظ، وأبو بكر ابن الجعابي، وأبو بكر بن شاذان، وابن شاهين، وإسماعيل بن محمد بن زنجي، وأبو الحسن ابن الجندي، وأبو الحسن الدارقطني في المؤتلف والمختلف[٢].

قال حمزة السهمي: سَمِعْتُ أبا مُحَمَّد الْحَسَن بن علي يَقُولُ: عبد الله بن أَحْمَد بن عَامِر بن سُلَيْمان بن صَالِح، الْطَّائِيُّ، أبو الْقَاسِم، كان أُمِّيًّا، لَمْ يَكُنْ بِالْمَرْضِيِّ، رَوَى عن أَبِيْهِ، عن علي بن مُوسَى الرِّضَا[٣].

قلت: وقال الحافظ أبو بكر الخطيب: روى عن أبيه، عن علي بن موسى الرضا، عن آبائه نسخة[٤].

وأخرج ابن الجوزي في الموضوعات[٥] من طريقه عن أبيه، عن علي بن موسى الرضا، عن آبائه حديثين مرفوعين؛ أحدهما: (يا علي عليك بالملح، فإنه شفاء من سبعين داء)، والآخر: (عليكم بالعدس، فإنه مبارك)، وقال ابن الجوزي عقب الأول: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، والمتهم به عبد الله بن أحمد بن عامر، أو أبوه، فإنهما يرويان نسخة عن أهل البيت كلها باطلة، وقال عقب الثاني: هذا حديث موضوع؛ والمتهم به عبد الله بن أحمد بن عامر، أو أبوه، فإنهما يرويان عن أهل البيت نسخة كلها موضوعة.

---

(١) ترجمته في: الضعفاء لابن الجوزي ١١٥/٢ رقم «١٩٨٤»، تاريخ الإسلام ٤٩٠/٧ رقم «١٧٧»، ميزان الاعتدال ٣٥٣/٢ رقم «٣٩٩٢»، لسان الميزان ٤٢٥/٤ رقم «٤١٤٣».

(٢) ١١١٥/٢.

(٣) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٧٩ رقم «٣٨٠».

(٤) تاريخ بغداد ٢٧/١١ رقم «٤٩٢٤».

(٥) في كتاب الأطعمة ٢٨٩/٢، ٢٩٤، ٢٩٥.

وقال الحافظ أبو عبد الله الذهبي في تلخيص كتاب الموضوعات[1] عقب حديث: (عَلَيْكُم بالملح؛ فَإِنَّهُ شِفَاء من سبعين دَاء): عبد الله بن أَحْمد بن عَامر كَذَّاب، وَضعه فِي تِيك النُّسْخَة على أهل الْبَيْت.

وقال أيضا: روى عن أبيه، عن علي الرضا، عن آبائه بتلك النسخة الموضوعة الباطلة، ما تنفك عن وضعه أو وضع أبيه[2].

توفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة.

* تحقيق القول في الراوي: جرح ابن غلام الزهري هذا الرجل جرحا هينا، لا يهدره، ولا يسقط حديثه عن الاعتبار، واتهمه ابن الجوزي بالوضع، وكذبه الذهبي، والراجح عندي في الرجل أنه كذاب، فمن تفرد برواية هذين الخبرين الباطلين اللذين رواهما ثبت عندي كذبه، وخلاصة حاله أنه كذاب.

٢١- عبد الله بن عمر بن أحمد بن إسماعيل بن قَرْفَا[3].

قال حمزة السهمي: وسَمِعْتُهُ ــ يعني ابن غلام الزهري ــ يَقُــولُ: عبد الله بن عُمَر بن أَحْمَد بن إِسْمَاعِيْل بن قَرْفَا، لَيْسَ بِشَيْءٍ[4].

٢٢- علي بن بلال بن أبي معاوية أبو الحسن المهلبــي الأزدي نزيــل البصرة[5].

روى عن: إِسْحَاق بن مُحَمَّد بن مَرْوَان.

وروى عنه: ابن غلام الزهري الحافظ.

---

(١) ص/٢٤٠ رقم «٦٢١».

(٢) ميزان الاعتدال ٣٥٣/٢ رقم «٣٩٩٢».

(٣) ترجمته في: ميزان الاعتدال ٤١٧/٢ رقم «٤٢٥٢»،

(٤) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٧٩ رقم «٣٨١».

(٥) ترجمته في: رجال النجاشي ص/٢٥٤ رقم «٦٩٠»، ميزان الاعتدال ١٢٧/٣ رقــم «٥٥٠٠»، لسان الميزان ٥٠٥/٥ رقم «٥٣٣٩».

قال السهمي: سَمِعْتُ أبا مُحَمَّد الْحَسَن بن علي الْبَصْرِيّ يَقُولُ: علي بن بِلَال الْمُهَلَّبِي، لَيْسَ بِالْمَرْضِيِّ، قدم علينا الْبَصْرَة، وكان داعية للرَّفْضِ، حَدَّثَنَا عن إِسْحَاق بن مُحَمَّد بن مَرْوَان[١].

قلت: وقال السهمي أيضا: وسَمِعْتُ أبا الْحُسَيْن بن غَسَّان يَقُولُ: حَدَّثَ علي بن بِلال الْمُهَلَّبِي عن الثِّقَات بما لا يحتملون[٢].

وأورده ابن عَرَّاق في تنزيه الشريعة في فصل الوضاعين والكذابين ... ومن اتهم بالكذب، والوضع[٣].

* تحقيق القول في الراوي: هذا الرجل جرحه ابن غلام الزهري جرحا هينا، بقوله: ليس بالمرض، ثم جزم بأنه كان داعية للرفض، ولهذا أورده النجاشي في رجاله[٤]، ووثقه، ولا عبرة عندي بهذا التوثيق، لأنه توثيق مبتدع لمبتدع مثله، وقول أبي الحسين بن غسان يدل على اتهامه لهذا الرجل بالكذب، وهو حري بهذا، فمن كان رافضيا داعية إلى مذهبه، فلن يتورع عن الكذب لنصرة بدعته، ولهذا أرى رجحان قول أبي الحسين بن غسان، وخلاصة حال الرجل أنه متهم بالكذب.

٢٣- علي بن محمد بن مروان التمار[٥].

قال حمزة السهمي: سَمِعْتُ الْحَسَن بن علي بن عَمْرو يَقُولُ: علي بن مُحَمَّد بن مَرْوَان الْتَّمَّار، كان يركب الأخبار، ولست أستجيز الرواية عنه[٦].

قلت: قال الحافظ برهان الدين الحلبي: وهَذَا نوع من الْوَضع وَالله أعلم[١].

---

(١) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٧١ رقم «٣٤٢».
(٢) المصدر السابق ص/١٧١ رقم «٣٤٣».
(٣) ص/٨٦ رقم «٢٨٧».
(٤) ص/٢٥٤ رقم «٦٩٠».
(٥) ترجمته في: ميزان الاعتدال ١٦٤/٣ رقم «٥٦٢٢»، لسان الميزان ٢٣/٦ رقم «٥٤٩٢».
(٦) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٧١ رقم «٣٤٥».

وخلاصة حال الرجل أنه وضاع.

٢٤- عمر بن أحمد بن روح السَّاجي، أبو حفص البصري[٢].

روى عن: محمد بن عبد الله بن مسلم اللاحقي الصفار كما في تاريخ بغداد [٣].

وروى عنه: أحمد بن جعفر بن محمد بن مسلم الخُتُّلِيّ[٤].

قال حمزة السهمي: سَمِعْتُ الْحَسَن بن علي بن عَمْرو يَقُولُ: عُمَر بن أَحْمَد بن رَوْح السَّاجِيُّ، أبو حَفْصٍ، لَيْسَ بِالْمَرْضِيِّ[٥].

٢٥- عمر بن واصل الصوفي البصري، نزيل بغداد[٦].

روى عن: سهل بن عبد الله التستري.

وروى عنه: أبو القاسم عبيد الله بن لؤلؤ بن جعفر السلمي المعروف بالساجي.

قال حمزة السهمي: سَأَلْتُ أبا مُحَمَّد الْحَسَن بن علي الْبَصْرِيَّ الْحَافِظ، عن أَبِي جَزْء[٧] الْقُشَيْرِيِّ مُحَمَّد بن أَحْمَد؟ فَقَالَ: كان يَضَعُ المتون، قُلْتُ له: مثل عُمَر بن وَاصِل؟ قَالَ: ابن وَاصِل خيرٌ منه، لأنه كان يَضَعُ حَدِيْثًا، وقد رواه إِنْسَان، ولم يتابعه أحد، فكان يَجِيء بطريق آخر[٨].

---

(١) الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث ص/١٩١ رقم «٥٢٧».

(٢) ترجمته في: المغني في الضعفاء ١٠٩/٢ رقم «٤٤٢٢».

(٣) ٤٣٨/٣ رقم «٩٦٥».

(٤) كما في المصدر السابق.

(٥) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٧٢ رقم «٣٤٨».

(٦) ترجمته في: تاريخ بغداد ٦٧/١٣ رقم «٥٨٩١»، الضعفاء لابن الجوزي ٢١٨/٢ رقم «٢٥١٧»، ميزان الاعتدال ٢٣٩/٣ رقم «٥٩١١»، المغني في الضعفاء ٤٧٥/٢ رقم «٤٥٦٥»، ديوان الضعفاء ص/٢٩٨ رقم «٣١٢٣»، لسان الميزان ١٥٥/٦ رقم «٥٧٠٨».

(٧) بفتح الجيم، وسكون الزاي، وآخره همزة. الإكمال لابن ماكولا ٨٩/٢، ٩٠ توضيح المشتبه ٣٠٧/٢.

(٨) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١١٣ رقم «١١٧».

قلت: يعني ابن غلام الزهري أن عمر بن واصل كان يضع السند، وهو أخف من وضع المتن، واختلاقه[١]، وإن كان كلاهما يسمى وضعا.

وقال السهمي أيضا: سَأَلْتُ أبا مُحَمَّد الْحَسَن بن علي القَطَّان عن عُمَر بن وَاصِل الْصُّوفِيِّ؟ فَقَالَ: كان قاصًّا ضَعِيْفًا جِدًّا[٢].

قلت: أخرج الخطيب في تاريخ بغداد[٣]من طريق عبيد الله بن لؤلؤ، عن عمر بن واصل، عن سهل بن عبد الله، عن محمد بن سوار، عن مالك بن دينار، عن الحسن البصري، عن أنس بن مالك، عن علي بن أبي طالب قال: «المتفرسون في الناس أربعة؛ امرأتان، ورجلان....»، وساق حديثا طويلا، ثم قال الخطيب: هذا الحديث موضوع من عمل القصاص، وضعه عمر بن واصل، أو وضع عليه، والله أعلم.

وأخرج الخطيب أيضا في تاريخ بغداد[٤] من طريق عمر بن واصل عن سهل بن عبد الله، عن محمد بن سوار، عن داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن أبي هريرة: (أن النبي ﷺ رأى إبليس حسن السحنة... الحديث)، وهو موضوع أيضا، والمتهم بوضعه عمر بن واصل هذا.

* تحقيق القول في الراوي: هذا الرجل ضعفه ابن غلام الزهري جدا، ورماه أيضا بالوضع، وهذا هو المعتمد الراجح في الرجل، لأمرين: أحدهما: أن الخطيب قد وافقه على هذا، والأمر الآخر: أن من تفرد بهذا الإفك الذي حَدَّثَ به ثبت كذبه بلا ريب، وخلاصة حال الرجل أنه يضع الحديث.

(١) قال الحافظ برهان الدين الحلبي: وضع السَّنَد كوضع الْمَتْن، إِلَّا أَنه أخف مِنْهُ. الكشف الحثيث ص/٢٩، ٣٤، ٣٨.

(٢) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٧٢ رقم «٣٤٧».

(٣)في ترجمة أبي القاسم عبيد الله بن لؤلؤ بن جعفر السلمي الساجي ١٢/٧٨، ٧٩ رقم «٥٤٦٤».

(٤) في ترجمة عمر بن واصل تاريخ بغداد ١٣/٦٧ رقم «٥٨٩١».

٢٦- عمرو بن عثمان بن سعيد، أبو علي الصوفي[١].

روى عن: عن شَيْبَان بن فَرُّوخ.

وروى عنه: ابن غلام الزهري الحافظ.

قال حمزة السهمي: وسَمِعْتُهُ ـ يعني ابن غلام الزهري ـ يَقُولُ: عَمْرو بن عُثْمَان بن سَعِيْد أبو علي الْصُّوفِيُّ، لَيْسَ بِالْمَرْضِيِّ، حَدَّثَنَا عن شَيْبَان بن فَرُّوخ[٢].

٢٧- محمد بن أحمد بن بغداد[٣].

قال حمزة السهمي: وسَمِعْتُ أبا مُحَمَّد ـ يعني ابن غلام الزهري ـ يَقُولُ: مُحَمَّد بن أَحْمَد بن بَغْدَاد، بَغْدَاديٌّ، كان ضَعِيْفًا[٤].

٢٨- محمد بن أحمد بن حمدان بن المغيرة أبو جَزْء القشيري[٥].

روى عن: إِسْحَاق بن دَاوُد الْصَّوَّاف، وأبي العيناء محمد بن القاسم بن خلاد أبو عبد الله الضرير.

وروى عنه: ابن غلام الزهري الحافظ، ومحمد بن المعلى الأزدي البصري النحوي.

قال حمزة السهمي: وسَأَلْتُ أبا مُحَمَّد الْحَسَن بن علي الْبَصْرِيَّ الْحَافِظ، عن أَبِي جَزْءٍ الْقُشَيْرِيِّ مُحَمَّد بن أَحْمَد؟ فَقَالَ: كان يَضَعُ المتون، قُلْتُ له: مثل عُمَر بن وَاصِل؟ قَالَ: ابن وَاصِل خيرٌ منه، لأنه كان يَضَعُ حَدِيْثًا، وقد رواه إِنْسَان، ولم يتابعه أحد، فكان يَجِيء بطريق آخر[٦].

(١) ترجمته في: ميزان الاعتدال ٣/٢٨٤ رقم «٦٠٦٢»، لسان الميزان ٦/٢١٨ رقم «٥٨٢٣».

(٢) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٧١ رقم «٣٤٦».

(٣) لم أقف له على ترجمة فيما بين يدي من مصادر.

(٤) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/٩٩ رقم «٦١».

(٥) ترجمته في: الإكمال لابن ماكولا ٢/٩٠، ميزان الاعتدال ٤/٤١ رقم «٦٧٧٧»، لسان الميزان ٦/٥٢٧ رقم «٦٤٢٣».

(٦) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١١٣ رقم «١١٧».

وقال حمزة أيضا: حَدَّثَنَا أبو مُحَمَّد الْحَسَن بن علي الْبَصْرِيُّ، قَالَ: مُحَمَّد بن أَحْمَد بن حَمْدَان بن الْمُغِيْرَة الْقُشَيْرِيُّ أبو جَزْءٍ، لَيْسَ بِالْمَرْضِيِّ، مُتَّهَمٌ بوضع الْحَدِيْثِ، زعم لنا أن إِسْحَاق بن دَاوُد الْصَّوَّاف حَدَّثَهم قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بن غَيْلَان، حَدَّثَنَا عبد الله بن بَزِيْع[١]، حَدَّثَنَا الْحَسَن بن عُمَارة، عن الْزُّهْرِيِّ، عن مُحَمَّد بن جُبَيْر بن مُطْعِم، عن أَبِيْهِ: سَمِعَ الْنَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي المَغْرِبِ بِسُورَةِ الْطُّورِ[٢].

٢٩- محمد بن أحمد بن مخزوم، أبو الحسين المقريء[٣].

روى عن: إبراهيم بن الهيثم البلدي، وأحمد بن محمد بن مسروق الطوسي، وإسحاق بن سُنين الخُتُّلي.

وروى عنه: أبو بكر الأبهري الفقيه، وأبو حفص الكتاني، وأبو عبيد الله المَرْزُبَاني.

قال حمزة السهمي: سَأَلْتُ أبا مُحَمَّد بن غُلَام الْزُّهْرِيِّ، عن أَبِي الْحُسَيْن مُحَمَّد بن أَحْمَد بن مَخْزُوم الْمُقْرِيء، حَدَّثَ بالأُبُلَّة؟ فَقَالَ: ضَعِيْفٌ[٤].

قلت: وقال السهمي أيضا: وسَأَلْتُ الْحَسَن بن الْنَّضْر بن زوران الصَّغَاذكيَّ، في شط عُثْمَان، عن أَبِي الْحُسَيْن بن مَخْزُوم؟ فَقَالَ: كان في

---

(١) بِفَتْح الْمُوَحدَة، وَكسر الزَّاي، وَسُكُون الْمُثنَّاة تَحت، تليهَا عين مُهْملَة. توضيح المشتبه ١/٤٩٠.

(٢) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١١٣ رقم «١١٨»، والحديث أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الجهاد، في بَاب فِدَاءِ المُشْرِكِينَ ٤/٦٩ حديث رقم «٣٠٥٠» من طريق معمر، ومسلم في صحيحه في كتاب الصلاة ٢/٤١ حديث رقم «٤٦٣» من طريق مالك، كلاهما عن الزهري به.

(٣) ترجمته في: تاريخ بغداد ٢/٢٣٠ رقم «٢٥٢»، تاريخ الإسلام ٧/٧٤٨ رقم «٣٥٨»، ميزان الاعتدال ٤/٤١ رقم «٦٧٧٩»، لسان الميزان ٦/٥٢٨ رقم «٦٤٢٥».

(٤) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٠٣ رقم «٧٨»، ونحوه في تاريخ بغداد ٢/٢٣١ رقم «٢٥٢».

عقله شَيْءٌ، وكان يعبث بلحيته، واخْتَلَطَ عَقْلُهُ، وسَأَلْتُ أبا الْحَسَنِ الْتَّمَّار عنه؟ فَقَالَ: كان يَكْذِبُ[1].

وأخرج ابن الجوزي في الموضوعات[2] من طريق محمد بن عبد الله الجعفي، عن محمد بن أحمد بن مخزوم، عن محمد بن الحسن الرقي، عن مؤمل بن إهاب، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن أبي بكر رفعه: (النظر إلى علي بن أبي طالب عبادة)، وقال ابن الجوزي: إن أحد الكوفيين الغلاة سرقه، فرواه، والله أعلم هل هو الجعفي، أو شيخه؟.

* تحقيق القول في الراوي: هذا الرجل ضعفه ابن غلام الزهري، وذكر الْحَسَن بن الْنَّضْر أنه اختلط، وكذبه أبو الْحَسَن الْتَّمَّار، واتهمه ابن الجوزي، والراجح فيه قول من كذبه لأن معه زيادة علم توجب الأخذ بقوله، وخلاصة حال الرجل أنه رمي بالكذب.

٣٠- محمد بن إسماعيل بن موسى بن هارون، أبو الحسين الرازي المكتب، نزيل بغداد[3].

روى عن: عيسى بن علي، وأبي عمران موسى بن نصر المقانعي، وأبي حاتم الرازي، ويحيى بن عبدك القزويني، وعمرو بن تميم بن الطبري، ومحمد بن أيوب الرازي، وإبراهيم بن إسحاق الحربي.

وروى عنه: أبو الحسن بن رزقويه، وعلي بن أحمد الرزاز، وأبو علي بن شاذان.

---

(١) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٠٣ رقم «٧٩»، «٨٠».

(٢) في كتاب الفضائل والمثالب باب في فضائل علي ٣٥٨/١.

(٣) ترجمته في: تاريخ بغداد ٣٨٤/٢ رقم «٣٩٨»، ميزان الاعتدال ٦٠/٤ رقم «٦٨٤٦»، الكشف الحثيث ص/٢١٩ رقم «٦٢٦»، لسان الميزان ٥٧٤/٦ رقم «٦٥٠٩».

قال حمزة السهمي: سَمِعْتُ أبا مُحَمَّد ــ يعني ابن غلام الزهري ــ يَقُولُ: مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيْل بن مُوسَى الرَّازِيُّ الْمُكْتِبُ، ضَعِيْفٌ، حَدَّثَنَا عن مُوسَى بن نَصْر الْمَقَانِعِيِّ[١].

قلت: وقال الخطيب في تاريخ بغداد[٢]: كان غير ثقة، ثم أخرج من طريقه عن عمرو بن تميم الطبري، عن هوذة بن خليفة، عن ابن جريج، عن عطاء، عن أبي هريرة، رفعه: (إن سركم أن تزكوا صلاتكم، فقدموا خياركم)، ثم قال الخطيب: هذا حديث منكر بهذا الإسناد، ورجاله كلهم ثقات، والحمل فيه على الرازي.

وأخرج الخطيب أيضا في ترجمته[٣] من طريقه عن أبي حاتم الرازي، عن أبي نعيم، عن الأعمش، عن حميد، عن أنس، ثلاثة أحاديث مرفوعة أحدها: (إنما الأمل رحمة من الله لأمتي ... الحديث)، والثاني: (من تظاهرت عليه النعم فليكثر الحمد لله ... الحديث)، والثالث: (ما نزعت الرحمة إلا من شقي)، ثم قال الخطيب: وهذه الأحاديث الثلاثة بهذا الإسناد باطلة، لا أعلم جاء بها إلا محمد بن إسماعيل الرازي.

قال الخطيب: وكان محمد بن إسماعيل يذكر أنه سمع من موسى بن نصر المقانعي صاحب جرير سنة ثلاث وسبعين ومائتين، فذكرت ذلك لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الحافظ، فقال: موسى بن نصر شيخ قديم حدث عنه كبار الرازيين، وأنكر أن يكون محمد بن إسماعيل أدركه، وكذبه في روايته عنه[٤].

---

(١) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/٩٩ رقم «٦٢»، ونحوه في تاريخ بغداد ٣٨٧/٢ رقم «٣٩٨».

(٢) في ترجمته ٣٨٥/٢ رقم «٣٩٨».

(٣) ٣٨٦/٢، ٣٨٧ رقم «٣٩٨».

(٤)في ترجمته ٣٨٨/٢ رقم «٣٩٨».

وقال الذهبي: قد ساق الخطيب في ترجمة هذا عدة أحاديث من وضعه[1].

* تحقيق القول في الراوي: هذا الرجل قال فيه ابن غلام الزهري: ضعيف، ومنزلته عندي دون ذلك بكثير، فقد قال فيه الخطيب: غير ثقة، واتهمه بالوضع، وأما الذهبي فجزم بأنه وضع الأحاديث التي أوردها الخطيب في ترجمته، وأصاب في ذلك، فمن تفرد برواية تلك الأباطيل[2] التي حدث بها ثبت كذبه، وخلاصة حال الرجل أنه وضاع.

قال الخطيب: إنه عاش إلى بعد سنة خمسين وثلاثمائة[3].

٣١- محمد بن بكر بن الفضل الهلالي البكري[4].

روى عن: مُحَمَّد بن عبد الْمَلِكِ بن أَبِي الْشَّوَارِبِ.

وروى عنه: ابن غلام الزهري الحافظ.

قال السهمي: سَمِعْتُ أبا مُحَمَّد الْحَسَن بن علي الْبَصْرِيَّ يَقُولُ: مُحَمَّد بن بَكْر بن الْفَضْل الْهِلاَلِيُّ، لَيْسَ بِالْمَرْضِيِّ، حَدَّثَنَا عن مُحَمَّد بن عبد الْمَلِكِ بن أَبِي الْشَّوَارِبِ[5].

---

(١) ميزان الاعتدال ٦١/٤ رقم «٦٨٤٦».

(٢) ما عدا حديث: (ما نزعت الرحمة إلا من شقي)، فإنه حديث حسن، أخرجه أبوداود في السنن في كتاب الأدب باب في الرحمة ص/١٠٤٣، ١٠٤٤ حديث رقم «٤٩٤٥»، والترمذي في الجامع في أبواب البر والصلة باب ما جاء في رحمة الناس ص/٧٥٠ حديث رقم «١٩٢٣»، وأحمد في المسند ١٦٨٢/٤، ٢٠٢٨، ٢٠٤١، ٢٠٧٦، ٢٠٧٧، ٢٢٥٨ حديث رقم «٨١١٦»، «٩٨٣٣»، «٩٩١٦»، «١٠٠٧٨»، «١٠٠٨٣»، «١١١٠٧»، من حديث أبي هريرة، وقال الترمذي: هذا حديث حسن.

(٣) تاريخ بغداد ٣٨٧/٢، ٣٨٨ رقم «٣٩٨».

(٤) ترجمته في: ميزان الاعتدال ٦٧/٤ رقم «٦٨٧٧»، لسان الميزان ١٦/٧ رقم «٦٥٥١».

(٥) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/٩٩، ١١٣ رقم «٦٠»، «١١٦».

٣٢- محمد بن الحسين بن سعيد بن أبان بن عبد الله بن المعافى بن عبد الله بن بشر بن عقبة بن عامر، أبو جعفر الهمذاني، الجهني، المعروف بالطَّيَّان(١)، نزيل بغداد(٢).

روى عن: أبي عبد الملك أحمد بن إبراهيم البسري، وأحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين المصري، ومحمد بن مُشْكَان الأنطاكي، وعبد الله بن أحمد بن أبي مَسَرَّة المكي، وإبراهيم بن الهيثم البلدي، ويحيى بن أبي طالب، ومحمد بن الجهم السمري، وإبراهيم بن الحسين، وإبراهيم بن نصر الهمدانيين، وغيرهم.

وروى عنه: أبو الحسين ابن البَوَّاب، والقاضي أبو الحسن الجراحي، والدارقطني، وغيرهم.

قال حمزة السهمي: سَأَلْتُ أبا مُحَمَّد بن غُلام الزُّهْرِي، وأبا بَكْر بن زَحْر الْمِنْقَرِيُّ(٣)، عن مُحَمَّد بن الْحُسَيْن الْهَمَذَانِيِّ، ذكرا أنه من ولد عَمْرو بن الحَمِق الْخُزَاعِيِّ؟ فَقَالا: لَيْسَ هو بِالْمَرْضِيِّ، وحكيا عنه أنه قَالَ: كان عندنا بِهَمَذَان بردٌ شديدٌ على سطحنا مُرِّي في آنية، فانكسرت الآنية، وانصب الْمُرِّي على السَّطْحِ، فجمد حتى صار مثل الجلد فقطعتُ منه خُفَّيْن، ولبستهما وركبت بهما إِلَى دار السلطان!! أو كما قَالَ، قال حمزة: ورأيت له أَحَادِيْث مُنْكَرة المتن والإسناد، لا أصل لها(٤).

(١) بِفَتْح الطَّاء الْمُهْملَة، وَتَشْدِيد الْيَاء آخر الْحُرُوف، وَبعد الْألف نون، هَذِه النِّسْبَة مَعْرُوفَة إِلَى عمل الطين. الأنساب للسمعاني ١١٧/٩ رقم «٢٦٢٣»، اللباب في تهذيب الأنساب ٢٩٣/٢.

(٢) ترجمته في: جمهرة أنساب العرب لابن حزم ص/٤٤٥، تاريخ بغداد ٢٨/٣ رقم «٦٤٦»، تاريخ دمشق ٣٤١/٥٢ رقم «٦٢٥٢»، ميزان الاعتدال ٩٥/٤ رقم «٧٠٠٥»، لسان الميزان ٨٩/٧ رقم «٦٦٩٣».

(٣) هو مُحَمَّد بْن عدِيّ بْن عَلِيّ بْن عدِيّ بْن زَحْر، أَبُو بَكْر المنقري البصْري المتوفى سنة ثلاث وثمانين وثلاثمائة. ترجمته في: تاريخ الإسلام ٥٥٠/٨ رقم «١٠٨».

(٤) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٠٤ رقم «٨٢»، تاريخ بغداد ٢٩/٣، ٣٠ رقم «٦٤٦».

قلت: وقال الحافظ صالح بن أحمد الهمذاني[1]: تركنا الكتابة عنه في هوى عبد الرحمن بن حمدان، وكان عبد الرحمن يسيء القول فيه في سماع المسند لإبراهيم بن نصر، وهو يتكلم في عبد الرحمن ويفرط[2]، وكان والدي يندم على تركنا الكتابة عنه والسماع منه[3].

وقال أبو بكر البرقاني عن الدارقطني: ثقة.

وقال الذهبي: ساقط، متهم في الرواية[4].

وقال أيضا: سَاقِط مُتَّهم فِي غير الحَدِيث[5].

وقال أيضا: ليس بثقة، ولا مأمون[6].

وأورده ابن عَرَّاق في تنزيه الشريعة في فصل الوضاعين والكذابين ... ومن اتهم بالكذب، والوضع[7]، ونقل قول السهمي فيه ثم.

* تحقيق القول في الراوي: هذا الرجل طعن فيه ابن غلام الزهري بقوله: ليس بالمرضي، ووافقه على الطعن فيه أبو بَكْر بن زَحْر، وحمزة السهمي، لكن حمزة جرحه جرحا شديدا، وفي المقابل وثقه الدارقطني وحده، والراجح في الرجل جانب الجرح؛ لأنه رأي الجمهور، ولأن حمزة السهمي جرحه جرحا مفسرا، وهو مقدم على التعديل، وخلاصة حاله أنه ليس بثقة.

(١) هو الإمام صالح بْن أَحْمَد بن مُحَمَّد، أَبُو الفضل التميمي الهمذاني الحافظ السّمسار المتوفى سنة أربع وثمانين وثلاثمائة. ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٦/٥١٨ رقم «٣٨١»، تاريخ الإسلام ٨/٥٥٦ رقم «١٢٢».

(٢) هذا من كلام الأقران بعضهم في بعض، ولا عبرة به، لكن الرجل ثبت جرحه عن غير عبد الرحمن بن حمدن.

(٣) تاريخ بغداد ٣/٣٠ رقم «٦٤٦».

(٤) ميزان الاعتدال ٤/٩٥ رقم «٧٠٠٥».

(٥) المغني في الضعفاء ٢/٥٧١ رقم «٥٤٣٢».

(٦) ذيل ديوان الضعفاء للذهبي ص/٦٠ رقم «٣٨٨».

(٧) تنزيه الشريعة ١/١٠٣ رقم «٨٩».

قال ابن حزم: مات بمكة سنة ست وعشرين وثلاثمائة[١]، وذكره الذهبي في تاريخ الإسلام[٢] فيمن كان حيا سنة ثلاثين وثلاثمائة تخمينا لا يقينا، فالله أعلم.

٣٣- محمد بن زهير بن الفضل، أبو يعلى الأُبُلي[٣].

روى عن: مُحَمَّد بْن عَبْدِ الأَعْلَى الصَّنْعَانِيّ، ونَصْر بْن عَلِيِّ بْنِ نَصْرٍ الْجَهْضَمِيّ، ومُحَمَّد بْن الْمُثَنَّى أبي موسى البصري المعروف بالزمن، كما في التقاسيم والأنواع[٤]، وآخرين.

وروى عنه: أبو حاتم ابن حبان البستي كما في التقاسيم والأنواع[٥]، وأبو القاسم الطبراني كما في المعجم الكبير له[٦]، وأبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين كما في الترغيب في فضائل الأعمال له[٧]، وأبو أحمد ابن عدي الجرجاني كما في الكامل له[٨]، وزاهر بن أحمد السرخسي، وغيرهم.

قال حمزة السهمي: سَأَلْتُ أبا مُحَمَّد الْحَسَن بن علي الْبَصْرِيَّ عن أَبِي يَعْلَى بن زُهَيْر؟ فَقَالَ: اخْتَلَطَ في آخره عُمره قبل موته بسنتين، ومات

---

(١) جمهرة أنساب العرب لابن حزم ص/٤٤٥.

(٢) ٦١٣/٧ رقم «٥٧٨».

(٣) ترجمته في: تاريخ الإسلام ٣٤٦/٧ رقم «٣٩٣»، ميزان الاعتدال ١٢٠/٤ رقم «٧١١٨»، لسان الميزان ١٤٢/٧ رقم «٦٧٩٦».

والأُبُلِّي: بضم الهمزة، والباء الموحدة معا، وتشديد اللام هذه النسبة الى الأبلّة، بلدة قديمة على أربعة فراسخ من البصرة، وهي أقدم من البصرة. الإكمال ١٣٠/١ الأنساب للسمعاني ٩٨/١ رقم «٤١».

(٤) ١٨٦/١ حديث رقم «١١١»، ٤٠٠/٢ حديث رقم «١٥٧٠»، ١٥١/٣ حديث رقم «٢١٧٤».

(٥) ١٨٦/١ حديث رقم «١١١»، ٤٠٠/٢ حديث رقم «١٥٧٠»، ١٥١/٣ حديث رقم «٢١٧٤».

(٦) ٣١٤/٨ حديث رقم «٨١٧٤».

(٧) ص ٤٦ حديث رقم «١١٦».

(٨) في ترجمة العلاء بن زيد الثقفي ١٦٩/٨ رقم «١٣٧٨».

في سنة ثمان عشرة وثلاثمائة، وأدخل عليه فتى مِنْ أَهْلِ حَرَّان يَفْهَمُ، يُقَالُ لَهُ: ابن عُلْوَان، حَدِيْث ابن الرَّدَّاد.[1]

قلت: وقال الدارقطني: ما كان بِهِ بَأْسٌ، قد أخطأ في أَحَادِيْث[2].

* تحقيق القول في الراوي: هذا الرجل ليس به بأس، لكنه اختلط قبل موته بسنتين، فيؤخذ من حديثه ما حدث به قبل اختلاطه، ويرد منه ما حدث به بعد الاختلاط.

٣٤- محمد بن سليمان بن علي بن أيوب، أبو علي المالكي البصري القاضي[3].

روى عن: أحمد بن عَبْدة، وأبي الأشعث العجلي، وطبقتهما.

وَروى عَنْهُ: الدَّارَقُطْنيّ، وزاهر السَّرخسيّ، وعبد الواحد بن شاه، وجماعة.

قال حمزة السهمي: سَمِعْتُ الْحَسَن بن علي بن عمرو يَقُولُ: مُحَمَّد بن سُلَيْمان أبو علي الْمَالكيُّ، الذي حَدَّثَ بالْبَصْرَة، لَيْسَ هو بذَاكَ، قُلْتُ له: لأي سبب؟ قَالَ: بلغني أنه كان قد حَدَّثَ في أيام السَّاجِيِّ، عن ابن أَبِي عُمَر الْعَدَنِيِّ، فَبَلَغ ذلك السَّاجِيّ؟ فَقَالَ: من أين له ابن أَبِي عُمَر، وَإِنَّمَا حججت قبله، وكان قد مات ابن أبي عُمَر، قَالَ: ثم أمسك، ولم يُحَدِّث بعد ذلك عنه بِشَيْءٍ، وكان قد أفسده ابنه[4].

قلت: وقال الحافظ أبو عبد الله الذهبي: كان صدوقًا[5].

وقال أيضا: لا بأس به إن شاء الله[6].

* تحقيق القول في الراوي: قول ابن غلام الزهري في الرجل هو المعتمد، لأمور؛ أحدها: أنه بلدي الرجل، ولا شك أن بلدي الراوي أدرى

---

(١) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٠٧ رقم «٩٨».

(٢) المصدر السابق ص/١٠٧ رقم «٩٧».

(٣) ترجمته في: تاريخ الإسلام ٦١٤/٧ رقم «٥٨١»، ميزان الاعتدال ١٣٩/٤ رقم «٧٢٠٢»، لسان الميزان ١٧٨/٧ رقم «٦٨٧٠».

(٤) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني صم ١٠٠ رقم «٦٨».

(٥) تاريخ الإسلام ٦١٤/٧ رقم «٥٨١».

(٦) ميزان الاعتدال ١٣٩/٤ رقم «٧٢٠٢».

به من غيره، وثانيها: أنه لقيه، وخبر حاله جيدا بخلاف الذهبي الذي تأخر عنه بعدة قرون، وثالثها: أن ابن غلام الزهري جرحه جرحا مفسرا، فالحكاية التي ساقها تدل على أن الرجل يحدث عمن لم يدركه، وهذا كاف في جرحه، ورد حديثه، وخلاصة حاله أنه ليس بذاك.

ذكره الذهبي في تاريخ الإسلام(١) فيمن كان حيا سنة ثلاثين وثلاثمائة تخمينا لا يقينا.

٣٥- محمد بن عبد العزيز بن إسماعيل بن الحكم بن عَبْدَان بن الحكم بن المنذر بن الجارود بن عمرو العَبَّادَانيّ(٢).

روي عن: محمد بن عَبد الملك الدقيقي، والْقَاسِم بن خَالِد بن مِهْرَان الحِمْصيّ.

قال السهمي: سَمِعْتُ أبا مُحَمَّد الْحَسَن بن علي بن عَمْرو القَطَّان يَقُول: مُحَمَّد بن عبد الْعَزِيْز بن إِسْمَاعِيْل بن الْحَكَم بن عَبْدَان بن الْحَكَم بن الْمُنْذِر بن الْجَارُود بن عَمْرو العَبَّادانيُّ، قدم علينا، وكان مُرَكِّبًا لِلْحَدِيْثِ، لَيْسَ بِشَيْءٍ، زعم أن الْقَاسِم بن خَالد بن مِهْرَان الحِمْصيَّ حَدَّثَهم بمكَّة، قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاج بن نُصَير، حَدَّثَنَا سَعِيْد بن أَبِي عَرُوبَة، وشُعْبَة بن الْحَجَّاج، قَالا: حَدَّثَنَا حَمَّاد بن سَلَمَة، عن أَبِي الْعُشَرَاءِ، عن أَبِيْهِ قَالَ: قُلْتُ: يا رَسُول الله، أما تكون الزكاة إلا من الحلق أو اللبة قَالَ: (لو طعنت في فخذها لأجزأَ عنك)(٣).

(١) ٦١٤/٧ رقم «٥٨١».

(٢) ترجمته في: ميزان الاعتدال ١٩٠/٤ رقم «٧٤٢٥»، لسان الميزان ٣٠٨/٧ رقم «٧٠٩٦».

والعباداني: بفتح العين المهملة، وتشديد الباء الموحدة، والدال المهملة بين الألفين، وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى عبادان، وهي بليدة بنواحي البصرة. الأنساب للسمعاني ١٧٢/٩ رقم «٢٦٦٠».

(٣) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/٩١ رقم «٣٨»، والحديث أخرجه أبو داود في السنن في كتاب الأضاحي باب ما جاء في ذبيحة المُترديِّة ص/٦٢١ حديث رقم «٢٨٢٥» عن أحمد بن يونس، والترمذي في الجامع في أبواب الصيد بَاب مَا جَاءَ فِي الذَّكَاةِ فِي الحَلْق وَاللَّبَّةِ ص/٦٤١، ٦٤٢ حديث رقم «١٤٨١» من طريق وكيع، ويزيد بن هارون، والنسائي في المجتبى في كتاب الضحايا باب ذِكْر الْمُتَرَدِّيَةِ فِي الْبِئْرِ الَّتِي لَا يُوصَلُ إِلَى حَلْقِهَا ص/١٠٠٧ حديث رقم «٤٤٠٧» من طريق عبد الرحمن بن مهدي، وابن ماجه في السنن في أبواب الذبائح باب ذكاة الناد من البهائم ٨٥٧/٢ حديث رقم «٣٣٢٧» من طريق وكيع، وأحمد في المسند

قلت: وقال أبو بكر أحمد بن عبدان الشيرازي: قدم هذا علينا، ولم أر أحفظ منه، إلا أنه كان يكذبُ.

* تحقيق القول في الراوي: قولُ ابن غلام الزهري: كان مُرَكِّبًا لِلْحَدِيْثِ، لَيْسَ بِشَيْءٍ، يفسره قولُ أحمد بن عبدان الشيرازي: كان يكذبُ، وخلاصة حال الرجل أنه كذابٌ.

٣٦- محمد بن مَزْيَد[١] بن محمود بن منصور بن راشد بن نَعْشَرَة أبو بكر الخزاعي البُوْسَنْجِي[٢] المعروف بابن أبي الأزهر[٣].

روى عن: إسحاق بن أبي إسرائيل، ومحمد بن سليمان لُوَيْن، وأبي كريب محمد بن العلاء، والحسين بن عبد الرحمن الاحتياطي، والزبير بن بكار، ومحمد بن يزيد المبرد.

وروى عنه: ابن غلام الزهري، وأبو بكر بن شاذان، وأبو الحسن الدارقطني، ويوسف بن عمر القَوَّاس، والمعافى بن زكريا.

٨/٤٣٤٠ حديث رقم «١٩٢٥٠»، «١٩٢٥١»، عن وكيع، وعفان، وعبد الله بن أحمد في زوائده على مسند أبيه ٨/٤٣٤٠ حديث رقم «١٩٢٥٢»، «١٩٢٥٣» من طريق هُدْبَة بْن خَالِدٍ، وَإِبْرَاهِيم بْن الْحَجَّاجِ، وحَوْثَرَة بْن أَشْرَسَ، كلهم عن حماد بن سلمة به بنحوه، وقال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، وَلَا نَعْرِفُ لِأَبِي العُشَرَاءِ عَنْ أَبِيهِ غَيْرَ هَذَا الحَدِيثِ وَاخْتَلَفُوا فِي اسْمِ أَبِي العُشَرَاءِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اسْمُهُ أُسَامَةُ بْنُ قِهْطِمٍ، وَيُقَالُ: اسْمُهُ يَسَارُ بْنُ بَرْزٍ، وَيُقَالُ: ابْنُ بَلْزٍ، وَيُقَالُ: اسْمُهُ عُطَارِدٌ نُسِبَ إِلَى جَدِّهِ، قلت: وهو حديث ضعيف لجهالة أبي العشراء، وأبيه؛ قال الحافظ أبو الحجاج المزي، أبو العُشَرَاء الدارمي مجهول، وقال أبو عبد الله الذهبي: لا يدرى من هو؟، ولا من أبوه؟. تهذيب الكمال ٣٤/٨٥ رقم «٧٥١٤»، ميزان الاعتدال ٥/٢٦٧ رقم «٩٧٣٧».

(١) بفتح الميم، وسكون الزاي، تليهَا مثناة تَحت مَفْتُوحَة، ثم دال مهملة. توضيح المشتبه ٨/١١٩.

(٢) بِضَم الباء الموحدة، وَسُكُون الْوَاو، وَفتح السِّين الْمُهْملَة، وَسُكُون النُّون، وَكسر الْجِيم، نِسْبَة إِلَى بوسنج قَرْيَة من قرى ترمذ. الإكمال ١/٤٢٤، توضيح المشتبه ١/٦٤٨.

(٣) ترجمته في: تاريخ بغداد ٤/٤٦٤ رقم «١٦٤٣»، سير أعلام النبلاء ١٥/٤١ رقم «٢٣»، ميزان الاعتدال ٤/٢٦٤ رقم «٧٦٨٨»، الوافي بالوفيات ٥/١٣ رقم «٣»، لسان الميزان ٧/٥٠٠ رقم «٧٣٩٨».

قال حمزة السهمي: سَمِعْتُ الْحَسَن بن علي بن عَمْرو الْبَصْرِيَّ يَقُولُ: مُحَمَّد بن مَزْيَد بن مَنْصُور بن أَبِي الأَزْهَر، لَيْسَ بِالْمَرْضِيِّ، حَدَّثَنَا عن أَبِي كُرَيْب[١].

قلت: وقال مسلمة بن القاسم الأندلسي: تكلم فيه أهل الحديث وقالوا: لم يدرك المشايخ الذين حدث عنهم[٢].

ويُرْوَى عن أبي الفتح عبيد الله بن أحمد النحوي أنه قال: كَذَّبَ أصحابُ الحديث ابنَ أبي الأزهر فيما ادعاه من السماع عن أبي كريب، وسفيان بن وكيع، وغيرهما[٣].

وقال محمد بن عمران المَرْزُباني: كَذَّبَهُ أصحاب الحديث، وأنا أقول: كان كَذَّابا قبيح الكذب ظاهره[٤].

وقال الدارقطني: كان ضعيفا فيما يرويه، كتبنا عنه أحاديث منكرة[٥].

وقال الخطيب: كان غير ثقة، يضع الأحاديث على الثقات[٦].

وقال ابن ماكولا: قالوا: فيه ضعف[٧].

وقال الذهبي: فيه ضعف، وقد تُرِكَ، واتُّهِمَ في لقائه أبا كريب ولوينا، وقيل: بل هو متهم بالكذب[٨].

وقال أيضا: روى حَدِيثا فِي فضل علَيّ اتُّهِمَ بِوَضْعِهِ[٩].

وقال أيضا: شيخ، معمر تالف[١٠].

---

(١) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٠٤ رقم «٨٥»، ونحوه في تاريخ بغداد ٤/٤٦٤ رقم «١٦٤٣».

(٢) لسان الميزان ٧/٥٠٢ رقم «٧٣٩٨».

(٣) تاريخ بغداد ٤/٤٦٤، ٤٦٥ رقم «١٦٤٣».

(٤) المصدر السابق ٤/٤٦٨ رقم «١٦٤٣».

(٥) المؤتلف والمختلف للدارقطني ٤/٢٠٣٥.

(٦) تاريخ بغداد ٤/٤٦٤ رقم «١٦٤٣».

(٧) الإكمال لابن ماكولا ٧/٢٣٣.

(٨) ميزان الاعتدال ٤/٢٦٤ رقم «٧٦٨٨».

(٩) المغني في الضعفاء ٢/٦٣٢ رقم «٥٩٧٥».

(١٠) سير أعلام النبلاء ١٥/٤١ رقم «٢٣».

* تحقيق القول في الراوي: هذا الرجل قال فيه ابن غلام الزهري: ليس بالمرضي، ومنزلته دون ذلك بكثير، فالرجل قد كذبه غير واحد الأئمة، وقول من كذبه هو المعتمد الراجح، لأن معه زيادة علم يجب الأخذ بها، والمصير إليها، وخلاصة حاله أنه كذاب.

توفي سنة خمس وعشرين وثلاثمائة.

٣٧- مُحَمَّد بن يَحْيَى بن إِسْمَاعِيْل الْتمِيْمِيُّ الْتَّمَّار[١].

روى عن: نصر بن عَلي الجهضمي، ويَحْيَى بن حَبِيْب بن عَرَبِي.

وروى عنه: ابن غلام الزهري الحافظ، وأبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين الواعظ.

قال حمزة السهمي: سَمِعْتُ أبا مُحَمَّد الْحَسَن بن علي يَقُولُ: مُحَمَّد بن يَحْيَى بن إِسْمَاعِيْل الْتمِيْمِيُّ الْتَّمَّار، لَيْسَ بِالْمَرْضِيِّ، حَدَّثَنَا من حفظه، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بن حَبِيْب بن عَرَبِي، حَدَّثَنَا حَمَّاد بن زَيْد، عن مَنْصُور، عن ابن طَاوُوس، عن أَبِيْهِ، عن سَعِيْد بن جُبَيْر، عن ابن عَبَّاس، قَالَ: بينما النبي ﷺ بعرفات يوم عرفة في الموقف إِذْ هبط جِبْرِيْل عليه الْسَّلام، فَقَالَ: «يا مُحَمَّد إن الله العلي الأَعْلَى ... الْحَدِيْث»[٢].

قلت: وقال الدارقطني: ليس بالمرضي[٣].

وقال الذهبي: أتى بخبر منكر، فقال: حدثنا نصر بن عَلي الجهضمي، حدثنا معاذ بن هشام، عن أبيه، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: أتاني حبيبي رسول الله ﷺ ليلة النصف من شعبان، فأوى إلى فراشه، ثم قام، فأفاض عليه الماء، ثم خرج مسرعا، فخرجت في أثره، فإذا هو ساجد بالبقيع، وهو يقول: (سجد لك خيالي، وسوادي. ... الحديث)، رواه عنه ابن شاهين[٤].

---

(١) ترجمته في: ميزان الاعتدال ٢٩١/٤ رقم «٧٨٢٩»، لسان الميزان ٥٨٢/٧ رقم «٧٥٥٣».

(٢) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/٨٩ رقم «٣٥».

(٣) ميزان الاعتدال ٢٩١/٤ رقم «٧٨٢٩».

(٤) المصدر السابق نفس الموضع.

٣٨- هلال بن محمد بن محمد الرَّأْيْ[١] أبو بكر البصري، ابن أخي هلال الرَّأْيْ[٢].

رَوَى عَنْ: أبي خليفة، وأبي مسلم الكَجِّي، والحسن بن المثنى، والغَلابي، وجماعة.

ورَوَى عَنْهُ: محمد بن عمر بن زاذان القَزْوِينيُّ، وأبو سعد الماليني، وأبو بكر أحمد بن عبد الرحمن اليَزْدي، وأبو الحسين البصري المعتزلي.

قال حمزة السهمي: سَأَلْتُ أَبا مُحَمَّد بن غُلام الزُّهْرِيِّ عن هِلال بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الرَّأْيْ الْبَصْرِيِّ؟ فَقَالَ: جاءنِي يَوْمًا بجزءٍ عن مُحَمَّد بن الْحُسَيْن بن حُمَيْد بن الرَّبِيْع الْخَرَّاز، فَقَالَ: هَذَا سَمَاعِي، قُلْتُ: في أي سنة كتبت عنه؟ قَالَ: كتبت عنه بالْبَصْرَة قبل الثلاثمائة، قَالَ أبو مُحَمَّد: قُلْتُ له: إياك أن تنطق عنه بِشَيْءٍ، لأنه لم يدخل الْبَصْرَة أصلا[٣].

قلت: وقال الخليلي: روى عنه ــ يعني عن أبي مسلم إبراهيم بن عبد الله بن مسلم الكجي ــ هلالُ بنُ محمد؛ ابن أخي هلال الرأي أحاديث، فتكلموا في هلال وضعفوه[٤].

وقال ابنُ الصلاح: ضعفوه[٥].

---

(١) بفتح الراء المشددة، وبعدها همزة ساكنة، ثم ياء، وهو لقب لكل من ينتحل مذهب الكوفيين. الإكمال لابن ماكولا ١٣١/٤، الأنساب للسمعاني ٦٠/٦ رقم «١٧٤١»، توضيح المشتبه ٢٥٩/٤، نزهة الألباب في الألقاب لابن حجر ٣٢٣/١ رقم «١٢٨١»، ووقع في مطبوع سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٩١ رقم «٤١٤»: هلال بن محمد بن محمد الرازي، وقال محقق الكتاب ثم: في الأصل «الرأي»، وهو تحريف، وتصويبه من الميزان، واللسان ا.هـ كذا قال، وهذه جرأة عظيمة منه، إذ أقدم على تغيير لفظ ثابت في النسخة الخطية للكتاب بلا مستند، وكلامه غلط، والصواب ما جاء في النسخة الخطية.

(٢) ترجمته في: المغني في الضعفاء ٤٨٤/٢ رقم «٦٧٨٩»، تاريخ الإسلام ٤٧٤/٨، رقم «٤٠٣»، سير أعلام النبلاء ٣٣٩/١٦ رقم «٢٤٦»، ميزان الاعتدال ٦٩/٥ رقم «٨٧٦٢»، لسان الميزان ٣٤٨/٨ رقم «٨٢٨٩».

(٣) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٩١ رقم «٤١٤».

(٤) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي ص/١٥٧.

(٥) تاريخ الإسلام ٤٧٤/٨، رقم «٤٠٣».

وقال الذهبي: لم أسمع فيه قدحا[١].

قلت: هذا سهو من الحافظ الذهبي، فقد ذكر الرجل نفسه في ميـــزان الاعتدال[٢]، وفي تاريخ الإسلام[٣]، وأورد في الكتابين قول ابـــن غـــلام الزهري، وابن الصلاح في هلال، وذكره في المغني فـــي الضـــعفاء[٤]، واقتصر على نقل كلام ابن غلام الزهري فيه.

* تحقيق القول في الراوي: هذا الرجل جزم ابن غلام الزهري بأنه لم يسمع من مُحَمَّد بن الْحُسَيْن بن حُمَيْد، وساق دليلا على ذلك؛ وهـــو أن محمد بن الحسين لم يدخل البصرة، وذكر الخليلي أن المحدثين تكلموا في هلال، وضعفوه بسبب روايته عن أبي مسلم الكجي، وخلاصة حاله أنـــه ضعيف.

توفي سنة تسع وسبعين وثلاثمائة.

٣٩- هيثم بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن ســـالم المَهْـــرِيّ[٥]، ثـــم البَاوَرْدِيُّ [٦].

روى عن: دينار الحبشي ذاك التالف، والْحَسَن بن الفرج الْقُرَشِـــيّ، وعلي بن علي السَّامِيّ.

وروى عنه: ابن غلام الزهري الحافظ، ومحمد بن يوسف ابن أبـــي سعد، وعلي بن أحمد بن بشر العسكري.

---

(١) سير أعلام النبلاء ٣٤٠/١٦ رقم «٢٤٦».

(٢) ٦٩/٥ رقم «٨٧٦٢».

(٣) ٤٧٤/٨، رقم «٤٠٣».

(٤) ٤٨٤/٢ رقم «٦٧٨٩».

(٥) بِفَتْح الْمِيم، وَسُكُون الْهَاء، وَفِي آخرهَا الرَّاء، هَذِه النِّسْبَة إِلَى مَهْرَة بن حيدان بـــن عَمْـــرو بـــن الحاف بن قضاعة قَبيلَة كبيرة. الإكمال لابن ماكولا ٣٨١/١، الأنساب للسمعاني ٤٩٩/١٢ رقم «٣٩٩٩»، اللباب في تهذيب الأنساب ٢٧٥/٣.

(٦) ترجمته في: ميزان الاعتدال ٧١/٥ رقم «٨٧٧٣»، الكشف الحثيـــث ص/٢٧٣ رقـــم «٨٢١»، لسان الميزان ٣٥١/٨ رقم «٨٢٩٦».

والباوردي: بِفَتْح الْبَاء الْمُوَحدَة، والواو معا، وَسُكُون الرَّاء، وَفِي آخرهَا الدَّال المهملة؛ هَـــذِه النِّسْـــبَة إِلَى بَلْدَة بنواحي خُرَاسَان يُقَال لَهَا أبيورد. الأنساب للسمعاني ٦٨/٢ رقم «٣٦٥»، اللباب فـــي تهذيب الأنساب ١١٥/١.

قال حمزة السهمي: سَمِعْتُ الْحَسَن بن عَمْرو القَطَّان بالْبَصْرَة يَقُولُ: هَيْثَم بن أَحْمَد بن مُحَمَّد بن عبد الله بن سَالِم الْمَهْرِيُّ، ثم البَاوَرْدِيُّ، لا كثر الله في المُسْلِمين مثله، كَذَّاب على رَسُولِ الله ﷺ، يَضَعُ المتون، ويُحَدِّثُ عمَّن كان قبل ولادته، زعم لنا أن دِيْنَارًا حَدَّثَهم عن أَنَس نحوًا من ثلاثين أَكْثَرها مُنْكَرة، وزعم لنا أن الْحَسَن بن الفرح الْقُرَشيَّ حَدَّثَهم، وعلي بن علي السَّامِيِّ، عن أَبِي الْدَّرْدَاء بأَحَادِيْث[1].

قلت: من بلاياه ما أخرجه الديلمي في مسند الفردوس[2] من طريقه عن دينار، عن أنس رفعه: (حَفَرَ عبدُ المطلب بئرَ زمزم، فوجد فيها طستا من ذهب، فيه أربعة أركان، على كل ركن منها مكتوب سطرًا، فأول السطر لا إله إلا أنا الديان، دونكم أرخص الشيء مع قلته.... الحديث)، ومن بلاياه أيضا ما أخرجه الديلمي في مسند الفردوس[3] من طريقه عن دينار، عن أنس، رفعه: (لا تستشيروا أهل العشق، فليس لهم رأي، وإن قلوبهم محترقة، وفِكَرَهم متواصلة، وعقولهم مسلوبة).

فهذان حديثان موضوعان، والمتهم بوضعهما الهيثم بن أحمد هذا، أو شيخه دينار إذ اتهمه الأئمة أيضا بالكذب [4]، فأحدهما وضعهما.

---

(١) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٩١ رقم «٤١٥».

(٢) كما في الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس لابن حجر ١٩٤/٤، ١٩٥ حديث رقم «١٣٨١».

(٣)كما في المصدر السابق ١٨٩/٧ حديث رقم «٢٧٤٨».

(٤) له ترجمة في المجروحين لابن حبان ٥٤٢/١ رقم «٣٣١».

٤٠- يعقوب بن عبد الرحمن بن أحمد بن يعقوب، أبو يوسف الجصاص[١] الدَّعَّاء[٢].

روى عن: حفص بن عمرو الرَّبَالي، وعلي بن عمرو الأنصاري، وأبي يحيى محمد بن سعيد العطار، وعلي بن الحسين بن إشكاب، وحميد بن الربيع، وأبي حذافة السهمي، والحسن بن سعيد ابن عم سعدان بن نصر، ومحمد بن أحمد بن السكن، وأحمد بن ملاعب.

وروى عنه: ابن غلام الزهري، والدارقطني، وإسماعيل بن محمد بن زَنْجي، وعبد الله بن محمد الحنائي، وأبو الحسين بن جميع، وآخرون.

قال السهمي: سَمِعْتُ أبا مُحَمَّد بن غُلام الزُّهْرِي يَقُولُ: يَعْقُوب بن عبد الرَّحْمَن بن أَحْمَد بن يَعْقُوب أبو يُوسُف الْجَصَّاص، لَيْسَ بِالْمَرْضِيِّ، حَدَّثَنَا، قَالَ: حَدَّثَنَا علي بن إِشْكَاب[٣]، حَدَّثَنَا إِسْحَاق بن يُوسُف الأزرق[٤]، عن مِسْعَر، عن هِشَام بن عُرْوَة، عن أَبِيْهِ، عن عَائِشَة قَالَتْ: «أمروا بالاستغفار لهم فسبوهم، يَعْنِي أَصْحَاب النَّبِيِّ ﷺ»[٥].

---

(١) الجَصّاص: صانع الجصّ، والجِصّ، والجَصّ: الَّذِي يطلى بِهِ، وقيل هو معرب. الصحاح للجوهري ١٠٣٢/٣، مقاييس اللغة لابن فارس ٤١٥/١، المحكم والمحيط الأعظم ١٧٦/٧ مادة رقم «جص»، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي ١٠٢/١.

(٢) ترجمته في: تاريخ بغداد ٤٣١/١٦ رقم «٧٥٥٠»، تاريخ الإسلام ٦٥٣/٧ رقم «٣٧»، ميزان الاعتدال ١٧٩/٥ رقم «٩٢٧٤»، لسان الميزان ٥٣٢/٨ رقم «٨٦٤٥».

والدعاء: بفتح الدال، والعين المهملتين المشددتين، هذا لمن يدعو كثيرا. الأنساب للسمعاني ٣٥٦/٥ رقم «١٦٠٠»، اللباب في تهذيب الأنساب ٥٠٣/١.

(٣) بكسر الهمزة، وبفتحها، وسكون الشين المعجمة، آخره باء موحدة. المغني في ضبط أسماء الرجال للهندي ص/٢٣.

(٤) لقب لإسحاق بن يوسف. نزهة الألباب في الألقاب ٧٠/١ رقم «٩٢».

(٥) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص/١٩٦ رقم «٤٢٥»، تاريخ بغداد ٤٣١/١٦ رقم «٧٥٥٠»، وهذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب التفسير ٢٤١/٨ حديث رقم «٣٠٢٢» من طريق أَبِي مُعَاوِيَةَ، وأبي أسامة كلاهما، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَتْ لِي عَائِشَةُ: «يَا ابْنَ أُخْتِي أُمِرُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لأَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَسَبُّوهُمْ».

غفر الله لجميع أصحاب النبي ﷺ ورضي عنهم، ورضي الله عن عائشة أم المؤمنين، ولو سمعت ما تقوله الروافض اليوم على أصحاب النبي ﷺ، وعليها، وعلى أبيها أبي بكر الصديق، وعمر الفاروق، لاتهمت أولئك الروافض في دينهم، والله المستعان.

قلت: قد رواه يعقوب الجصاص أيضا عند الحنائي في فوائده[1] عن علي بن محمد بن معاوية النيسابوري، عن أَبي أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ به، وله من حديث أبي أسامة أصل؛ إذ رواه مسلم من طريقه كما سلف.

ولعل الإمام ابن غلام الزهري استنكره من حديث مسعر، فلم أقف عليه من حديثه فيما بين يدي من مصادر، وعلي بن إشكاب[2]، وإسحاق الأزرق[3] كلاهما ثقة، فالعهدة في هذا الحديث على يعقوب، والله أعلم.

وقال ابن حجر: قال الدارقطني في غرائب مالك: حدثنا الجصاص مرتين؛ مرة قال: حدثنا أبو حذافة حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر ﭭ: أن رسول الله ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المِغْفَر، ومرة قال: حدثنا محمد بن أحمد بن السكن أبو خِرَاشة حدثنا أبو عاصم عن مالك عن نافع عن ابن عمر ﭭ: أن النبي ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المِغْفَر، قال الدارقطني: وكلاهما باطل بهذا الإسناد[4].

وقال الخطيب: في حديثه وهم كثير[5].

وقال الذهبي: وله أوهام وغلطات[6].

تحقيق القول في الراوي: هذا الرجل قال فيه ابن غلام الزهري: ليس بالمرضي، وقال فيه الخطيب: في حديثه وهم كثير، وخلاصة حاله أنه ضعيف.

توفي سنة إحدى وثلاثين وثلاثمائة

***

(١) ٤٧٢/١ حديث رقم «٧٦».

(٢) ترجمته في: تاريخ بغداد ٣٢٨/١٣ رقم «٦٢٢٢»، تهذيب الكمال ٣٧٩/٢٠ رقم «٤٠٤٩».

(٣) ترجمته في: الجرح والتعديل ٢٣٨/٢ رقم «٨٤١»، تاريخ بغداد ٣٢٤/٧ رقم «٣٣١٨».

(٤) لسان الميزان ٥٣٢/٨ رقم «٨٦٤٥».

(٥) تاريخ بغداد ٤٣١/١٦ رقم «٧٥٥٠».

(٦) العبر في خبر من غبر ٤١/٢.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، حمداً كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحب ربُّنا ويرضى، والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمة للعالمين، سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين.

وبعد فقد جمعت في هذا البحث الرواة الذين ذكرهم الإمام ابن غلام الزهري بجرح أو تعديل، واجتهدت في تحرير تراجمه على قدر علمي وفهمي، ولا أدعي أنني لم أخطيء فيه وكيف أدعي ذلك، وهو عمل بشري يدخله الخطأ، والصواب، فإن أصبت فبتوفيق من الله عز وجل وحده، وإن أخطأت فعذري أني بشر أخطيء، وأصيب، كما يخطيء الناس ويصيبون، أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل مقبولا، وأن ينفع به طلاب العلم والباحثين.

ولقد توصلت إلى عدة نتائج من خلال هذا البحث من أهمها ما يلي:

١- الجرح هو الطعن في عدالة الراوي، أو في ضبطه، أو فيهما معا.

٢- التعديل هو تزكية الراوي بالتنصيص على عدالته، أو عدالته وضبطه.

٣- مشروعية جرح الرواة وتعديلهم، وأن الجرح أبيح حفظا للسنة، وأنه ليس من الغيبة، بل هو من النصيحة الواجبة.

٤- عدد الرجال المذكورين في هذا البحث ستة وأربعون رجلا، منهم ستة رجال ثقات، وهم جميع الرواة المذكورين في المبحث الثالث، وأربعون رجلا مجروحا، وهم جميع الرواة المذكورين في المبحث الرابع.

٥- الإمام ابن غلام الزهري أحد النقاد المعتمدين المعتدلين في نقد الرجال.

٦- دقة أحكام الإمام ابن غلام الزهري على الرواة، فلا تقل أحكامه أهمية عن أحكام غيره من الأئمة.

٧- تفرد ابن غلام الزهري بأحكام على بعض الرجال، وقد يتوقف قبول حديث أو رده على توثيق رجل أو جرحه.

٨- لا يصح اشتراط سلامة العدل من أسباب الفسق، وخوارم المروءة؛ لأن ذلك يفضي إلى عصمة العدل، وهذا مستحيل الوقوع، إذ اختصت العصمة بالأنبياء والمرسلين، وإنما العدل؛ المسلم، البالغ، العاقل، الذي غلبت طاعته على معصيته.

*** وبعد هذه النتائج التي توصلت إليها، فعندي عدة أمور أوصي بها:**

١- العناية بأحكام أئمة الجرح والتعديل على الرواة، وذلك بجمع أحكام كل إمام في مصنف مستقل، ومقارنة أقواله بأقوال غيره من النقاد، لمعرفة منهج كل إمام بالاستقراء.

٢- العناية بكتب الرجال، وذلك بدراستها، واستخراج كنوزها وأسرارها.

٣- العناية بكتب السؤالات والعلل لما فيها من أحكام متفرقة لأئمة الجرح والتعديل على الرجال، وهذه الأحكام قد يتوقف عليها قبول أخبار أو ردها.

وبعد هذه النتائج، والتوصيات، أسأل الله تعالى أن يحفظ الأزهر الشريف ــ جامعا وجامعة ــ كي تتواصل جهود علمائه، وطلابه، في خدمة الإسلام، وأسأل الله تعالى أن يحفظ مصر، وسائر بلاد المسلمين من كل سوء ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[1].

(١) سورة الصافات الآيات «١٨٠»، «١٨١»، «١٨٢».

الفهارس العامة للبحث

أولا: فهرس من ذكرهم ابن غلام الزهري بتعديل مرتبا على حروف المعجم:

اسم الراوي	درجته	الترجمة
بَكْرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدٍ البصريُّ الطَّاحِيُّ	ثِقَةٌ فَاضِلٌ	١
بَكْر بن مُحَمَّد بن عبد الْوَهَّاب، الْقَزَّاز	ثقة	٢
الْحَسَن بن جَعْفَر بن أَحْمَد الدَّيْرَعَاقُوْلّي	ثِقَةٌ أمين	٣
سُلَيْمَانُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنَ الْمِنْهَال	ثقة	٤
سليمان بن عيسى بن محمد، الجوهريّ	ثقة	٥
محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي الجَحِيْم	ثقة	٦

ثانيا: فهرس من ذكرهم ابن غلام الزهري بجرح مرتبا على حروف المعجم:

اسم الراوي	درجته	الترجمة
أَبَّا بن جعفر بن أَبَّا أبو سعيد النَّجِيْرَمِيّ	كذاب	١
إبراهيم بن محمد بن إبراهيم البغدادي	ضعيف	٢
أحمد بن أيوب بن محمد الأَرْجَاني	ليس بِمَرْضِيٍّ	٣
أحمد بن جعفر بن عبد الله بن يوسف	يضع الحديث	٤
أحمد بن القَاسِمِ بن كثير اللُّكِّي	ضعيف	٥
أحمد بن محمد بن إبراهيم الخارص	لَيْسَ بِمَرْضِيٍّ	٦
أحمد بن محمد بن عيسى الرازي	لَيْسَ بِمَرْضِيٍّ	٧
أحمد بن محمد بن موسى الأصبهاني	لَيْسَ بِمَرْضِيٍّ	٨
أحمد بن محمد بن هارون بن عثمان بن مروزق أبو عمرو المُذَكِّر	كان يرى القَدَر، داعيةً له	٩
إسحاق بن إبراهيم بن علي بن صباح	كان كَذَّابًا	١٠
بكر بن أحمد بن سُخَيْت القزاز	فيه نظر	١١
بكر بن علي بن محمد الصيدلاني	لَيْسَ بِالْمَرْضِيِّ	١٢
بكر بن الفضل أبو محمد الهلالي	لَيْسَ بِالْمَرْضِيِّ	١٣

جعفر بن محمد بن بشر الذهبي	لَيْسَ بِالْمَرْضِيِّ	١٤
الحسن بن علي بن زيد البصري	لَيْسَ بِالْمَرْضِيِّ	١٥
الحسن بن علي بن صالح العدوي	كَذَّاب	١٦
صالح بن سليمان الوراق	لَيْسَ بِالْمَرْضِيِّ	١٧
عبد الرحمن بن علي المصري	لَيْسَ بِالْمَرْضِيِّ	١٨
عبد الكريم بن محمد الصنعاني	لَيْسَ بِالْمَرْضِيِّ	١٩
عبد الله بن أحمد بن عامر الطائي	كذاب	٢٠
عبد الله بن عمر بن أحمد بن إسماعيل	لَيْسَ بِشَيْءٍ	٢١
علي بن بلال بن أبي معاوية المهلبي	متهم بالكذب	٢٢
علي بن محمد بن مروان التمار	وضاع	٢٣
عمر بن أحمد بن روح السَّاجي	لَيْسَ بِالْمَرْضِيِّ	٢٤
عمر بن واصل الصوفي	يضع الحديث	٢٥
عمرو بن عثمان بن سعيد الصوفي	لَيْسَ بِالْمَرْضِيِّ	٢٦
محمد بن أحمد بن بغداد	ضعيف	٢٧
محمد بن أحمد بن حمدان بن القشيري	يضع الحديث	٢٨
محمد بن أحمد بن مخزوم المقريء	رمي بالكذب	٢٩
محمد بن إسماعيل بن موسى	وضاع	٣٠
محمد بن بكر بن الفضل الهلالي	لَيْسَ بِالْمَرْضِيِّ	٣١
محمد بن الحسين بن سعيد	ليس بثقة	٣٢
محمد بن زهير بن الفضل، أبو يعلى الأُبُلي	ليس به بأس، اختلط بآخرة	٣٣
محمد بن سليمان أبو علي المالكي	ليس بذاك	٣٤
محمد بن عبد العزيز العَبَّادَانيّ	كذابٌ	٣٥
محمد بن مَزْيَد الخزاعي البُوْسَنْجي	كذاب	٣٦
مُحَمَّد بن يَحْيَى بن إِسْمَاعِيْل التَّمِيْمِيُّ	ليس بالمرضي	٣٧
هلال بن محمد بن محمد الرَّأْيْ	ضعيف	٣٨
هيثم بن أحمد بن محمد المَهْرِيّ	كذاب	٣٩
يعقوب بن عبد الرحمن الجصاص	ضعيف	٤٠

ثالثا: فهرس المصادر والمراجع:

(أ) فهرس المصادر المخطوطة:

١ - المجروحين لابن حبان نسخة المكتبة السليمانية باستانبول (أيا صوفيا) رقم «٤٩٦».

(ب) فهرس المصادر المطبوعة:

٢ - **القرآن الكريم.**

٣ - الأربعون في التصوف للسلمي طبع مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند الطبعة الثانية، سنة ١٩٨١م.

٤ - الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي، تحقيق عامر أحمد حيدر، طبع دار الفكر سنة ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.

٥ - أساس البلاغة للزمخشري، تحقيق محمد باسل، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م.

٦ - الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم تحقيق محمد الأزهري طبع دار الفاروق القاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٤٣٦ هـ ٢٠١٥ م.

٧ - أطلس العالم الكبير، طبع مكتبة الصغار ببيروت، بدون.

٨ - الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب لابن ماكولا، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند سنة ١٣٨١ هـ ١٩٦١ م - ١٣٨٦هـ ١٩٦٦م، نشر دار الكتب العلمية ١٤١١ هـ ١٩٩٠م.

٩ - أمالي المحاملي رواية ابن يحيى البيع تحقيق د. إبراهيم القيسي طبع المكتبة الإسلامية، ودار ابن القيم بعمان الأردن والدمام الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ.

١٠ - الأنساب للسمعاني، تحقيق المعلمي اليماني وغيره طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الطبعة الأولى سنة ١٣٨٢ هـ ١٩٦٢م.

١١ - تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، تحقيق علي هلالي، وغيره، طبع مطبعة حكومة الكويت، ١٤٠٧ هـ ١٤٢٢ هـ ١٩٨٧ م – ٢٠٠١م.

١٢ - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي، تحقيق د. بشار عواد، طبع دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ٢٠٠٣م.

١٣ - تاريخ بغداد للخطيب تحقيق د. بشار عواد، طبع دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى سنة ١٤٢٢هـ١-٢٠٠م.

١٤ - تاريخ جرجان للسهمي طبع عالم الكتب ببيروت الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

١٥ - تاريخ دمشق لابن عساكر، تحقيق عمر العمروي، طبع دار الفكر ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م – ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠م.

١٦ - تاريخ يحيى بن معين برواية العباس بن محمد الدوري، تحقيق عبد الله أحمد حسن، طبع دار القلم ببيروت، بدون.

١٧ - التبيان لبديعة البيان لابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق دكتور عبد السلام الشيخلي، وآخرون، طبع دار النوادر بدمشق، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.

١٨ - تذكرة الحفاظ للذهبي طبع دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ١٩٩٨م.

١٩ - الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك لابن شاهين تحقيق: طه أحمد مصلح، طبع دار ابن الجوزي بالدمام، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥ هـ ١٩٩٥م.

٢٠ - تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، تحقيق خليل بن محمد العربي، طبع الفاروق الحديثة، ودار الكتاب الإسلامي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ ١٩٩٤م.

٢١ - تكملة الإكمال لابن نقطة، تحقيق د. عبد القيوم عبد رب النبي، طبع جامعة أم القرى بمكة المكرمة، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ.
٢٢ - تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي تأليف شمس الدين الذهبي، تحقيق ياسر بن إبراهيم، طبع مكتبة الرشد، وشركة الرياض بالرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٩ هـ ١٩٩٨م.
٢٣ - تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لابن عراق، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، وغيره، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ ١٩٨١م.
٢٤ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، تحقيق د. بشار عواد، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة السادسة ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.
٢٥ - تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق عبد السلام محمد هارون، وآخرون، نشر الدار المصرية للتأليف والترجمة، بدون.
٢٦ - تهذيب مستمر الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام لابن ماكولا، تحقيق سيد كسروي حسن، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠ هـ١٩٩٠م.
٢٧ - توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم لابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ ١٩٩٣م.
٢٨ - تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحان طبع مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة العاشرة سنة ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤ م.
٢٩ - الثقات لابن حبان البستي، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩هـ١٩٧٩م.
٣٠ - جامع الأصول في أحاديث الرسول لمجد الدين ابن الأثير الجزري تحقيق عبد القادر الأرنؤوط وغيره، طبع مكتبة الحلواني ومطبعة الملاح ومكتبة دار البيان سنة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٢م.

٣١ - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند، الطبعة الأولى ١٣٧١ هـ ١٩٥٢م، تصوير دار الفكر ببيروت، بدون.

٣٢ - جمهرة أنساب العرب لابن حزم تحقيق لجنة من العلماء، طبع دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣ ١٩٨٣م.

٣٣ - الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة للأصبهاني، تحقيق محمد بن ربيع المدخلي، ومحمد بن محمود، طبع دار الراية بالرياض، بدون.

٣٤ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني، طبع مطبعة السعادة بالقاهرة الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٣٥ - ديوان الضعفاء والمتروكين للذهبي، تحقيق حماد الأنصاري، طبع مكتبة النهضة الحديثة بمكة المكرمة، الطبعة الثانية، بدون.

٣٦ - رجال النجاشي، طبع شركة الأعلمي للمطبوعات ببيروت الطبعة الأولى سنة ١٤٣١هـ ٢٠١٠م.

٣٧ - رفع الإصر عن قضاة مصر لابن حجر العسقلاني تحقيق د. علي محمد عمر طبع مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨ هـ ١٩٩٨م.

٣٨ - سنن ابن ماجه طبع جمعية المكنز الإسلامي سنة ١٤٣٥هـ ٢٠١٤م.

٣٩ - سنن أبي داود تحقيق ياسر حسن وغيره طبع مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الأولى سنة ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

٤٠ - سنن الترمذي، وبآخره العلل الصغير تحقيق عز الدين ضلي وغيره طبع مؤسسة الرسالة بدمشق الطبعة الأولى سنة ١٤٣٤هـ ٢٠١٣م.

٤١ - سنن النسائي المعروف بالمجتبى تحقيق عماد الطيار وغيره طبع مؤسسة الرسالة بدمشق الطبعة الأولى سنة ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

٤٢ - سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني، تحقيق محمد بن علي الأزهري، طبع الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٧ هـ ٢٠٠٦م.

٤٣ - سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وجماعة، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة العاشرة ١٤١٤ هـ ١٩٩٤م.

٤٤ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، وغيره، طبع دار ابن كثير دمشق، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م ١٤١٣ هـ ١٩٩٣م.

٤٥ - شرح السنة للبغوي، تحقيق زهير الشاويش، وشعيب الأرناؤط، طبع المكتب الإسلامي الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣م.

٤٦ - شعب الإيمان للبيهقي، تحقيق الدكتور عبد العلي حامد، طبع مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ٢٠٠٣م.

٤٧ - الصحاح للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، طبع دار العلم للملايين ببيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

٤٨ - صحيح ابن حبان المسمى بالتقاسيم والأنواع تحقيق محمد علي سونمر وغيره طبع دار ابن حزم الطبعة الأولى ١٤٣٣ هـ ٢٠١٢ م.

٤٩ - صحيح البخاري طبع المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر سنة ١٣١١هـ تصوير مكتبة الطبري بمصر سنة ١٤٣١هـ ٢٠١٠م.

٥٠ - صحيح مسلم طبع المطبعة العامرة بتركيا سنة ١٣٢٩ هـ تصوير محمد بن رشود سنة ١٤٣٤ هـ ٢٠١٣ م.

٥١ - الضعفاء لابن الجوزي تحقيق عبد الله القاضي، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، بدون.

٥٢ - الضعفاء للعقيلي، تحقيق د. مازن السرساوي، طبع مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٣٧هـ٢٠١٦م.

٥٣ – طبقات الحفاظ للسيوطي طبع دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ.

٥٤ – طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي، تحقيق أكرم البوشي، وغيره، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

٥٥ – العبر في خبر من غبر للذهبي، تحقيق محمد السعيد زغلول، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٥٦ – علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق السيد صبحي السامرائي، وغيره طبع عالم الكتب ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.

٥٧ – علوم الحديث لابن الصلاح تحقيق د. نور الدين عتر طبع دار الفكر بسوريا، دار الفكر المعاصر ببيروت، سنة ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

٥٨ – العين المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي، وغيره، طبع مكتبة الهلال، بدون.

٥٩ – الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس لابن حجر العسقلاني، تحقيق د. العربي الفرياطي وغيره، طبع دار البر بالإمارات، الطبعة الأولى ١٤٣٩هـ ٢٠١٨م.

٦٠ – فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي، تحقيق د. عبد الكريم الخضير، وغيره، طبع دار المنهاج بالرياض، الأولى ١٤٢٦ هـ.

٦١ – الفرق بين الفرق للبغدادي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، طبع مطبعة المدني بالقاهرة، نشر مكتبة محمد علي صبيح بالقاهرة، بدون.

٦٢ – الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم الظاهري، طبعة محمد علي صبيح سنة ١٣٤٨ هـ تصوير مكتبة السلام العالمية بالقاهرة.

٦٣ – فوائد أبي بكر الشافعي المعروفة بالغيلانيات، تحقيق د. فاروق مرسي، طبع مكتبة أضواء السلف بالرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٦ هـ ١٩٩٦م.

٦٤ - فوائد الحنائي تخريج النخشبي تحقيق خالد رزق طبع أضواء السلف بالرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧م.

٦٥ - القاموس المحيط للفيروزآبادي، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة السادسة ١٤١٩ هـ ١٩٩٨م.

٦٦ - الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، تحقيق د. مازن السرساوي، طبع مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الثانية ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

٦٧ - كتاب الأربعين في شيوخ الصوفية للماليني تحقيق د. عامر صبري طبع دار البشائر الإسلامية، ببيروت الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٦٨ - الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث لسبط ابن العجمي تحقيق صبحي السامرائي طبع عالم الكتب ببيروت الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

٦٩ - الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند سنة ١٣٥٧ هـ، تصوير دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤٠٩ هـ ١٩٨٨ م.

٧٠ - اللآليء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي، تحقيق صلاح عويضة، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧ هـ ١٩٩٦م.

٧١ - اللباب في تهذيب الأنساب لعز الدين ابن الأثير الجزري، طبع دار صادر ببيروت سنة ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠م.

٧٢ - لسان العرب لابن منظور طبع دار صادر ببيروت الطبعة الثالثة ١٤١٤ هـ.

٧٣ - لسان الميزان لابن حجر، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة طبع دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٧٤ - المجروحين من المحدثين لابن حبان تحقيق محمد إنسان طبع دار اللؤلؤة بمصر، بدون.

٧٥ – مجموعة الفتاوي لابن تيمية، طبع دار الوفاء بالمنصورة الطبعة الثالثة سنة ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.

٧٦ – المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠م.

٧٧ – مختار الصحاح طبعة مكتبة لبنان ببيروت ١٩٨٦م.

٧٨ – مختصر معارج القبول للحكمي اختصار هشام بن عبد القادر بن محمد طبع مكتبة الكوثر بالرياض، الطبعة الخامسة ١٤١٨هـ.

٧٩ – مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين لابن قيم الجوزية

تحقيق محمد المعتصم بالله البغدادي، طبع دار الكتاب العربي ببيروت الطبعة الثالثة سنة ١٤١٦ هـ ١٩٩٦م.

٨٠ – مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تفسير النسفي، تحقيق يوسف علي بديوي، طبع دار الكلم الطيب ببيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٩ هـ ١٩٩٨م.

٨١ – المدخل إلى الصحيح للحاكم، تحقيق الدكتور ربيع هادي عمير المدخلي، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ.

٨٢ – مسند أحمد بن حنبل طبع جمعية المكنز الإسلامي سنة ١٤٢٨هـ٢٠٠٧م.

٨٣ – مشيخة يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق محمد بن عبد الله السريع طبع دار العاصمة بالرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣١هـ.

٨٤ – المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي، تحقيق د. عبد العظيم الشناوي، طبع دار المعارف بالقاهرة الطبعة الثانية، بدون.

٨٥ – معالم السنن للخطابي، تحقيق محمد راغب الطباخ، طبع المطبعة العلمية بحلب ١٣٥٢ هـ ١٩٣٣ م.

٨٦ - معجم البلدان لياقوت الحموي، طبع دار صادر ببيروت، تصوير دار الفكر ببيروت، بدون.

٨٧ - معجم الشيوخ لابن جميع الصيداوي، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، ودار الإيمان بطرابلس، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥ هـ.

٨٨ - المعجم الصغير للطبراني تحقيق محمد سمارة، طبع دار إحياء التراث العربي ببيروت، بدون.

٨٩ - المعجم الكبير لأبي القاسم الطبراني، تحقيق حمدي السلفي، طبع وزارة الأوقاف العراقية، الطبعة الثانية، بدون.

٩٠ - المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي، تحقيق د. زياد محمد منصور، طبع مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠ هـ ١٩٩٠م.

٩١ - معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة لمحمد بن طاهر المقدسي تحقيق عماد الدين أحمد حيدر طبع مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦ هـ ١٩٨٥م.

٩٢ - المعين في طبقات المحدثين للذهبي تحقيق د. همام سعيد طبع دار الفرقان بعمان الأردن الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

٩٣ - المغني في الضعفاء للذهبي، تحقيق حازم القاضي، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ١٩٩٧م.

٩٤ - المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنى الرواة وألقابهم وأنسابهم لمحمد بن طاهر الهندي، طبع دار الكتاب العربي ببيروت، سنة ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩م.

٩٥ - مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن الأشعري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، طبع مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى ١٣٦٩هـ ١٩٥٠م.

٩٦ - مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، طبع دار الفكر، بدون.

٩٧ – الملل والنحل للشهرستاني، تحقيق أمير علي مهنا، وغيره، طبع دار المعرفة ببيروت الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.

٩٨ – المنتظم في تاريخ الأمم والملوك لابن الجوزي تحقيق محمد عبد القادر عطا، وغيره، طبع دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

٩٩ – المؤتلف والمختلف للدارقطني تحقيق د. موفق ابن عبد القادر طبع دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦م.

١٠٠ - المؤتنف تكملة المؤتلف والمختلف للخطيب، تحقيق أبي عاصم الشوامي طبع المكتبة العمرية ودار الذخائر بالقاهرة الطبعة الأولى ١٤٤١هـ ٢٠٢٠م.

١٠١ - الموضوعات لابن الجوزي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، طبع دار الفكر ببيروت الطبعة الثانية ١٠٤٣ هـ ١٩٨٣م.

١٠٢ - ميزان الاعتدال للذهبي تحقيق محمد عرقسوسي وغيره طبع دار الرسالة العالمية بدمشق الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.

١٠٣ - نزهة الألباب في الألقاب لابن حجر العسقلاني تحقيق عبد العزيز السديري طبع مكتبة الرشد بالرياض الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ١٩٨٩م.

١٠٤ - نزهة الناظر في ذكر من حدث عن أبي القاسم البغوي من الحفاظ والأكابر للرشيد العطار تحقيق مشعل المطيري طبع دار ابن حزم الطبعة الأولى سنة ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٢م.

١٠٥ - نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر العسقلاني، تحقيق مصطفى الندوي طبع مكتبة الإيمان بالمنصورة، الطبعة الثانية، بدون.

١٠٦ - النكت الوفية بما في شرح الألفية للبقاعي تحقيق ماهر الفحل طبع مكتبة الرشد، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧م.

١٠٧ - الوافي بالوفيات للصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط، وغيره، طبع دار إحياء التراث العربي ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ٢٠٠٠م.